

سوق مريدي

رسالة قدمها الطالب

محمد ديلان حنون

إلى مجلس كلية الآداب – هيئة الدراسات العليا
في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة
الماجستير في علم الاجتماع

بإشراف

الأستاذ الدكتور خالد فرج الجابري

٢٠٠٦م

1427هـ

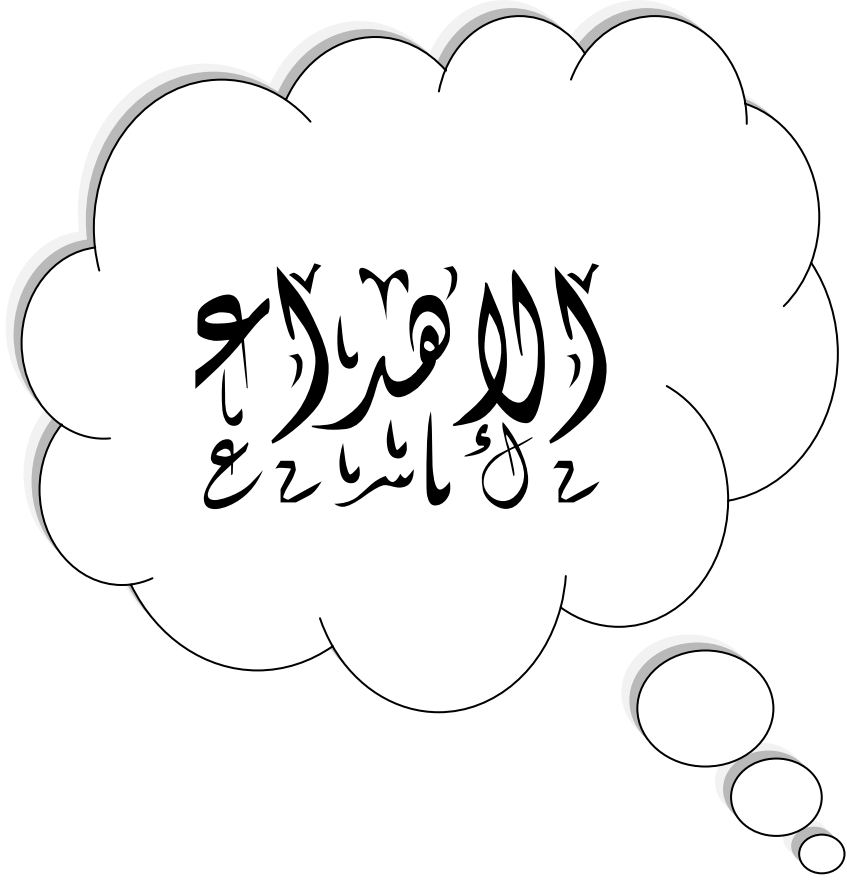
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا
رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾

قرآن كريم

سورة الأنعام

آية: ٦٠
٦٠: ٦٠



إلى الجد المرحوم حنون حسن الدراجي

و

أخي الطيب العزيز علي ديلان

*** حَبِيبًا وَوَفَاءً ***
حبيبًا وفاءً

شكر ونقابة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد (ﷺ) وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن والاه.

لا يسعني بدايةً - إلا أن أتقدم بوافر شكري وخالص امتناني إلى الأستاذ المشرف البروفيسور (خالد فرج الجابري)، على ما قدمه من توجيهات علمية ونصائح قيمة إذ لولاه لما وصل البحث إلى ما هو عليه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة (ناهدة عبد الكريم حافظ) رئيسة قسم الاجتماع على رعايتها وتحملها لمسئولياتها وكونها واحدة من الأساتذة الذين قاموا بتدريسي في السنة التحضيرية.

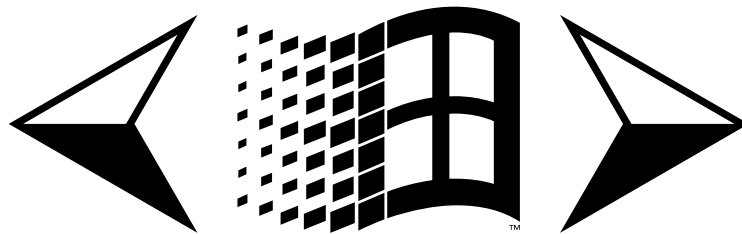
كما أوجه شكري وتقديري إلى كافة الأساتذة الذين كان لهم فضل السبق في تعليمي وتوجيهي طوال السنوات الأربعة من الدراسة الأولية وخلال دراستي في السنة التحضيرية من مرحلة الماجستير.

وكذلك أقدم شكري إلى كل زملائي من طلبة الماجستير والدكتوراه، وأخص بالذكر منهم: الأخ العزيز (يحيى خير الله عودة)، وزميل دراستي الأخ (وليد عبد جبر)، والأخ العزيز (مازن مرسول).

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأخوة والأخوات المسؤولين في مكاتب الجامعة والقسم وخصوصاً في مكتبة الدراسات العليا والمكتبة المركزية لما قدموه لي من مساعدات وإعطاء بعض المعلومات.

كذلك خالص ثنائي إلى الأخوة من أبناء المنطقة وتحديداً من الأهالي العاملين
في السوق الذين كانوا مصدر معلوماتي ومعطياتي.

والله أعلم
بالموافق



فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٤ - ١	الإهداء شكر وتقدير فهرست المحتويات فهرست الجداول فهرست المخططات المقدمة
	الباب الأول (الجانب النظري)
٤٣ - ٥	الفصل الأول: الإطار النظري
٨ - ٧	المبحث الأول: مشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها
٧	مشكلة الدراسة
٧	هدف الدراسة
٨ - ٧	أهمية الدراسة
٢٤ - ٩	المبحث الثاني: أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية
١٥ - ١١	السوق
٢٠ - ١٦	التبادل الاقتصادي

٢١	سلوك المستهلك
٢٣ - ٢٢	الأسواق الشعبية
٢٤	السوق السوداء
٤٣ - ٢٥	المبحث الثالث: منهجية الدراسة
٣٣ - ٢٦	المنهج البنائي-الوظيفي
٣٧ - ٣٤	منهج الفهم الذاتي
٤١ - ٣٨	المنهج التاريخي
٤٣ - ٤٢	الاتجاه السوسولوجي
٦٧ - ٤٤	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
٥١ - ٤٦	المبحث الأول: دراسات وأبحاث عراقية سابقة
٥٨ - ٥٢	المبحث الثاني: دراسات وأبحاث عربية سابقة
٦٣ - ٥٩	المبحث الثالث: دراسات أجنبية سابقة
٦٦ - ٦٤	مناقشة الدراسات السابقة
٦٧	الهدف من الدراسات السابقة
٩٣ - ٦٨	الفصل الثالث: إيكولوجيا المنطقة وتطوراتها التاريخية
٨٤ - ٦٩	المبحث الأول: الدراسة الإيكولوجية للمنطقة
٧٣ - ٦٩	معنى الإيكولوجيا
٨٤ - ٧٤	الواقع الإيكولوجي للمنطقة وإيكولوجيا السوق

٨٩ - ٨٦	المبحث الثاني: التطورات التاريخية للمنطقة
٩٣ - ٩٠	المبحث الثالث: نشوء السوق وتطوراتها
٩١ - ٩٠	نشأة السوق
٩٢ - ٩١	تطورات السوق في فترة الحصار الاقتصادي
٩٣ - ٩٢	تطورات السوق في فترة ما بعد الحرب
	الباب الثاني: الجانب الميداني
٩٨ - ٩٤	أدوات البحث الميداني
٩٧ - ٩٥	المبحث الأول: أدوات جمع المعطيات
٩٨	المبحث الثاني: مجتمع البحث وحدوده
١٣٧ - ٩٩	الفصل الرابع: التنظيم الاجتماعي للسوق
١٣٣ - ١٠٠	المبحث الأول: التكوين المورفولوجي للسوق
١٠٨ - ١٠٠	الباعة
١١٣ - ١٠٩	الوسائل الفنية للتزوير
١١٨ - ١١٥	الصفارة والدوارة
١٢٠ - ١١٩	الخلفية الاجتماعية للباعة
١٢٢ - ١٢١	المشترك الاجتماعي والسلوكي للباعة
١٢٨ - ١٢٥	المتسوقون

١٣٣ - ١٢٨	الخلفية الاجتماعية للمتسوقين
١٣٧ - ١٣٤	المبحث الثاني: التشكل الاجتماعي والقرابي في السوق
١٦٢ - ١٣٨	الفصل الخامس: التنظيم الاقتصادي والوظيفة الاجتماعية للسوق
١٥٠ - ١٣٩	المبحث الأول: التنظيم الاقتصادي للسوق
١٤١ - ١٤٠	التنظيم المهني في السوق
١٤٩ - ١٤٢	النشاطات المتنوعة في السوق
١٥٠	السوق كمجال للاستيراد والتسويق
١٥٨ - ١٥١	المبحث الثاني: الوظيفة الاجتماعية للسوق
١٥٣ - ١٥٢	دور السوق في الحياة الاجتماعية
١٥٦ - ١٥٣	العلاقات الاجتماعية في السوق
١٥٨ - ١٥٧	القيم الاجتماعية في السوق
١٦٢ - ١٥٩	المبحث الثالث: أثر السوق في الحياة الاجتماعية
١٦١ - ١٦٠	أثر السوق على المستوى الاقتصادي
١٦٢ - ١٦١	أثر السوق على المستوى الاجتماعي
١٩٣ - ١٦٣	الفصل السادس: سوق مريدي؛ سوق الأزمة
١٧٣ - ١٦٥	المبحث الأول: تغير الأوضاع الاقتصادية في العراق وأثره في إفراز ظاهرة الأسواق الشعبية

١٦٨ - ١٦٧	السوق السوداء
١٦٩ - ١٦٨	الأسواق الطفيلية
١٧٠ - ١٦٩	الأسواق غير المنظمة
١٧٣ - ١٧١	التحليل الأنثروبولوجي للأسواق
١٨٤ - ١٧٤	المبحث الثاني: فترات الحرب والحصار
١٧٧ - ١٧٦	الحرب العراقية-الإيرانية
١٧٩ - ١٧٨	حرب الكويت
١٨٤ - ١٨٠	فترة الحصار الاقتصادي
١٩٣ - ١٨٥	المبحث الثالث: تحولات ما بعد الحرب
١٨٩ - ١٨٧	الوضع الاقتصادي العام في العراق
١٩٣ - ١٩٠	سوق مردي وتغير نشاطاتها
٢٠٣ - ١٩٩	تحديات الدراسة
٢٠٦ - ٢٠٤	الاستنتاجات
٢٠٨ - ٢٠٧	التوصيات
٢١٠ - ٢٠٩	مستخلص باللغة العربية
٢١٥ - ٢١١	المصادر العربية
٢١٧ - ٢١٦	المصادر الأجنبية

المقدمة

لم يأخذ موضوع "الأسواق" حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين أو الدارسين في مجال علوم الإنسان والمجتمع، إن على صعيد الدراسات المحلية أو البحوث العربية والأجنبية، فقد كانت تُحمل الدراسات تُعنى بمسائل التغير الاجتماعي أو الثقافي، وهي دراسات مهمة بلا شك. إلا إن الاهتمام بهذه الدراسات قلل من رغبة الباحثين في القيام بمحاولات ترتبط بموضوعات من الأهمية بمكان ومنها موضوعة "الأسواق الشعبية".

فالسوق الشعبية تمثل كياناً (اجتماعياً، إنسانياً، اقتصادياً)، تتجلى فيها هذه السياقات وتنعكس لتكوّن حياتها الاجتماعية، وتتأثر بدورها في الفضاء الاجتماعي الحاضن لها، قبل أن يترك الأخير (الوجود الاجتماعي) آثاره في تركيبة السوق وتشكلها.

وسوق مريدي، سوق غير متخصصة، تلاحظ فيها تنوعات من السلع والحاجات والمواد، قديمة (مستعملة)، أو حديثة تلج السوق لأول مرة، سلع رخيصة الثمن، وأخرى تتميز بارتفاع أسعارها، بعضها متوفرة، وبعضها الآخر لا مكان يسعها سوى هذه السوق، أنها سوق لكل شيء على نحو يمكن أن نطلق عليها بأنها (السوق الجامعة).

وسوق مريدي، كسوق محلي، أبرز الأسواق الشعبية في العاصمة بغداد، إنها جزء من مدينة تشكلت حديثاً (ما يقارب الأربعة عقود ونصف من الزمن)،

مدينة كانت مجموعة "أكواخ" يسكنها الإنسان "الفقير"، أو "المهاجر" الفاقد للمأوى وجد في تلك المساحات الطينية وذلك العراء "بيتاً" له ولعائلته.

لم تكن السوق -بدايةً- سوى شخصاً أو مجموعة أشخاص، افترضوا الأرض لعدد من الحاجات (البالية) ورخيصة الثمن، لعلّ ذلك يكون مصدراً للرزق يعيل به نفسه ويقاوم من خلالها عنف الحياة، لذلك كانت السوق تمثل حاجة اقتصادية واجتماعية، فالسوق -أية سوق- تعني "الإنسان"، والإنسان هو "المجتمع"، فأطرافها هم "البائع" و"المشتري"، أما "البضاعة"، فهي وسيلة تربط بينهما، ولا تحقق غايتها إلا بوجود ركني العلاقة الدائمين "البائع" و"المستهلك".

إنّ المنهجية العلمية التي وظّفت في هذه الدراسة تمثلت بالمنهج (البنائي-الوظيفي) كمنهج أساسي، كما تم الاستعانة ببعض المناهج الأخرى كمنهج الفهم الذاتي، والمنهج التاريخي. حيث كان على الباحث لزاماً أن يربط بين الأجزاء المختلفة للحياة الاجتماعية في السوق في إطار وظيفي-علائقي، وكان البحث عن تاريخ نشأة المدينة وتطورها وتاريخ تأسيس السوق وبداياتها الأولى، منهجاً متمماً وداعماً لمنهجه الوظيفي. فالتاريخ -كما يقول علماء الإنسان- يعطي فهماً أوفر لموضوع الدراسة.

وقد شملت الدراسة: بابين؛ أحدهما "نظري"، وتكوّن من ثلاثة فصول؛ الفصل الأول كان "الإطار النظري" للدراسة، وقسّم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول؛ مشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها، وتعلق المبحث الثاني؛ بأهم المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة، بينما تناول المبحث الثالث المنهجية العلمية للبحث.

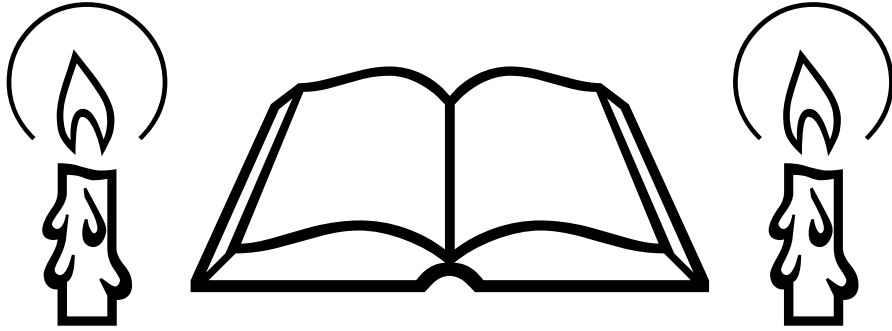
أما **الفصل الثاني**؛ فقد تناول الدراسات السابقة (المشابهة والمماثلة) لموضوع الدراسة، وقد شمل هذا الفصل ثلاث مباحث؛ ارتبط **المبحث الأول** بالدراسات العراقية السابقة، و**المبحث الثاني** بالدراسات العربية، أما **المبحث الثالث** فقد كان حول بعض من الدراسات الأجنبية.

و**الفصل الثالث** كان بعنوان: إيكولوجيا المنطقة وتطوراتها التاريخية، وقد قُسم هذا الفصل إلى **ثلاثة مباحث** أيضاً؛ كان **المبحث الأول** عن الدراسة الإيكولوجية للمنطقة حيث تناول هذا المبحث: معنى الإيكولوجيا والواقع الإيكولوجي للمنطقة وإيكولوجيا السوق. أما **المبحث الثاني** فكان عن التطورات التاريخية للمنطقة، وتناول **المبحث الثالث**؛ نشوء السوق وتطوراتها.

أما **الباب الثاني** والمتمثل **بالجانب الميداني**؛ فقد أشتمل -بدايةً- على دراسة مجالات البحث ووسائل جمع المعلومات، وعلى **ثلاثة فصول**: حيث كان **الفصل الرابع** بعنوان: التنظيم الاجتماعي للسوق، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، **المبحث الأول** تناول؛ التكوين المورفولوجي للسوق، و**المبحث الثاني** ارتبط بدراسة التشكل الاجتماعي والقرابي للسوق.

وكان **الفصل الخامس** بعنوان: التنظيم الاقتصادي والوظيفة الاجتماعية للسوق، وقسم هذا الفصل إلى **ثلاثة مباحث**، درس **المبحث الأول**؛ التنظيم الاقتصادي للسوق، وتناول **المبحث الثاني**؛ الوظيفة الاجتماعية للسوق، وتعلق **المبحث الثالث**؛ بأثر السوق في الحياة الاجتماعية.

أما الفصل السادس، فقد أشتمل على ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول عن النسق الاقتصادي العراقي وأثره في إفراز ظاهرة الأسواق الشعبية، وتطرق المبحث الثاني إلى فترات الحرب والحصار، بينما تناول المبحث الثالث، أهم التحولات لما بعد الحرب (٢٠٠٣م).



الباب الأول

المبحث النظري

- الفصل الأول -

***** الإطار النظري *****

المبحث الأول :-

١. مشكلة الدراسة .
٢. هدف الدراسة .
٣. أهمية الدراسة .

المبحث الثاني : - أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة .

- السوق .
- التبادل الاقتصادي .
- سلوك المستهلك .
- السوق السوداء .
- الأسواق الشعبية .

المبحث الثالث : - منهجية الدراسة .

- المنهج البنائي-الوظيفي .
- المنهج التاريخي .
- منهج الفهم الذاتي .

- الفصل الأول -

.....الإطار النظري.....

يشترطُ على الدارس العلمي الأكاديمي في البحوث الاجتماعية والإنسانية بعامة، من وضع منهجية علمية مناسبة تتوافق وموضوعات البحث المُعنى بدراسته. ويُرسَم اقتران المنهج بالموضوع بخطوات غايتها تحقيق أهداف البحث واكتشاف مجموعة الحقائق ذات الصلة بموضوع الدراسة.

فموضوعة التحليل الأنثروبولوجي لسوق مريدي يلزمننا - ابتداءً - تحديد مشكلة الدراسة، وإيضاح أهداف الموضوع وغاياته، والتثبت من الأهمية العلمية والاجتماعية للبحث جرياً على عادة الباحثين في العلم الإنساني، وهذا ما عمد إليه الدارس في المبحث الأول من الإطار النظري للبحث.

وتتاول المبحث الثاني، عديد من المصطلحات والمفاهيم الداخلة ضمن صميم دراسته، والتي هي على صلة مباشرة وعلاقة خاصة بالموضوع المراد بحثه. وعلى أثر ذلك، يراد من الباحث أن يكون على دراية ومعرفة واسعة بطبيعة مفاهيمية البحث، وإلاّ تعذر عليه السير فيما قصد إليه.

وأولى هذه المفاهيم هي؛ السوق، والتبادل الاقتصادي، وسلوك المستهلك، وكذلك التعريف بمفهوم الأسواق الشعبية والسوق السوداء. كما تم بحث المناهج العلمية وبشكل مفصل في المبحث الثالث، وقد أعتمد الدارس على توظيف المنهج البنائي - الوظيفي كمنهج أساسي في الدراسة، وأسنده بثلاث مناهج أخرى، كالمنهج التاريخي والمدخل المعرفي والاتجاه السوسيو-أنثروبولوجي، من أجل تحقيق موضوعية أوفى للنتائج المستخلصة.



_____المبحث الأول_____

..... مشكلة الدراسة ، هدف الدراسة ، أهمية الدراسة

SUBJECT OF STUDY : مشكلة الدراسة:

تنبجلى مشكلة الدراسة فى بىان ظاهرة السوق الشعبىة؁ كسوق مرىدى؁ للوقوف على حفرىات الظاهرة من حىث نشؤها وطبىعة ممارستها وعلاقتها بالسىاق العام للحىة الاجتماعىة والاقتصادىة.

Aim OF STUDY : هدف الدراسة:

ىرمى البحت ومن خلال دراسة طبىعة الحىة الاجتماعىة والاقتصادىة؁ الإبراز عن الطبىعة التركىبىة للسوق ونشاطاتها؁ ودراسة أسالىب السلوك والتفاعل فىها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى رسم صورة عامة عن السلوك الثقافى الإنسانى فى السوق؁ على اعتبار إن التحلىل الانثروبولوجى - الاجتماعى ىركز على أنماط السلوك ذى المغزى فى الحىة الاجتماعىة.

IMPORTANCE OF STUDY : أهمية الدراسة:

تكمنُ أهمية الدراسة من حىث كونها تتناول ظاهرة غير مدروسة فى مدىنة بغداد؁ وعلاقة هذه الظاهرة بظروف المجتمع الاقتصادىة والاجتماعىة؁ كما إنها تهتم بالكشف عن طبىعة العلاقات التى تربط بىن العناصر المختلفة فى السوق؁ كالعلاقة بىن الباعة والمستهلكىن؁ وآثار تلك العلاقة على الحىة الاجتماعىة العامة.

وتتجاوز هذه الدراسة الأسلوب الوصفي أو السطحي لمعالجة الظاهرة وتتعداها إلى محاولة تحليل المكوّن الاجتماعي - الثقافي للسوق وذلك للوقوف على الأهمية العلمية لسمااتها المشتركة.

كما إن هذه الدراسة تساعدنا في تحديد ما تنطوي عليه السوق من إيجابيات وسلبيات، والكيفية التي يمكن من خلالها إضعاف آثار هذه السلبية، ومكافحتها وبالتالي القضاء عليها. وتهتم كذلك بمظاهر السلوك الشعبي لإفراد المجتمع المدروس.

كذلك تبرز أهمية الموضوع من خلال بيان أن هذه السوق لا تحكمها الحالة الاقتصادية فحسب، وإنما هناك اعتبارات اجتماعية وقيمية لا يمكن تتجاوزها.

المبحث الثاني

أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية

- السوق.
- التبادل الاقتصادي.
- سلوك المستهلك.
- السوق السوداء.
- الأسواق الشعبية.

أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية:

لاحظَ بعضُ علماء الاجتماع وجود حقول لا يتم إدراك المفاهيم إلا من خلالها، في إطار التجربة والخبرة المتراكمة وفي إطار العلاقات المحددة في الحقل، هذا ما ذهب إليه "بياربورديو" (P. Bourdieu)، عالم الاجتماع الفرنسي الشهير الذي اعتبرَ؛ أن للمفاهيم صفة إجرائية، بمعنى أنها لا تحمل مضمونها وتكتسب معناها إلا في إطار استخدامها في الواقع وفي إطار نظام معين من العلاقات.

فما هو صحيح بالنسبة إلى المفاهيم صحيح بالنسبة إلى العلاقات التي لا تأخذ معنى إلا داخل أنظمة من العلاقات.^(١)

إن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعتبر عاملاً ضرورياً في أية دراسة اجتماعية أو انثروبولوجية، فهو يعطي تصوراً واضحاً عن المضامين والمعاني التي ينطوي عليها ذلك المفهوم.

ويفترض من الباحث تشخيص هذه المفاهيم بدقة وبيانها بوضوح، للكشف عن أهم الدلالات والمعاني والأفكار الكامنة في المفهوم للتعبير عنه دون أن يكون هناك مجال للاختلاف في فهم ما يقول.

كذلك فإن بيان المفهوم وتوضيحه بشكل دقيق، يعمل على تزويد الباحث بتصويرٍ كليٍّ عن موضوع دراسته، لذا كان من الواجب على الباحث من تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية عند صياغة مشكلة بحثه، حيث يعتبر ذلك أمراً لازماً عند إجراء البحوث العلمية ولا سيما الاجتماعية والانثروبولوجية منها.

(١) - عماد، د. عبد الغني: سوسولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، شباط/فبراير، ٢٠٠٦، ص ٩٩.

أولاً - السوق: THE MARKET

ينظر الاقتصاديون إلى السوق، على إنها تعامل يتم من خلالها تبادل سلعة بأخرى، ويهملون الجانب الاجتماعي الموجود فيها والذي يضيف سمة الحيوية عليها. لذلك ارتأينا بيان الخلفية النظرية لمفهوم السوق (اجتماعياً واقتصادياً وانثروبولوجياً)، بالإضافة إلى تحديد المعنى اللغوي والجغرافي لمفهوم السوق، من أجل تحصيله واستيعابه بشكل أفضل.

السوق في المعنى اللغوي والجغرافي:

السُّوق؛ هي * المكان الذي يتقابل فيه البائعون والمشترون لإتمام عملياتهم التبادلية « من غير تعيين بضاعة ولا تخصيص زمان. وقد سمي السوق بالسُّوق، لأنَّ الناسَ تساقُ إلى هناك، أو تقومُ إليها على سَوِّق الأَرْجُلِ »^(١).

وبرى "فلوريان توماس" بأنها: « المكان الذي يلتقي فيه الناس لتبادل البضائع، حيث يُنجز الاتصال والاتفاق »^(٢).

السوق في المفهوم الاجتماعي:

لا يمكن إهمال الجانب الاجتماعي للسوق، فهي ليس مكاناً للمبادلات الاقتصادية فحسب، وإنما هي عملية تفاعل مستمرة بين الأفراد، فهي صورة مصغرة للمجتمع ينعكس فيها جانب من العلاقات الاجتماعية، متجسداً في سلوكية الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أثناء التعامل الاقتصادي التجاري.

ويكشف "كليفورد جيرتز" في دراسته لسوق مدينة مغربية، أن السوق عالم قائم بذاته. والذي يثير اهتمامه، هو ما تتمتع به السوق من إيكولوجية بيئية عجيبة جداً،

* السوق: يذكر ويونث، وتسوق القوم، أي باعوا واشتروا. ينظر: محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص ٣٢٢.

(١) - جمعي، د.مقبل: الأسواق والبورصات، مدينة النشر والطباعة، الإسكندرية، ص ٥، بدون تاريخ.

(٢) - توماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: د.أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٦٣)، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٥١. الطبعة الالكترونية.

من شكل العلاقات والارتباطات، ووسائل السلطة، بعضها يفرضها القانون، وبعضها تفرضها الأعراف، أو القوة والشكيمة. كما إن السوق تقوم على مجموعة تنظيمات مهنية وروحية واجتماعية، فيها تكافل وموازنات بين الناس، وإن كثيراً من حيثيات اللعبة السياسية تجري داخل السوق.

وفي نظريته حول "اقتصاديات البازار" أو السوق، يرى "جيرتز": إن لكل حضارة مؤسسة أو مفهوم مفتاح، وإن المؤسسة المفتاح في الحضارة الإسلامية هو "البازار" *، حيث إن حياة "البازار" سلوكياتها العميقة المرتبطة بأنماط وسلوكيات معينة. وبذلك يوضح "جيرتز"؛ أن هناك علاقة قوية بين الحياة في البازار والحركات الدينية والنضالية والصوفية في المغرب^(١).

وهذا يعني أن السوق جسدت نوعاً من الطفرة التنظيمية للحضارة، كما أنها ومن جانب آخر، حلت محل عمليات النهب والسرقة بوصفها الصورة الشائعة لانتقال الممتلكات. ف « السوق تفترض مسبقاً تنظيماً عريضاً لتفاعل المشاركين »^(٢). ولا ننسى أهمية الأسواق من حيث تعددها وتنوع اختصاصاتها، وتأثير بعضها في أسعار البعض الآخر، واتخاذها نموذجاً من حيث التنظيم، ويرى الدكتور "الحبيب الجنحاني" : « إن الأسواق في المجتمع العربي الإسلامي كانت تسمى بإسم اختصاصها التجاري، (كما) تُسبب بعض منها إلى أسماء أشخاص، أو فئة اجتماعية معينة »^(١).

*

البازار: السوق الكبيرة، وهي كلمة أعجمية أصولها من بلاد فارس.

(١) - Geertz, G: Meaning and Order in Moroccan society, Cambridge University press, 1979.

نقلا عن كتاب: الإسلام والانثروبولوجيا، تأليف: د. أبو بكر أحمد باقادر، ص ٦٦.

(٢) - تولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، مصدر سابق، ص ٥١.

(١) - الجنحاني، د. حبيب: المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،

العدد ٣١٩، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٠١.

وبذلك تكمن أهمية السوق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

السوق في المعنى الاقتصادي :

يمكن تحديد مفهوم السوق في المعنى الاقتصادي بأنه « المجال الذي تعمل فيه القوى المحددة للأثمان، حيث يتم نقل الملكية الذي يُصطَحَب عادةً بالانتقال المادي للسلعة »^(٢).

فهي العملية التي يتم من خلالها تحديد الكميات المتبادلة من السلع المختلفة، حيث يتكفل السوق - في هذه الحالة - بالدور الاقتصادي الرئيسي. ويؤكد الباحثون الاقتصاديون: إنّ النظرية الاقتصادية التي ظهرت في بريطانيا في القرن التاسع عشر أكّدت على عاملين هما: حركة التصنيع وتطور نظام السوق، بحيث أصبح التبادل عن طريق السوق من أهم مبادئ التكامل الاقتصادي. وتقوم « فكرة السوق على أساس التسليم بأنّ كلّ شخص لديه شيء يمكن أن يباع بشكل من الأشكال »^(٣). ولا يُقصد بالسوق « مكان معين ، بل سلعة أو عدة سلع »^(٤). ومع ذلك تعتبر السوق قائمة إذا كانت هناك « وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشتريين لتبادل سلعة معينة بثمن معين، في زمن معين، حتى ولو تم ذلك عن طريق البرق أو المراسلة »^(٥).

(٢) - النجار، عبد الهادي علي: الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم

المعرفة، العدد (٦٣)، مارس ١٩٨٣، ص ٩٧. الطبعة الالكترونية.

(٣) - أبوزيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، الأنساق، الجزء الثاني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٩٤.

(٤) - جمعي، د. مقل: الأسواق والبورصات، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٥) - النجار، عبد الهادي علي: الإسلام والاقتصاد، مصدر سابق، ص ٩٧.

وبذلك يرى "ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠ Max Weber)"، على إنه يمكننا التحدث عن السوق إذا دخل مجموعة من الناس في منافسة للتبادل، سواء ذهبوا إلى السوق المحلي، أو إلى السوق الكبيرة، أو إلى البورصات^(١).

المفهوم الانثروبولوجي للسوق:

لقد أثارت الحياة الاقتصادية للجماعات البشرية البسيطة اهتمام أوائل الانثروبولوجيين، وقد استقطبت الجوانب التكنولوجية والاقتصادية اهتمامهم قبل غيرها من جوانب الحياة الأخرى. ويرجع ذلك؛ إلى سهولة ملاحظة هذه الظواهر وفهمها قياساً بظواهر حياتهم القرابية والروحية والقانونية والسياسية المبهمة والأكثر غموضاً. لذلك كانت دراسة الانثروبولوجيين للظواهر الاقتصادية معنية - أساساً - بفهم المعاني الثقافية التي ينطوي عليها السلوك الاقتصادي. وتعتبر الدراسات التي قام بها " مالينوفسكي " (١٨٨٤ - ١٩٤٢ Bronislaw Malinowski)، من الدراسات الرائدة التي بينت طبيعة النسق الاقتصادي لتلك الشعوب.*

وقد بين العديد من العلماء من خلال دراساتهم للحياة الاقتصادية للشعوب المسماة "البدائية"، بأن حبُّ الكسب الذي يميّز الحياة الاقتصادية في المجتمع

(١) - ينظر: أحمد براح: الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر، ١٩٩١.

* - يعتبر "مالينوفسكي" أول عالم متخصص قام بدراسة عقلية مركزة استخدم فيها لغة الأهالي أنفسهم وذلك في دراسته الشهيرة عن سكان "جزر التروبربانند" والتي كشف فيها طبيعة النسق الاقتصادي لتلك الشعوب.

الحديث، نجده غائباً في المجتمعات البدائية، حيث إنّ النشاطات الاقتصادية هناك تحفزها واجبات اجتماعية وسياسية وقرابية وطقوس دينية وسحرية. ويستعمل مصطلح السوق - بشكلٍ عام - بمعنى « المكان الذي تباع فيه، وتشتري منه، البضائع بصورة منتظمة. وللسوق في المجتمعات البدائية سمات خاصة، أبرزها؛ أنّ التعامل فيه يجري بالمقايضة، وإنه مكان للقاء، وتبادل الأخبار، بين سكان المنطقة، وإنه يقام في أيام معلوماتٍ... وفقاً للتقاليد السابقة»^(١).

ويتم في هذه المجتمعات ما يسمى بالتبادل فقط، بحيث إنّ البيع والشراء كانا مجهولين تماماً. وهذا ما استنتجه "مالينوفسكي" في بحثه عن نظام "البوتلاج" أو نظام تبادل الهدايا لمجتمع "الأركنتوش".

والجدير بالذكر؛ أن إقامة هذه الأسواق ليست وليدة الصدفة، وإنما هي نتيجة ظروف معينة جعلتها تنمو وتزداد.

(١) - سليم، شاكِر مصطفى: قاموس الانثروبولوجيا، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٦٠.

وهو أحد أوجه النشاط الاقتصادي المتمثلة بالإنتاج والاستهلاك. والتبادل؛ هو العملية التي تقوم على تبادل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات من خلال العرض من قبل المنتجين، والطلب من قبل المستهلكين، وهذا ما يحدث في السوق. فالتبادل هو عملية تفاعل مستمرة بين جمعٍ أو أفرادٍ يسعى المتفاعلون من خلالها إلى تحقيق الربح المادي، وتعزيز المكانة الاجتماعية. وقد ذكر الدكتور "محمد حسن الغامري" ثلاثة أنواع للتبادل توضح طبيعة العلاقة الاجتماعية وما ينجم عنها من تفاعل إيجابي أو سلبي أو متوازن^(١).

ويرمي التبادل أو المبادلة -على العموم- إلى تسهيل عملية الإنتاج عن طريق إعطاء عناصر الإنتاج ما تستحقه من جزاء. ومن جانب آخر، فإن نمط التبادل نفسه كثيراً ما يكون دليلاً على وجود علاقة اجتماعية معينة، كما هو موجود في تبادل الهدايا. يقول "مارشال سالينز": « إذا كان الأصدقاء يتبادلون الهدايا، فإن الهدايا هي التي تصنع الأصدقاء »^(٢).

و « التبادل على العموم، عملية اقتصادية في أساسها، يتم بمقتضاها انتقال السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو بين الجماعات المختلفة، كما يفترض وجود نوع من التساوي بين الأطراف المختلفة التي تدخل في هذه العملية »^(٣).

(١) - الغامري، محمد حسن: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) - Sahlin, Marshall: On the sociology of primitive, New York, published, 1965, P.139.

(٣) - أبو زيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، الأنساق، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

فالتبادل يجري في إطار السوق على أساس قيمة السلعة التبادلية، أي ثمنها، ويتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب في السوق. وبصورة عامة « هناك نوعان من التبادل: أحدهم يمكن أن يسمى تبادلاً طبيعياً وضرورياً، وبواسطته تتم مبادلة شيء بآخر، أو مبادلة أشياء مقابل نقود، لتلبية احتياجات الحياة... والنوع الآخر، هو مبادلة نقود مقابل نقود، أو أشياء مقابل نقود، لا لتلبية احتياجات الحياة، وإنما لتحقيق كسب، والنوع الأول من التبادل جدير بالثناء، لأنه يخدم احتياجات طبيعية، ولكن النوع الثاني مدان ومرفوض»^(١).

وتوجد أشكال مختلفة للتبادل يمكن توضيحها بما يلي:

١. طريقة الهدايا الملزمة:

ويلتزم هنا كل من الطرفين بتقديم الهدايا وردّها إلى الطرف الآخر، وإنّ الامتناع عن ذلك يُفسّر بأنه إهانة دينية واحتقار اجتماعي. وهذا ما قاله "مارسيل موس" (١٨٧٢ - ١٩٥٠)، في مقاله الشهير عن الهدية. ويشيع هذا النوع من التبادل في المجتمعات البسيطة، ومثال ذلك: نظام البوتلاش "Potlatch" السائد في عدد من قبائل الهنود الحمر الذين يعيشون على الساحل الشمالي الغربي لأميركا. « ويرتكز هذا النظام في أساسه وفي أبسط مظاهره على أن يقوم الشخص من ذوي المكانة والمركز الاجتماعي بتوزيع نوع من الأغذية على أقاربه، الذين لا يلبثون بعد انقضاء فترة من الزمن، أن يردوا إليه هذه الأغذية (بـ) أضعاف ما أخذوه منه في الأصل»^(٢). فمن الخطأ - إذن - أن ننظر إليها - أي هذه الهدايا - من الزاوية الاقتصادية الصرفة ونغفل الاعتبارات الاجتماعية التي تحيط بها.

(١) - جالبرايت، جون كينيث: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٦١)، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤٠٧. الطبعة الإلكترونية.

(٢) - أبو زيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، الأنساق، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

كذلك يرمي نظام الكولا " Kula " الذي يمارسه سكان "جزر التروبرياند" إلى تبادل أشياء وسلع معينة، على الرغم من هذه السلع ليست لها « أية قيمة عملية على الإطلاق، وإن كانت لها قيمة شعائرية ».

فالكولا بمعناها الصحيح والدقيق هي « نظام التبادل الذي بمقتضاه تنتقل العقود والأساور من جزيرة لأخرى في حركة مستمرة دائمة »^(١).

ويتم التبادل بين عقود طويلة من الصدف الأحمر، وأساور من الصدف الأبيض، وأن هذه السلع لها قيمة اجتماعية وشعائرية، وإن مكانة الفرد تزداد ارتفاعاً وعلواً تبعاً للنفائس التي يحصل عليها. كما إن "الكولا" فرصة أو مناسبة لتبادل السلع الاستهلاكية، إلا إن السلع الأخيرة تحتل مركزاً ثانوياً بالنسبة للسلع والأشياء الشعائرية التي تعتبر الموضوع الأول في "الكولا".

فأطراف التبادل في نظام "الكولا" - إذن - يتداولون تلك الأساور والعقود باستمرار، وفي حين تنتقل الأساور في اتجاه معين، تنتقل العقود في الاتجاه المضاد.

ويبدو واضحاً من هذا، إن التبادل في نظام "الكولا" يأخذ شكل التهادي الذي يقوم على أساس تداول بعض السلع الشعائرية والاحتفاظ بها لفترة من الزمن قبل التخلي عنها لأعضاء المجتمع المشتركين في ذلك النظام.

ويقول "مالينوفسكي": "إن الدخول في "الكولا" معناه الاستمرار فيها على الدوام، أي إن العلاقة بين شخصين تظل قائمة مدى الحياة. وإن كان "مالينوفسكي" يصف "الكولا" بأنها: "صورة من صور التجارة"، فإنه يأخذ

(١) - بريشارد، إيفانز: الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة: أحمد أبوزيد، ط ٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٢٥، ص ١٢٥.

"التجارة" بمعنى واسع جداً، لكي يعني؛ أي تبادل للسلع، وذلك حتى يبعد أي سوء فهم للنظام كله.

ويذهب "إيفانز بريتشارد" (1902 - 1974 *Evanz Pritchard*)، إلى إن انصراف "مالينوفسكي" عن التجريد*، أدى إلى إغفاله أهم وظائف "الكولا" على الإطلاق، ألا وهي: التقريب بين الجماعات المستقلة المتميزة من الناحية السياسية، وذلك عن طريق القيم الشعائرية التي تشترك فيها كل هذه الجماعات. ويميز "يوهانان" في دراسته "التيف" في مجال توزيع السلع، بين نمطين مختلفين: يقوم أحدهم على مبدأ "الهدية"، بينما يقوم الثاني على فكرة "السوق". والمقصود بالهدية أو التهادي هنا، هو تبادل السلع الذي يتم بين الأفراد أو الجماعات الذين يرتبطون معاً ببعض العلاقات القوية، فكأن وجود هذه (العلاقات الاجتماعية) هو أهم خاصية تميّز التبادل عن طريق الهدية عن التبادل عن طريق السوق الذي يخضع لنوع من التبادل الرسمي.

٣. نظام المقايضة:

يرمي هذا النظام إلى استبدال السلع بعضها ببعض بشكل مباشر، بحيث يكون كل واحد من المتبادلين في حاجة إلى سلعة صاحبه، فيتنازل كل واحد منهم عن سلعته مقابل الحصول على سلعة الآخر. وإزاء صعوبات المقايضة وجد بالإمكان الاتفاق على سلعة معينة أو أكثر ذات أهمية خاصة بين الأفراد كوسيط في التبادل بينهم في حياتهم اليومية.

* كان "مالينوفسكي"، يتصور النسق الاجتماعي مجموعة من النشاط أو الأحداث الواقعية المتتابعة وليس مجموعة من التجريدات. ويرى "بريتشارد": "إن دراسات "مالينوفسكي" لا تعدو أن تكون مجرد تركيب وصفي للأحداث، حيث اتبع طريق العرض الانطباعي في وصفه للحياة الاجتماعية، فجاءت دراساته خالية من المستوى التنظيري التكاملي.

٣. نظام التبادل بالنقود:

لقد أُستخدمتُ النقود لتؤدي وظيفتين؛ هما:

- أن تكون وسيطاً في الاستبدال.
- أن تكون مقياساً ثابتاً لقيم الأشياء.

فالنقود - إذن - « مجرد سلعة تشغل دوراً وسيطاً في التبادل، بسبب قابليتها للتقسيم... وتوفرها بقدرٍ كافٍ، وإن لم يكن بلا حدود، وبالتالي قبول الناس لها »^(١). لذلك تستخدم « النقود كوسيط رمزي (من خلال) الاستخدام النفعي الاقتصادي للأصول الحقيقية لأنه يمكن مبادلتها بها، ولكنها تمثل الأشياء المادية الملموسة بشكل مجرد حتى تصبح شيئاً حيادياً بين الادعاءات المتنافسة في سياقات متنوعة أخرى «، ف « في نظام السوق والنقود، يجب مأسسة النقود كوسيلة للتبادل وحقوق الملكية »^(٢).

ولكن بشكل عام، فإنّ النقود ونظام السوق قد قاما - من دون شك - بمساهمة جوهرية لتقوية القدرة التكيفية في المجتمعات التي تطور فيها.

(١) - جالبرايت، جون كينيث: تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) - روبرتس، ج. تيمونز: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة: سمر الشيشكلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣٠٩)، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١٤٥.

الثالث - سلوك المستهلك : THE BEHAVIOR OF CONSUMER

ونعني رغبة المستهلك في الحصول على حاجاته من المؤن والبضائع والسلع الجيدة وبأسعار رخيصة، وكذلك الاختيار الدقيق للأوقات بحيث يمكنه من شراء ما يحتاجه من مواد وأشياء تتناسب ووضعه المادي أو المعيشي.

وفي ظل الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للفرد المستهلك، فإنّ المستهلك الرشيد يبذل قصارى جهده لتوزيع دخله المحدد على السلع والخدمات المتاحة بطريقة تحدد له أقصى إشباع ممكن من خلال الاختيار الأمثل مما هو متاح لديه.

ومن خلال ملاحظة سلوك الأفراد في حياتهم اليومية، فإنّ السوق تعتبر واحدة من مجالات الحياة المهمة التي تعمل على إبراز الملامح الواضحة للسلوك. فنجد الناس -مثلاً- في مدينة الصدر يحاولون الحصول على حاجاتهم المختلفة بأقل الأسعار بسبب ظروفهم الاقتصادية الصعبة وتدني مستوياتهم المعيشية.

ولأنّ الإنسان يتصرف بتأثير عوامل متعددة من دوافع واتجاهات مختلفة. « فإنّ سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق»^(١).

ونقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة والقرارات السياسية كموجهات لسلوك المستهلك، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي.

ويمكن تمثيل هذه الاعتبارات على نحو استقرار ظروف الحياة أو عدم استقرارها، وتوفر البضائع والسلع أو عدم توفرها، أو نتيجة حصول ظرف طارئ يعمل على تغيير سلوك الأفراد تجاه المعروض من المنتج السلعي، ويظهر هذا بشكل واضح في إجراءات التقييد التي تفرضها الثقافة العامة.

(١) - الببلاوي، حازم: التغير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠٩.

وينظر أيضاً: Global Public Goods, International cooperation in the "12" century, edited by Image Karl, Isabeua Grubberg and Mertin H. Stern, N.Y, Oxford university, 1999.

خامساً - الأسواق الشعبية : THE POPULAR MARKET

وهي كيانات ذات تخصصات سلعية تنشأ وتتمو بصورة تلقائية لتلبي حاجات الناس وميولهم المختلفة، وقد تؤدي وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية. فهي تعتبر ميداناً للتبادل التجاري، كما إنها إحدى قنوات الاتصال الحضاري.

وتسد هذه الوظائف حاجات اقتصادية وثقافية متنوعة ومختلفة بالنسبة لأبناء المجتمع. فهذه الأسواق - إذن - عاكسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وتتميز - أيضاً - بالمعروضات الشرائية المختلفة وكثرة المترددين عليها من الباعة والمشتريين من مختلف المناطق، كما أنها أكثر ارتباطاً بطبقات المجتمع المتوسطة والفقيرة، على اعتبار أنها أحد أهم أركان الطبقة الفقيرة وما تبقى من الطبقة الوسطى.

ويلجأ إليها الزبائن من كافة الطبقات للحصول على احتياجاته وبأسعار معقولة، فهي مشحونة بالحيوية وعامرة بكل السلع والبضائع. فالتجارة جزء من تكوين الأسواق الشعبية، أضف إليها تجليات الإبداع الظاهرة في ملامحها التراثية/ التقليدية. كما تحول قسم كبير منها إلى نوع من الفلكلور الشعبي التجاري، حيث تعتبر مهن الآباء والأجداد متاحف مفتوحة يتعلم الأجيال عبرها مهن وصناعة وفكر أسلافهم وغيرها من المعاني والأطر التي تشكل معنى وأهمية الأسواق الشعبية.

وتتحكم في هذه الأسواق الحالة الاقتصادية والنمط الاقتصادي لدى شرائح المجتمع. حيث يتم التعامل مع أنواع معينة من السلع، تعرف بـ "السلع أو البضائع الشعبية"، والتي تتميز بأنها رخيصة الثمن، وإن لم تكن على مستوى عالٍ من الجودة. إضافةً إلى ظاهرة بيع السلع الرديئة لأسباب تتعلق بالركود الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية للمستهلك.

ويرى الدكتور " شريف قاسم "، أستاذ الاقتصاد في الجامعات المصرية، إنّ هذه البضائع المسماة بـ "الشعبية" يمكن أدرجها فيما يسمى بـ "الاقتصاد السري"، والذي يضر بالاقتصاد العام للدولة، بالرغم من تلبية احتياجات شرائح عديدة في المجتمع.

رابعاً - السوق السوداء : **THE BLACK MARKET**

وهي سوق يتم التبادل فيها بعيداً عن أعين الرقابة. وهذه تنشأ عندما تعمد الحكومة إلى تقييد نظام عمل السوق، وتشديد الرقابة على عمليات التداول والأسعار، حيث تباع فيها « السلع بأسعار تزيد عن الأسعار المحددة سلفاً، مع وجود هذه السلع في معظم الأحيان في غير الأماكن المعتاد وجودها فيها »⁽¹⁾.

والسوق السوداء هي سوق غير مشروعة، حيث لا تخضع لمبدأ القوانين المحددة والمنظمة للعمل وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك يعتبر نشاط هذه السوق نشاطاً " إجرامياً " بالمعنى القانوني* وإن كان هدف العاملين فيها الحصول على مقدار من المال كمصدر معيشي للحياة، حيث إنّ عملية الاستغلال الواضحة للمواطنين تظهر وبشكل جلي أثناء عملية التعامل.

كما تتميز هذه السوق، بأنها متخفية وأن أسعارها مرتفعة، كما أنها غير مقبولة اجتماعياً، وبيعها يحظى باستهجان اجتماعي بالرغم من ممارستها.

(1) - د. محمد سلطان أبو علي و د. محمد علي اللبني: في الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص ١٤٣.

* وهذا يغير المعنى الاجتماعي لمفهوم السوق السوداء، حيث لا يرى المجتمع أي جريمة لممارسة العمل في هذه السوق - كما في بعض الحالات الاستثنائية - وإن اعتبر ذلك تجاوزاً واضحاً، فملابس الحياة والظروف المعيشية الصعبة كانت داعياً إلى ذلك.

المبحث الثالث

..... منهجية الدراسة

يرتبطُ تاريخ المنهج بتاريخ التفكير، ذلك إنّ البحث يعني التفكير، والمنهج يعني الطريقة. وكلّ تفكير - بدائياً كان أو غير بدائي، أصيلاً أو غير أصل - لا بد من اعتماده على طريقة تساعده في الوصول إلى نتيجة. ومن هذا نستطيع أن نقول: إنّ المنهج كان توأم التفكير في الولادة، فإنّ هو قديم قدم التفكير.

والمنهجُ طريقٌ يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة وعبر التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة لأي نطاق من نطاقات المعرفة الإنسانية.

وقد عمّد الباحثُ إلى توظيف المنهج البنائي - الوظيفي "*structural-functional*". بصورة أساسية في هذه الدراسة، كما تم الاستعانة ببعض المناهج الأخرى، كالمنهج التاريخي، ومنهج الفهم الذاتي، ولما كان من المناسب تكميم بعض أوجه حياة السوق لذا فقد وجدنا أنّ من المناسب الاستعانة أيضاً بالمنهج السوسيو-أنثروبولوجي، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الموضوعية.

STRUCTURAL-FUNCTIONAL METHOD

أولاً - المنهج البنائي - الوظيفي:

يشغل الاتجاه البنائي - الوظيفي حيزاً كبيراً من الفكر السوسولوجي الحديث، وتتجاوز جذوره وكذا جهوده أكثر من اسم وأكثر من بقعة جغرافية في أوربا وأميركا، حتى يمكننا القول بأنه يكاد يكون الإطار النظري الأساس في العلوم الاجتماعية والانتروبولوجية.

وترجع تسمية هذا الاتجاه إلى استخدامه مفهومي البناء "structure"، والوظيفة "function"، في فهم المجتمع وتحليله، من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي.

وتتظر هذه المدرسة إلى المجتمع باعتباره مكوناً من نُظُمٍ وأفراد ترتبط معاً بعلاقات اجتماعية يطلقون عليها "social structure". « وترى هذه المدرسة إنَّ النظم تتجمع فتكون ما يسمى الـ "System" التي تترابط وتتداخل ويعتمد بعضها في وجوده على البعض الآخر»^(١).

إلا إنَّ فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد، بل إنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات "مونتسيكيو" (Baron de Montesquieu 1689-1775)، ولكن هذا لا يعني أنه أول الوظيفيين، بل أن هناك صياغات نظرية يعود مداها إلى الإغريق، إلا إنَّ تحليله الوظيفي يختلف عما قدمه "أوغست كونت" أو "سبنسر"، بحيث « أهمل التوجه الوظيفي لـ "مونتسيكيو" لأسباب منها، إن التحليل الوظيفي يفترض عموماً أنه قد استعير من علم الأحياء، غير إنَّ صياغات "مونتسيكيو" الوظيفية، عندما تغلف باستعارات علمية، تعبر عن نفسها بلغة مشتقة من علم الفيزياء وليس الأحياء»^(١).

(١) - سليم، شاكراً مصطفى: محاضرات في الانتروبولوجي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٦.

(١) - مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢٣)، يوليو ١٩٩٧، ص ١٧٨، الطبعة الإلكترونية.

ونستطيع القول: إنّ "موتسيكيو" قد أرسى في كتابه (روح القوانين) قواعد أو أسس نظرية النسق الكلي بناءً على ارتباط أجزاء المجتمع وظيفياً. وعلى غرار "موتسيكيو"، افترض "كونت" (*Auguste comte 1798-1857*)، وجود علاقة اعتماد متبادل بين الأجزاء في النظام الاجتماعي، وحسب تعبير "كونت" فإنّ « كل عنصر من العناصر الاجتماعية العديدة... ينظر إليه دائماً بالنسبة لكل العناصر الأخرى التي ترتبط بها في تضامن أساسي»، ولأنّ « الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها بعضاً ارتباطاً وثيقاً»، فإنّ « كل دراسة منعزلة للعناصر الاجتماعية تعد غير عقلانية من حيث الطبيعة الأساسية للعلم الاجتماعي وسوف تظل عقيمة»^(٢).

أما "هربرت سبنسر" (*Herbert Spencer 1820-1903*)، فكان أول من طبّق وبشكل منهجي مفاهيم البنية **structure** والوظيفة **function**، وقد كتب "سبنسر": « لا يمكن أن يكون هناك فهم حقيقي للبنية دون فهم حقيقي لوظيفتها». وأشار إلى إنّ المجتمعات متناظرة مع الكائنات البيولوجية، لأنّ « التباين التقدمي للبنى، في مسار نموها، مصحوب بتباين تقدمي للوظائف».

ويرى "سبنسر"؛ إنه في المجتمعات المتخلفة تكون « كل أجزاء المجتمع متماثلة في طبيعتها ونشاطاتها»، بينما في المجتمعات "النامية"* تؤدي كل بنية متميزة وظيفة محددة لدعم الكيان الاجتماعي^(١).

(٢) -Comte, Auguste: *Auguste Comte and positivism: The Essential writings*, ed. Stanislaw Anderski (New York: Barnes, and Nobel. 1947), P.59,149,158.

* ويُقصد بها المجتمعات الآخذة بالنمو والمواكبة لعملية التطور والتنمية.

(١) - Spencer, Herbert: *The principles of society of sociology* (New York, Appleton, 1896), P.94,450,593.

ويذهب "سبنسر"؛ إلى إنَّ المجتمع يعتمد في وحدته وتماسكه على عوامل خارجة عن التركيب العضوي، وهي مجمل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية أو ما يسميه "ما فوق العضوي"، كما إنَّ « تطور المجتمع الإنساني... هو استمرار طبيعي لازم من التطور العضوي »^(٢).

فالعالمان اللذان يرجع إليهما الفضل في توجيه الانثروبولوجيين الاجتماعيين إلى التحليل الوظيفي هما "هربرت سبنسر" و "أميل دوركايم"، على حد قول إيفانز بريشارد.

واعتنق "أميل دوركايم" (*Emile Durkheim 1858-1917*)، في أوائل حياته العلمية "النظرية العضوية" عن المجتمع نتيجة لاتصالاته بكتابات "هربرت سبنسر"^(٣). فكما إنَّ حياة الكائن العضوي هي التعبير الوظيفي للبناء العضوي، كذلك الحياة الاجتماعية هي التعبير الوظيفي للبناء الاجتماعي.

وبلغت الفكرة الوظيفية ذروتها في تفكير "أميل دوركايم" وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية واعتبارها "ظواهرات ملزمة" تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل إلى آخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع.

ويرى "دوركايم"؛ إنَّ غايةَ البحثِ الاجتماعي هي الكشف عن العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والحاجات العامة للكائن الاجتماعي، أي الشروط الضرورية

(٢) - بريشارد، إدوارد إ. إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة: أحمد أبوزيد، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٧١.

(٣) - أبوزيد، أحمد: البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، ج ١، المفهومات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،

جامعة الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ٧١.

لوجوده واستمراره. وبناءً على ذلك، يرى "دوركايم" ضرورة الفصل بين فئتين من المشكلات، إحداها تتصل بالأسباب، والأخرى بالوظائف. فمعرفة سبب ظاهرة ما، لا يعني وظيفتها، ولكنه قد يساعد على فهمها.

ف « الوظيفية التقليدية لم تكن معنية إطلاقاً بقضية السببية، بل إنه وفقاً لهذا التيار النظري والمنهجي، فإن الباحث أو المحلل يفسر استمرار بناء معين في الوجود بالإشارة إلى ما يفترض أن يؤديه من وظائف ».

حيث « إنّ الوظيفيين يحاولون تفسير استمرار بناء معين في ضوء نتائجه وآثاره وليس في ضوء أسبابه »^(١).

والحق إن "دوركايم"، يُعتبر شخصية مركزية في تاريخ تطور العلم، وذلك بفضل نظرياته الاجتماعية العامة. ففي كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"، يطرح "دوركايم" تساؤلاً مهماً حول الكيفية التي يمكن أن يتماسك من خلالها المجتمع الحديث في ظل غياب الإجماع* الذي يسود النظم الاجتماعية البدائية؟. كانت إجابته: إنّ تقسيم العمل - مفهوماً على إنه التخصص الوظيفي - يعمل على القيام « بالدور الذي كان يقوم به الإدراك المشترك في السابق »^(١).

هذا الشكل من التماسك يطلق عليه اصطلاح "التضامن العضوي" تمييزاً عن مصطلح "التضامن الآلي"، الذي يركز فيه التماسك الاجتماعي على مجموعة مشتركة من المعتقدات والمشاعر. ويرى "دوركايم"، إنّ « المجتمع الإنساني تسيطر عليه مجموعة من العواطف الاجتماعية التي يسميها أحياناً "الضمير الجمعي" »

(١) - زائتلن، إرفنج: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: د. محمود عودة و د. إبراهيم عثمان، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ٢٥.

* - ويقصد به التصور العام والمشارك الذي يسود أفراد جماعة معينة.

(١) - Durkheim, Emile: The Division of labor in society (New York: free press: 1933), P.49.

conscience collective ويسير المجتمع حسب ما يمليه هذا الضمير الجمعي... و (إن) خرق قواعد هذا "الضمير الجمعي" ومبادئه يهدد التماسك الاجتماعي وبالتالي يعرض المجتمع ككل للخطر»^(٢).

ويقول "بريتشارد": إن ما يعنيه "دوركايم" من مفهوم "التصورات الجمعية" هو بالضبط « ما يقصده العلماء الإنجليز حين يتكلمون عن مجموعة القيم والعقائد والعرف التي يتعلمها الفرد حين يولد في مجتمع من المجتمعات ويقبلها ويحيا بها ثم يورثها غيره »^(٣).

لذلك كان التفسير الوظيفي يحتل قلب فهم "دوركايم" للعلم الاجتماعي بالإضافة إلى إيمانه بضرورة التوازن في المجتمع.

أما "ماكس فيبر" (Max Weber 1864 1920)، فيظهر اعتماده على التفسير الوظيفي بشكل خاص في تحليله السوسيولوجي للدين. حيث إن « فهم "فيبر" للدين لا يقل وظيفية عن التحليلات التي قدمها الوظيفيون المعروفون »^(١). إلا إنه نمط وظيفي في التفسير يسمى بـ "التفسير بالنتائج"، على الرغم من إنه كان يتحاشى استخدام المصطلحات الوظيفية، لكي يعطي الانطباع بأنه لم يكن ممارساً للتحليل الوظيفي.

ولقد « تبلور الاتجاه البنائي – الوظيفي في مجال الانثروبولوجيا عن طريق الأفكار والكتابات التي طرحها كل من العالمين البريطانيين "برونسلاو مالينوفسكي" (Malinowski 1884-1942)، و "راد كليف – براون" (Radcliffe-

(٢) – أبوزيد، أحمد: العلوم الإنسانية والصراع الأيديولوجي، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٨، ص ١٥٤.

(٣) – بريشارد، إدوارد إ. إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٧٣.

(١) – مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، سلسلة عالم المعرفة، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

(Brown 1881-1955)، وتجدر الإشارة؛ أن كلاهما مدين بكثير من أفكاره واتجاهاته إلى المفاهيم التي قدمها العالم الفرنسي "أميل دوركايم" «^(٢)».

ويرى "براون"، إن فكرة الوظيفة التي تطبق على المجتمعات الإنسانية تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية، فالوظيفة - إذن - « الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي يكون هو جزء فيه »^(٣). فالوظيفة هي الحالة التي تعمل فيها كل أجزاء النسق الاجتماعي معاً بحيث يكون بينهم درجة عالية من الانسجام والاتساق. وبهذا الصدد يقول "براون": "إن « النسق الاجتماعي الكلي (البناء الاجتماعي)، يتمتع بنوع من الوحدة التي يسميها بـ "الوحدة الوظيفية" »^(٤).

وهذا ما جعل "براون" أن يميّز ويشكل صريح بين وظيفة النظام أو الظاهرة والغرض منها، ولذلك فإنه يطلق على الوظيفة "الغرض الحقيقي" مقابل الغرض الظاهر أو البادي. لذا تكون الوظيفة بهذا المعنى غير حاضرة على الإطلاق في أذهان الناس، والنتيجة: إن وظيفة أي ظاهرة أو نظام اجتماعي؛ هي المحافظة على التوازن البنائي داخل المجتمع وبالتالي وجوده واستمراره.

ولقد دافع "مالينوفسكي" الذي صاغ - أو على الأقل - روج مصطلح "الوظيفية"، عن السمة النفسية-العضوية للوظيفية. وحاول "مالينوفسكي" إثبات إن كل الثقافات... تقوم بوظيفة إشباع حاجات عضوية ونفسية للأفراد، وهذا يعني

(٢) - فهميم، حسين: قصة الانثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٩٨)، فبراير ١٩٨٦، ص ١٦٥.

(٣) - بريشارد، إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٤) - أبوزيد، أحمد: البناء الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٨٩.

إنّ استمرار أي نظام اجتماعي أو ظاهرة اجتماعية يتوقف على إشباع تلك الحاجات.

ويتفق "مالينوفسكي" مع "براون" على أنّ «التجزئة والفصل في التعامل مع النزعات الثقافية... أمر عقيم، لأنّ دلالة الثقافة تشكّل من العلاقة بين مكوناتها»^(١).

وفي الحقيقة كان "براون" معارضاً عنيفاً لآراء "مالينوفسكي" حتى أنّه قال عن نفسه بأنّه «كخصم عنيد لوظيفية مالينوفسكي، ربما يطلق عليّ المناهض للوظيفية»^(٢). وذلك بسبب تأكيدات "مالينوفسكي" على نظرية الحاجات وعلم النفس الفردي.

ومما تقدم فإنّ المنطلق البنيوي- الوظيفي يعمل في اتجاهين متكاملين هما: البناء والتنظيم، ويتكون البناء من المراكز، بينما التنظيم من الأدوار. وترتبط المراكز بالأدوار وفق مسار تنظيمي معين، وهذا يعني إن البناء يصبح تنظيمياً إذا ما تفاعل وصار نشيطاً. حيث إن الإنسان في تكوينه الاجتماعي وصورته الاجتماعية يعرف بالبناء بشكل تفصيلي.

فالعلاقات من خلال "البناء" structure يقابلها "الأنشطة" activities من جانب التنظيم. ونتيجة ذلك إنّ كل شخص له دوره في التنظيم ووضعه في البناء الاجتماعي.

وبهذا تصوّر البنائية-الوظيفية المجتمع على إنه نسقٌ من الأفعال المنظمة والذي يتكون من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً.

(١) - Malinowski, Bronislaw; Culture Encyclopedia of the Social Science, New York; Macmillan, 1981, P.46.

(٢) - Brown, Radcliffe: functionalism: A protest American Anthropologist, 1949, P.321.

وفيما يتعلق بموضوع دراستنا، فيتطلب منا هذا المنهج (البنائي-الوظيفي)، تطبيق أساليب البحث الميدانية كالملاحظة المباشرة، وإجراء المقابلات، مما سوف نعكسه في دراستنا لسوق مريدي.

ETHNO-SCIENCE METHOD

ثانياً - منهج الفهم الذاتي:

يُعتبر منهج الفهم الذاتي "Ethnoscience"، في الفكر الانثروبولوجي « اتجاهاً نظرياً جديداً يركز على اكتشاف الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقتهم في استخدام هذه الثقافة. ويعرف هذا المنهج أيضاً بـ " المدخل المعرفي " «^(١).

ويهدف هذا المدخل إلى فهم تصورات الفرد عن العالم وكذلك يهتم « بالطرق التي تستخدمها الجماعات داخل البناء الثقافي في المواقف المختلفة »^(٢). فهو لا يهدف إلى دراسة العناصر المادية للظاهرة، بقدر ما يدرس الطريقة التي تعمل على تنظيم هذه العناصر في عقول الناس. فبينما يهتم الباحث - في الاتجاه القديم - بمصنّفات التوصيف في لغته الأصلية، يعمد الباحث في الانثروبولوجيا المعاصرة بالتعرف على مصنّفات التوصيف في لغة المواطنين أنفسهم .

وقد برز هذا الاتجاه المعرفي في دراسة الثقافة بعدما لقي التحليل البنائي - الوظيفي السائد في الكتابات التقليدية نقداً كبيراً. وقد أشار الباحث الانثروبولوجي " أحمد أبوزيد " إلى ذلك بقوله : « إنّ من العبث الاكتفاء بملاحظة سلوك الأفراد وتتبع علاقاتهم الظاهرة أو الواقعية في المجتمع لاستخلاص صورة بنائية راسخة وثابتة عن هذه العلاقات ... لأنّ مثل هذا النوع من التحليل هو مجرد انعكاس لما يتصوره الباحث نفسه عن المجتمع ... وليس صورة لما يدركه الناس أنفسهم عن واقعهم الاجتماعي »^(٣).

وقد ظهر هذا الاتجاه للبحث عمّا يتصوره الناس وطريقة تفكيرهم وأسلوب إدراكهم للأشياء والمبادئ التي تكمن وراء هذا التفكير والتصوير، لأنهم وقبل كل شيء هم أصحاب هذا المجتمع ومن العدل أن نتعرف على آرائهم فيه.

(١) - الغامري، محمد حسن: المناهج الانثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة الطبع بلا، ص ٨٧.

(٢) - المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣) - أبوزيد، د. أحمد: ماذا يحدث في علوم الإنسان والمجتمع، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد

الثامن، العدد الأول، ١٩٩٧، ص ٢٤٨.

ولقد أعطى الاتجاه المعرفي اهتماماً شديداً بلغة المجتمع المدروس، وقد ظهر اتجاهان حاولا السيطرة على التفكير الانثروبولوجي وهما: البنائية الفرنسية؛ ويتزعمه بجدارة الانثروبولوجي الفرنسي "كلود ليفي-ستروس" *Levi Strauss*، والاثنولوجيا الجديدة والذي يقوده مجموعة من الانثروبولوجيين الأميركيين.

« ويذكر " آدم كروبر "... إن منهج " ليفي-ستروس " جعل الانثروبولوجيين البريطانيين يعيدون النظر في اتجاههم البنائي التقليدي، وانتهى بهم الأمر إلى الخروج بما أسماه " البنائية الجديدة **New Structuralism** " ، وإن اختلفت كثيراً عن بنائية " ليفي-ستروس " «^(١).

ويوضح "إدموند ليتش" هذه التفرقة فيقول : إن منهج " ليفي-ستروس " قد تركّز على الطريقة التي يعمل بها العقل الإنساني أكثر من اهتمامه بالكشف عن طبيعة التنظيم الاجتماعي. وهذا يعني إن ما هو مشترك بين الثقافات لا يدرك بالملاحظة وإنما يُهتدى به من خلال العقل، وبالتالي كان هناك نوع من الازدراء في تعامل البنائية الجديدة مع الظواهر الأمبيريقية.

فالتجربة تُفسّر عن طريق مبادئ العقل ، بدلاً من إرجاع هذه المبادئ إلى المكتسبات التجريبية، وهذا يبين لنا وضوح الخلاف بين منهج البنائية الفرنسية عن البنائية الإنكليزية التي تأثرت بالفكر التجريبي وأساليبه التي تقوم على الملاحظة والرصد الدقيق للوقائع.

وقد جاءت النظرية المعرفية لتفادي خطر التنظير الاجتماعي المقيد بقيم ومواقف إيديولوجية مسبقة يعتمد عليها الباحث في تحليله بل وفهمه للظواهر الاجتماعية. ف « المعرفة الحقيقية في العلوم الاجتماعية هي التي يقول بها الأهالي والسكان البسطاء، لكن قبل ذلك، فإنّ مقولة " فيبر " بالحياد الموضوعي، هو نفسه يقول (صعبة)، واختيار

(١) - فهم، حسين: قصة الانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

الموضوع يكون ليس محايداً، لأنّ اختيار الباحث لمادة، عادةً ما يكون لأسباب كثيرة، منها سيرة وذاتية الباحث»^(١).

ويقصد بالحياد - هنا - هو إعلان الالتزام التام بالناحية المنهجية للدراسة. فالكتابة الانثروبولوجية - عادةً - ما تتأثر بأساليب السرد المستخدمة في تقديم الواقع الاجتماعي المدروس، ومن ثمّ تأثر صورة هذا الواقع بحسب ذلك، وهذا سوف يؤدي - بلا شك - إلى " سوء فهم لما يجري في ذلك الواقع الاجتماعي، (و) تقديمه بشكل مغلوط يحول دون فهمه فعلاً، حتى ولو استخدم الباحث لغة " موضوعية " ووصف دقيق."^(٢)

إنّ أطرنا النظرية هي أطر خارجية اسقاطية؛ بمعنى أنها مؤطرة من خارج تصور الفاعلين الاجتماعيين، حيث يُعامل الباحثون المجتمعات وكأنها مجموعة من الدمى، لا صوت لها ولا رأي، يحركها تصور الباحث النظري.

ويضرب "جان بويون" في كتابه "الزمن والرواية"، مثلاً يوضح فيه فكرة الرؤية التي يتم من خلالها السرد في النص الإبداعي، فيذكر أنّ هناك ثلاث أنواع من الرؤية هي:

١. الرؤية من الخلف.

٢. الرؤية مع.

٣. الرؤية من الخارج.

وإذا ما أخذنا هذه الأنواع في مجال الكتابة الانثوغرافية، نجد إنّ بعض علماء الانثروبولوجيا يقدّمون نصوصهم الانثوغرافية برؤية من الخلف، فيعمدون إلى تقديم وصف شامل للمجتمع، حيث يقوم الباحث بتقديم ما يراه مهم ويحجب ما لا يراه مفيداً.

(١) - باقادر، د. أبو بكر أحمد: الإسلام والانثروبولوجيا، دار الهادي، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

(٢) - Hall, Edward: The Hidden Dimenstion, N,Y: Double day and company Inc, 1969.

أما "الرؤية مع"، فإنه يُقدم على شريحة مما عليه المجتمع مع التأكيد على أنّ هناك جوانب من حياة المجتمع لم تشملها الدراسة ولا تزال بحاجة إلى تفسير. **والرؤية من الخارج**، تقدم سرداً يعتمد على تسجيل أقوال تصورات المدروسين بشكل مباشر دون تدخل من الباحث. حيث إنّ هذه الرؤية تسمح بتقديم المجتمع لذاته، لا أن يقدمه الباحث بوصفه المتحدث باسم ذلك المجتمع^(١).

وهذا ما أكدّه "بول واتكنسون" في كتابه "الخيال الاثنوغرافي: البنى النصّية للواقع". كما جاءت النظرية المعرفية رداً على الاتجاه الماركسي، التي يقول فيها الفيلسوف الفرنسي المعاصر "ميشيل فوكو": إنها أثارت في نفسه الكثير من الاهتمامات، ولكنها أخفقت في إشباعها إخفاقاً شنيعاً.

والذي نريد بيانه، هو إنّ الاتجاه المعرفي وإنّ جاء ساخطاً على النظرية الوظيفية التقليدية، فهو لم يعيب الطريقة البنائية والمنهجية في التفكير، وإنما جاء الاعتراض على الكيفية أو الأسلوب الذي يتبعه الباحث في ملاحظة المجتمع مع تجاهله التام لأفراد المجتمع المدروس، وهذا يعني إنّ منهج الفهم الذاتي هو نوع من التوجه المعرفي في أسلوب بنائي جديد ومعدل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الباحث يمكن أن يكون أداة صالحة للبحث من خلال فهم وتحليل تصورات الناس وأفعالهم، وربما هذا يخالف الفكرة التي تقول: إنه ولتحقيق الموضوعية فعلى الباحث أن يحجم في إقحام مفاهيمه واتجاهاته التحليلية في البحث.

(١) - نقلاً عن الحمداني حميد: من أجل تحليل سوسيو- بنائي للرواية، الدار البيضاء، منشورات الجامعة، ١٩٨٤، ص ٣١-٣٤.

ليست حقائق التاريخ وفقاً على المؤرخ فحسب، وذلك إنّ هذه الحقائق شاملة في نطاقها للخبرة الإنسانية المتراكمة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. فالتاريخ هو التجربة المدونة للجنس البشري وللباحث "كل" الحق في أن ينهل من معين تلك التجربة.

لذلك كان الاعتماد على المنهج التاريخي، لأنّ الظاهرة الاجتماعية « ترتبط ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي، ولا بدّ للباحث الاجتماعي من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها ومعرفة عوامل تبدلها من حال إلى حال »^(١).

وهذا يعني إنّ التاريخ يلقي ضوءاً أوفى حتى نتفهم طبيعة الظواهر من خلال دراسة ماضيها وإعادة تركيبها في بناء تاريخي متسق، وفي إطار ثقافي متكامل. ويعتبر الفيلسوف الإيطالي « باتيستا فيكو مبتدع المنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية »^(٢)، ويرى « ريكمان إنّ المدخل التاريخي يستخدم في كلّ العلوم الإنسانية »^(٣). كما « إنّ التاريخ لا يعني فقط - كما يشير "الفرد كروبر" (١٨٧٦-١٩٦٠) - دراسة تتابع الظواهر والأحداث في الزمان، كما فهمه الوظيفيون، وإنما يهدف في النهاية إلى إعطاء وصف متكامل لموضوع الدراسة »^(٤).

(١) - حسن، عبد الباسط محمد: أصول البحث الاجتماعي، مكتبو الأنجلو المصرية ط٣، ١٩٧١، ص٤٠٤.

(٢) - رشوان، حسين عبد الحميد: ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٢٢.

(٣) - المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٤) - فهيم، حسين: قصة الانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص١٧٨.

لهذا نجد إنَّ « التاريخ تبعاً لهذا الموقف، يقدم لنا صوراً للمجتمعات السابقة التي هي تحويلات بنيوية للمجتمعات التي نعرفها »^(٥).

فالانثروبولوجي - إنن - يحترم التاريخ، لكنه لا يضيف عليه قيمة خاصة، وهو يضعه بمنزلة الدراسة المكتملة لدراسته. فحيث تكون أحداها كاشفة للنقاب عنها في الزمان، تكشف الأخرى النقاب عنها في المكان. وحيث تكون حقائق التاريخ « بالنسبة للمؤرخين نهاية الطريق، (فإنها) بالنسبة للباحث في علم الاجتماع بداية (الطريق) »^(١).

وقد استند " دوركايم " إلى التاريخ في دراساته لعلم الاجتماع الديني، وللملكية والتعاقد والاشتراكية وحتى في دراسته للانتحار. يقول " دوركايم " : « ربما يقول الباحث في علم الاجتماع أليس يكفي لفهم الظواهر الاجتماعية الحالية أن نشاهدها كما هي قائمة في مجال خبرتنا ... والواقع إنَّ هذه الطريقة مليئة بالأخطاء »^(٢). ذلك إنَّ الباحث لا يستطيع أن يفهم حيثيات الواقع الاجتماعي دون أن يفهم الكيفية التي نشأ فيها ذلك الواقع. « ثم عندما نقتصر على اللحظة الحاضرة من حياة مجتمع ما، نكون أولاً؛ ضحية وهم: لأنَّ (لـ) كل شيء تاريخ، فما قيل بالأمس تاريخ وما قيل قبل دقيقة تاريخ »^(٣).

(٥) - ليتش، إدموند: كلود ليفي - شتراوس: دراسة فكرية، ترجمة: نائر ديب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٢،

ص ١٣.

(١) - عارف، د. محمد: المنهج في علم الاجتماع، كلية الآداب-جامعة القاهرة، ج ١، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢) - المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣) - ستروس، كلود ليفي: الانثروبولوجيا البنيوية، ترجمة: د. مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،

دمشق، ١٩٧٧، ص ٢٩.

ويعتبر منهج التاريخ **الظني** في رأي الأستاذ "براون" عقبة في تطور النظرية العلمية لدراسة المجتمع الإنساني. ويوضح « راد كليف-براون إنه من الصعب تطبيق المناهج التاريخية على المجتمعات البدائية، وذلك إنَّ تاريخ هذه المجتمعات غير معروف »^(٤).

ولم يفهم البعض موقف "براون" من التاريخ، فهو يؤمن بقيمة المنهج التاريخي المستند إلى الحقائق اليقينية المؤكدة، وحينما يعترض على المنهج التاريخي (الظني)، فإنه لا يرفضه لأنَّه (تاريخ)، بل بسبب اعتماده على حقائق غير ثابتة.

لكن التاريخ والوظيفة ليسَ منفصلين... لأنَّ التفسير الوظيفي يجب أن يحدد كيف يؤدي نمط سلوكي معين إلى ثبات هذا "عبر الزمن"^(١).

ويقول "إيفانز بريتشارد" (*Evanz Britchard 1902-1974*)، في كتابه "الانثروبولوجيا الاجتماعية" إنَّ العلماء الإنجليز قد رفضوا البحث في تاريخ النظم الاجتماعية، على اعتبار إنَّ هذه المعرفة لن تساعد في شيء على فهم وظيفة النظم في تلك المجتمعات.

ويرى "بريتشارد" إنه وبعد اتساع مجال الانثروبولوجيا العامة فليس هناك جناح من إغفال أمر التاريخ، خاصة بعد أن توجه العلماء للدراسات الحضرية. ويعتقد "بريتشارد": « إنَّ معرفة ماضي المجتمع تساعد على الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة الحياة الاجتماعية ». ثم يقول: « ولست أعني بذلك إنه يمكن فهم الحياة الاجتماعية عن طريق معرفة ماضيها، وإنما أعني إنَّ هذه المعرفة تُهيئ لنا فهماً أفضل وأعمق لتلك الحياة »^(٢).

(٤) - الغامري، محمد حسن: المناهج الانثروبولوجية، مصدر سابق، ص ٢٣.

(١) - See, Stinchcombe, Arther; constructing social theories (New York; Han court, Brace and world, 1968), 104.

(٢) - بريتشارد، إدوارد إ. إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٨١.

وبهذا الصدد يقول "ستروس": « إنَّ المعرفة التاريخية مهما بلغت قيمتها (ونحن لا نشكك بهذه القيمة)، لا تستحق أن توضع مقابل الأشكال المعرفية الأخرى بوصفها ذات امتياز مطلق »^(٣). لذلك فإنَّ التاريخ « حين يأخذ شكل إعادة تجميع لأحداث الماضي، يكون جزءاً من حاضر الفكر وليس من ماضيه »^(٤).

وفي مقابلة مع "كلود ليفي - ستروس" نشرتها مجلة "النوفل أوبزرفاتور"، يقول "ستروس": إنَّ الانثروبولوجيا تدرك جيداً أنها تعمل كعلم ملحق بالتاريخ حين تتصدى لدراسة المجتمعات المعقدة.

وعلى طريق تصحيح مسارات علم الاجتماع طالب المفكر "رايت ملز"، ضرورة تسلُّح الباحث بما أسماه "الخيال السوسيولوجي"، حيث إنَّ هذا « الخيال كفيل بأن يساعد الباحث على إدراك إنَّ الفرد جزء من بناء اجتماعي وإنَّ البناء الاجتماعي جزء ومرحلة من مراحل التاريخ »^(١).

وإنَّ استخدام الباحث للمنهج التاريخي جاء انطلاقاً من ضرورة الاعتقاد بأنَّ هناك ارتباط علائقي بين الماضي والحاضر، ولا تستكمل صورة أحدهما من دون استجلاء الآخر.

(٣) - ستروس، كلود ليفي: الفكر البري، ترجمة: نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط، ١٩٨٤، ص٣١٤.

(٤) - ليتش، إدموند: كلود ليفي - شتراوس: دراسة فكرية، مصدر سابق، ص١٥.

(١) - عبد المعطي، عبد الباسط: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٤٤)، أغسطس ١٩٨١، ص٢٢٧.

رابعاً - الاتجاه السوسيو-أنثروبولوجي: SOCIO-ANTHROPOLOGY METHOD:

في مقالٍ له هام بعنوان "الرياضيات والإنسان"، يذكر ليفي-ستروس: إنّ الشيء المؤكد هو إنّ الشبان الذين سوف يتخصصون في العلوم الاجتماعية لا بدّ من أن تكون لديهم ثقافة أساسية متينة في الرياضيات حتى لا يُطردوا من الميدان العلمي.

وذلك بإعطاء العناصر غير المتغيرة في الحياة الاجتماعية قيماً عديدة تمكنهم من إضفاء بعض الدقة العلمية على الدراسات الكيفية.

ولهذا ظهرت الحاجة لأسلوب من الدراسة يعمل على تحقيق نمط من المزوجة لطرائق البحث المعمول بها في الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية. ويذهب "فورتس" إلى أن « التحليل الإحصائي أمر لازم في توضيح بعض مشكلات البناء الاجتماعي الذي يمر بعملية تفاضل اجتماعي»^(١).

ويجمع هذا الاتجاه بين أساليب البحث الاجتماعي - كاستخدام استمارة الاستبيان، والإحصاء - والأساليب الانثروبولوجية التي تضمن الدراسة الميدانية المباشرة (Filed-Work). وخاصة بعد اتساع مجالات الدراسة الانثروبولوجية والذي بدأ أن مهمتها لا تنحصر فقط بالثقافة البدائية، بل تتجاوز هذه الدائرة لتتعلق عامدة لدراسة مجتمعات الحضرة في أوائل الستينات من القرن الماضي.

وظهر عديد من الدراسات تبين نوع العلاقة بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا ودرجة التمايز بينهم. ويمكن تحديد آفاق النحو التبادلي بين العلمين:

١- **التبادل في موضوعات الدراسة:** بدأ علم الاجتماع ينحو باتجاه حقل الانثروبولوجيا، من خلال التوجه لدراسة المجتمعات البدوية والريفية، كما خرجت الانثروبولوجيا - مختبرة قدرتها كعلم قادر على التحرر من مجال دراسته الضيق - نحو دراسة المجتمعات الحضرية.

٢- **التبادل في أسلوب البحث:** كان الاتجاه الكمي في الدراسات السوسيولوجية - المتمثل بالاستبيان والإحصاء - يعتبر أحد الخصائص المميزة لهذه الدراسات بالمقارنة بالاتجاه الكيفي في البحوث والتحليلات الانثروبولوجية المستمدة بوجه خاص من المقابلة وبتطبيق طريقة الملاحظة بالمشاركة.

(١) - فهم، د. حسين: قصة الانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

ولأهمية تحقيق المصدقية الكاملة، عمد كل من العلمين إلى جمع أساليب البحث في كل منهم في محاولة للوصول إلى فهم أوفى، ومعرفة أجدر للحياة الاجتماعية^(١).

ويعزى السبب في ظهور الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي، إلى إنّ المجتمعات البدائية - والتي كانت موضوع الدراسات الانثروبولوجية - هي مجتمعات متغيرة تتميز بطابع دينامي (حراكي)، خاصة بعد أن برهنت الدراسات الاجتماعية في مجال علم الإنسان، إنها ليست ثابتة - كما كان يتصورها البعض - وإنّ هذا التغير لا يمكن أن يقاس إلا بالتكميم والإحصاء والاستبيان.

ومهما يكن من اختلاف في مدى أهمية الأساليب الإحصائية في التحليل السوسيوأنثروبولوجي، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الصعوبات الكثيرة التي تحيط بالحصول على معلومات كمية أو إحصائية دقيقة حول الجوانب الاجتماعية وخاصة في المجتمعات المتميزة بطابعها التقليدي.

(١) - محجوب، محمد عبده: مقدمة في الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ٢٣٩.

- الفصل الثاني -

الدراسات السابقة

- المبحث الأول: دراسات عراقية.
- المبحث الثاني: دراسات عربية.
- المبحث الثالث: دراسات أجنبية.

-----الفصل الثاني-----

***** الدراسات السابقة *****

ما إن يتم تحديد المشكلة، حتى تبدأ الخطوة الثانية، في عملية البحث الاجتماعي، وهي مراجعة البيانات المتواترة في هذا الحقل الدراسي، فرما تكون بحوث ودراسات سابقة قد تطرقت إلى هذا الموضوع أو أسهمت في توضيح جوانبه، أو توصلت إلى نتائج معينة بشأنه، على أن يؤخذ بالاعتبار اختلاف السياقات والظروف التي أجريت فيها الدراسات الأخرى.

وبوسع الباحث في علم الاجتماع، ارتكازاً إلى ما قدمه الآخرون، أن يحدد القضايا المطروحة بصورة أكثر وضوحاً، ويكتشف المنهجيات والأساليب المناسبة التي يمكنه اعتمادها والاعتماد عليها^(١).

وتكمن أهمية الدراسات السابقة، في كونها تعزز الأسس العلمية للدراسة موضوع البحث، وتعطي قيمة علمية للدراسة من خلال مقارنتها مع الدراسات التي سبقتها. كما إنها تمهد للباحث رؤية فكرية واضحة عن طبيعة الدراسة والمشكلة التي يحاول معالجتها، وتساعده في تحديد الإطار النظري لبحثه، وفي صياغة فرضياته.

يضاف إلى كل ذلك، إنَّ الباحث سيكون على إطلاع بالمنهجيات التي استخدمت من قبل الباحثين السابقين في دراساتهم. ومحاولة تلافي الصعوبات، وتدارك الأخطاء التي وقعت بها الدراسات السابقة.

كما وتمكّن الباحث من مقارنة نتائج دراسته بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

ونظراً لقلّة البيانات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، ولعدم توفر الدراسات القائمة على أسس أكاديمية – وتحديداً فيما يتعلق بـ "سوق مريدي"، فقد عمد الباحث إلى عرض ومناقشة بعض الدراسات المعنية بدراسة الأسواق الشعبية، سواءً كانت دراسات أكاديمية، أو عبارة عن مقالات وبحوث ميدانية تناولت موضوعة "الأسواق".

(١) - غدنز، إنتوني: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د.فايز الضياغ، المنظمة العربية للترجمة (مؤسسة ترجمان)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٢١.



- المبحث الأول -

- دراسات وأبحاث عراقية سابقة -

أولاً: دراسات أكاديمية : ACADEMY STUDIES

- دراسة "شفيق إبراهيم صالح الجبوري" الموسومة (الأسواق الشعبية في مدينة كركوك).

تعتبر دراسة (شفيق إبراهيم الجبوري) من الدراسات المميّزة التي رسمت صورة عامة للسلوك الإنساني في الأسواق الشعبية في مدينة كركوك. فقد أولى

الباحث اهتماماً بالسلوك الشعبي لأفراد مجتمع البحث، باعتباره الأكثر انسجاماً مع الثقافة العامة للمجتمع.

وقد تضمنت الدراسة، مقدّمة وبابين، أحدهما؛ نظري، والآخر عملي (ميداني). إنّ ما يبرز أهمية الموضوع هو « محاولته أن يبين حالة المجتمع وهو في مرحلته الانتقالية من التقليدية إلى الحضرية »^(١). وكيف إنّ عدداً من القيم الاجتماعية الحضرية بدأت تتداخل وتتحكم في اقتصاديات الأسواق الشعبية. حيث يحدث هذا - دون ريب - اعتماداً على مبدأ التواصل والتفاعل بين الريفيين والحضرين.

كذلك تظهر أهمية الموضوع من خلال إبراز الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والتراثية للأسواق الشعبية. كما تضمن أحد فصول الدراسة مناقشة لبنية الأسواق الشعبية إيكولوجياً واجتماعياً وخدمياً.

وتطرق الباحث إلى بيان الدور الذي تقوم به الأسواق العربية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ويذهب الباحث إلى إنّ الأسواق لعبت « دوراً مباشراً في كونها مورداً اقتصادياً لبعض القبائل العربية »^(١).

كما كانت « للسوق دورها الواضح في تكوين الأحلاف والإتحادات»، ومُعظمها كانت « منابر حرة للشعر والخطابة »^(٢). إضافة إلى إنّ بعض هذه الأسواق كانت « تؤدي دوراً دينياً واضحاً »^(٣)، ويتجلى ذلك من خلال نشاطها في مواسم معينة مثل موسم الحج. وبذلك كان لهذه الأسواق دورها في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

(١) - الجبوري، شفيق إبراهيم صالح: الأسواق الشعبية في مدينة كركوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٢.

(١) - الجبوري، شفيق إبراهيم صالح، مصدر سابق، ص ٥١.

(٢) - المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣) - المصدر نفسه، ص ٦٠.

وقد ناقش الباحث بُنية الأسواق الشعبية ومعرضها وإيكولوجيتها، وتطرق إلى بيان ثقافة الباعة والمستهلكين فيها. كما درس - وبشكل مفصل - أنواع هذه الأسواق في مدينة كركوك.

وعن معنى التباين في مستويات التفاعل الاجتماعي بين هذه الأسواق - وذلك من خلال مقارنتها أنثروبولوجياً - يرى الباحث: إنّ هذه الاختلافات تعود لعاملين يرتبطان ارتباطاً وظيفياً:

١. موقع الأسواق في المدينة؛ وهذا يحدد نسبة عدد المتبضعين فيها.

٢. ثقافة المتبضعين ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذين العاملين يمكننا أن « نبين طبيعة التفاعل الاجتماعي/الاقتصادي ودرجة إيجابيته وسلبيته واعتداله »^(١).

وعن الوظيفة الاجتماعية للأسواق الشعبية، يقول الباحث: إنّ هذه الأسواق ترتفع فيها درجة التفاعل الاجتماعي بين واريها، كما إنّ موقع أسواق مدينة كركوك الشعبية بالقرب من الأحياء السكنية، عمل على تنامي الحس الاجتماعي الشعبي، فقد شكلت هذه الأسواق أماكن للحوار والاتصال بين ثقافة الريفيين وثقافة الحضرين.

إضافة؛ إلى إنّ قدرة الباعة (التنبؤية) عملت على خلق روابط اجتماعية - اقتصادية تتمثل بالزبون الدائم.

ولما كانت المكانة الاجتماعية في السوق الشعبية تقوم على المكانة الاقتصادية المقرونة بالقيم الاجتماعية، فهي لا تستند للأفراد منذ الولادة، بل يشغلها الأفراد عن طريق المكانة والمجهودات الفردية التي يبذلونها^(٢).

(١) - الجبوري، شفيق إبراهيم صالح، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) - نفس المصدر، ص ١٠٦-١٠٧.

وقد استعرض الباحث - في الفصول الأخيرة لدراسته - الوظيفة الاقتصادية والتراثية للأسواق الشعبية، وكيف إنّ الأسواق تلعب دوراً كبيراً في إشباع رغبات الأفراد على اختلاف ثقافتهم ومستوياتهم. وإنّ الأساس التاريخي الذي امتازت به مدينة كركوك كيف أكسبها طابعاً حضارياً، مما انعكس على واقع السوق إيكولوجياً.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات؛ نورد أهمها:

- ١- قامت الأسواق الشعبية في المدينة، المتعايشة إيكولوجياً، بتوفير الحاجات الضرورية للإنسان أكثر من سواها.
- ٢- شكلت إيكولوجيا الأسواق الشعبية في مدينة كركوك مناطق لتواجد الريفيين، كما شكلت منافذ تسويقية للمنتجات الريفية.
- ٣- التمايز بين سلوك الشخصية الحضرية والريفية ضمن إطار تفاعلها في الأسواق الشعبية.
- ٤- تمخضت عن العلاقة الاقتصادية الحضرية - الريفية، علاقة اجتماعية ذات طابع إيجابي ساهمت في تغيير معايير القيم لكلا الطرفين.
- ٥- تفاوتت سلوك الباعة بتفاوت ثقافة المستهلكين.
- ٦- تكونت إيكولوجيا الأسواق الشعبية في مدينة كركوك من أبنية قديمة وأخرى حديثة، تفاوتت معروضاتها تبعاً لثقافة مرتاديها.
- ٧- عملت الوظيفة الاجتماعية للأسواق الشعبية على عدم جعل حياتها الاقتصادية تكسب طابعاً اقتصادياً صرفاً^(١).

(١) - الجبوري، شفيق إبراهيم صالح، المصدر السابق، ص(١٤١-١٤٢).



ثانياً: أبحاث ميدانية FIELD SEARCH

١. دراسة الباحث (أحمد عبد علي) الموسومة (سوق مريدي في

بغداد) *

يصف الباحث السوق بأنها من أشهر الأسواق في بغداد، حيث يباع فيها كل شيء من مستلزمات قانونية وأخرى غير قانونية. ويرى الباحث: إن أكثر ما يميز السوق هو أكشاك بيع الأقراص الليزرية المتواجدة بكثرة غريبة على أرصفة الشوارع.

كذلك يذكر الباحث: إن اسم السوق قد ارتبط في عهد الحكومة السابقة بالعمليات الخارجة على القانون والتي كانت تمارس في الأزقة الخلفية للسوق.

* للإطلاع على البحث أكثر، من الموقع الإلكتروني:

-[http:// www.ahali-iraq.com/questbook.php](http://www.ahali-iraq.com/questbook.php).

** لقراءة البحث، على الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات (الإنترنت):

-[http:// www.almadapaper.com/sub/12-267/p10.htm](http://www.almadapaper.com/sub/12-267/p10.htm).

٢. دراسة الباحث (عبد الزهرة المنشداوي) المعنونة (سوق مريدي) **.

يعرض الباحث إلى البدايات الأولى لنشأة السوق، ويوضح الأسباب التي أدت إلى نموه وتطوره عن باقي الأسواق الأخرى في المدينة. ويرى الباحث إنّ فترة (سوق مريدي) الذهبية بدأت منذ عام (١٩٩١)، وخلال فترة الحصار الاقتصادي وكيف إنّ السوق ازدحمت بسلع وبضائع كثيرة. كما يذهب الباحث إلى إنّ الوضع السياسي في العراق قد انعكس على هذه السوق بكل جلاء ووضوح. وبعد فترة ركود نسبية، عادت السوق إلى سابق نشاطاتها بعد سقوط النظام السابق ودخول بضائع جديدة ومختلفة.



المبحث الثاني

*** دراسات عربية مائة للدراسة الحالية ***

أولاً : دراسات أكاديمية : ACADEMY STUDIES

- دراسة (أحمد براح) والموسومة (الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري).

تعددت الدراسات العلميّة حول الأسواق، خاصةً في بلدان المغرب العربي، من قبل باحثين عرب وأجانب.

إلا إنّ معظم هذه الدراسات، لم تكن دراسات سوسيولوجية بمعنى الكلمة. وتوصف محاولة الباحث "أحمد براح" عن «الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في الجزائر»، من أبرز المحاولات السوسيولوجية والأكاديمية لدراسة سوق نسويّ بمنطقة "مليانة".

وقد تطرق الباحث إلى العلاقات السائدة في الأسواق التقليدية، وقال: « إنّ هذه العلاقات تمتاز بالديمومة والقوة والتقارب الوجداني المرتكز على اعتبارات اجتماعية تدخل

مباشرة في توجيه عمليات التبادل داخل هذه الأسواق». وإنّ «تبادل السلع والخدمات تتم بين أفراد، تربطهم ببعضهم البعض علاقات القرابة والجوار والصدقة والانتماء إلى المجتمع المحلي، التي يكون لها الكثير من الاعتبارات، لأنها تتضمن قيم اجتماعية باعتبارها موجّهات للفعل الاجتماعي»^(١).

وقد قامت (جامعة تونس)، بمجموعة من الدراسات عن الأسواق الشعبية (التقليدية). وكان من بين نتائج هذه الدراسات: إنّ وظيفة السوق المحلي، هي تسهيل الاتصال بين مجالين مختلفين هما: الريف والمدينة.

ولكن على الرغم من ذلك كلّه، فإنّ الأسواق التقليدية، باعتبارها أنساقا اقتصادية أيضاً، تحمل بعض خصائص السوق الحديث، كالربح أو المنفعة الاقتصادية^(١).

وقد تناول الباحث مفهوم السوق من الناحية التاريخية، ابتداءً من الحضارات القديمة مروراً بالعهد الإسلامي إلى أن يصل إلى حيثيات تطورت السوق في الجزائر.

وأعطى الباحث أهمية تُذكر، للجانب الميداني من دراسته، وصاغ عدداً من الفرضيات حاول البرهنة عليها من خلال العمل الميداني بمعينة مجموعة من أدوات البحث المنهجية المستخدمة في الدراسة. ويمكن إيجاز هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى : -

افترض الباحث: إنّ التغيرات التي تطرأ على المجتمع الجزائري في كافة المجالات وخاصة الارتفاع في مستويات المعيشة، أدى إلى الانتقال من الاكتفاء بحياة الكفاف إلى تفكير الشرائح الاجتماعية المحدودة لتحسين ظروف حياتها، وذلك بالبحث عن دخول إضافية.

(١) - براح، أحمد: الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٩١، ص ٢٦.

(١) - براح، أحمد، مصدر سابق، ص ٢٩.

وكان سبيل ذلك - كما يرى الباحث - هو ممارسة (النساء) عملية البيع والشراء عند أضرحة الأولياء وتنامي مفهوم الريح عندهن^(٢).

« إلا إن ممارسة البيع هذه لا تحسن كثيراً من مداخيل المبحوثات ، وإنما هي عبارة عن عملية تكيف مع الإمكانيات الاقتصادية المحدودة للمجتمع »^(٣).

الفرضية الثانية : -

إنّ العلاقات الاجتماعية السائدة في السوق، تعتمد على الشخصية أو التعارف، حيث إن كل السلوكيات في السوق يحكمها العرف السائد. وتسود هذه العلاقات نوع من التفاهم، ورغم النزاعات في بعض الأحيان، إلا إنه سرعان ما تعود المياه إلى مجاريها^(١). وهذا ما تم استنتاجه أمبيريقياً.

الفرضية الثالثة : -

إنّ ممارسة البيع من طرف النساء، هو عبارة عن محاولة للتعبير عن الذات لتدعيم مراكزهن الاجتماعية، وذلك بامتلاك حق التصرف في الدخل داخل الأسرة. ومن خلال الاستقصاءات الميدانية توصل الباحث إلى إن: عملية البيع والشراء، ما هي إلا استراتيجية اتبعتها المبحوثات لتدعيم مراكزهن الاجتماعية^(٢).

الفرضية الرابعة : -

(٢) - المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٣) - المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١) - براح، أحمد، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٢) - المصدر نفسه، ص ١٤٦.

إنّ النساء تلجأ إلى ممارسة البيع عند أضرحة الأولياء، وذلك حتى يكنّ بعيادات عن أعين الرقابة من قبل السلطات الرسمية^(٣). ومن خلال ما لاحظته الباحث، يرى: إنّ اللجوء إلى هذه الأماكن (أضرحة الأولياء) للبيع والشراء، لأنهنّ يعتقدنّ بممارسة نشاطاً ممنوعاً قانونياً^(٤).

ويمكن إدراج أهم ما استنتجته الدراسة بما يلي :

- ١- إنّ هذه الأسواق لم تحسّن كثيراً من الدخول الاقتصادية للعاملات فيها، كما إنّ أكثر النساء ينحدرنّ من أصل اجتماعي متواضع.
- ٢- إنّ هذه الأسواق هي بمثابة أماكن لعقد صلات اجتماعية.
- ٣- إنّ عملية البيع والشراء، هي عبارة عن استراتيجية اتبعتها النساء المبحوثات لتدعيم مراكزهنّ الاجتماعية.
- ٤- تلجأ النساء إلى ممارسة البيع عند أضرحة الأولياء هروباً من أعين الرقابة التي تمارسها السلطات الرسمية^(١).

ويختم الباحث كلامه بالقول: استناداً إلى النظرة البنائية - الوظيفية يتبيّن إنّ للتبادل عن طريق الأسواق التقليدية، جانباً أكثر تعقيداً يتعدى الجانب الاقتصادي ويتعلق بالوظائف الاجتماعية.

فليست هذه الأسواق أماكن لتبادل السلع والخدمات فحسب، وإنما يتم فيها تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والخبرات والعواطف، زد على ذلك، عقد صلات اجتماعية، بحيث إنّ هذه الأسواق قد نشأت في الأصل لتبادل السلع، ومع ذلك فالتبادل الاقتصادي يرتبط بتبادل من نوع آخر هو التبادل الاجتماعي^(٢).

(٣) - نفس المصدر، ص ١٢٧.

(٤) - نفس المصدر، ص ١٤٧.

(١) - براح، أحمد، مصدر سابق، ص (١٤٤-١٤٧).

(٢) - المصدر نفسه، ص ١٥٥.

ثانياً: دراسات شبه أكاديمية:

١. دراسة باحث "ياسر محمد المياسي" المعنونة (الأسواق الشعبية):

التراث الثقافي لليمن)* .

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام بهذه الأسواق الشعبية، لما تمثله من أساس تاريخي وثقافي وتراثي عند اليمنيين. بالإضافة إلى إنّ هذه الأسواق - طبقاً لعدة خبراء دوليين في حقل الترقية السياحية - تشكل مصدراً عظيماً للدخل.

ويرى الباحث: إنّ اليمن كانت مشهورة على عدة عقود لإحياء أسواقها الشعبية، والتي تحتوي على تشكيلة واسعة من السلع المصنوعة يدوياً، كما إنّ اليمنيين أكثر اعتزازاً بهذه المهن والمصنوعات، وخصوصاً تلك التي تحمل معنى القيمة التراثية. وتحتوي هذه الأسواق على محلات لبيع الأسماك والسلع والبضائع المتنوعة، ودكاكين لبيع الألبسة الشعبية.

* العنوان الأصلي للبحث هو: " Popular Markets are Yemen's heritage "

ويقول الباحث: إنّ هذه الأسواق مميّزة جداً، بسبب تنوعية منتجاتها وحرفها التقليدية، وهناك بعض الأسواق الشعبية في بعض المناطق الريفية - والتي عادةً تنتظم موسمياً - تؤدي وظائف اجتماعية وثقافية مختلفة، حيث تعتبر نقطة التقاء العديد من الناس، كما إنّها مناطق جذب السيّاح والزوّار، وتتجلى أهميتها - أكثر - حيث تعكس وبصورة واضحة أهمية التاريخ اليمني ** .

٢. دراسة الباحث "عبد العزيز أحمد قشرة الدوسي" والمعنونة (الأسواق الشعبية في تهامة* : بحث ميداني في الأسواق) ** .

تنشئ في محافظة الحديدة العديد من الأسواق الشعبية، التي تعتبر أحد عوامل الجذب السياحي، حيث تعكس هذه الأسواق طبيعة الحياة وتسوق المواطنين، وتعتبر محل إعجاب السياح الأجانب، ومنها الأسواق في تهامة.

يقول الباحث: إنّ فكرة الأسواق الشعبية قد ظهرت قديماً، حيث كان الناس يتجمعون في المركز الذي يتوسط منطقتهم ويأتون إلى هذا المركز لبيع المحاصيل الزراعية المختلفة.

** تم نشر هذا البحث في مجلة (Yemen Times) ، العدد (٨٢٥)، مجلد (١٣)، (٢٠٠٥). ويمكن قراءة البحث على الموقع الإلكتروني:

[http:// www.yementimes.com/article-shtml](http://www.yementimes.com/article-shtml)

* تهامة؛ بلدة تابعة لمحافظة الحديدة في اليمن.

** يمكن قراءة البحث من الموقع الإلكتروني:

[http:// www.abnaaalsahel.ocm/Tehamah 2.html](http://www.abnaaalsahel.ocm/Tehamah 2.html).

ويرى الباحث: إنّ رواد هذه السوق هم المزارعون والبدو رعاة المواشي وسكان القرى المجاورة. وتطورت هذه الفكرة إلى أن أصبحت سوق رئيسي أسبوعي يضم الكثير من منتجات وحرف يدوية وصناعات محلية بالإضافة إلى المحلات التجارية.

وقد تطورت مراكز هذه الأسواق حتى أصبحت مدن كبيرة، ومراكز مديريات، وذلك بفعل النمو السريع لحركة التجارة، وأصبحت تضم محلات تجارية كبيرة، ودخلت إليها الكثير من الخدمات العامة التي ساعدت في تطور هذه الأسواق، وسهولة الاتصال التجاري ونقل البضائع، وزادت نسبة المتسوقين من سكان الجبال والمرتفعات القريبة من مراكز هذه الأسواق.

ويشكل الباعة المتقلبين على سياراتهم، أو أصحاب "بسطيات" الأرض جزءاً كبيراً من حركة الأسواق التجارية، ويصل عدد المتسوقين في هذه الأسواق الأسبوعية إلى أكثر من ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) متسوق يأتون من المناطق المجاورة لها.

ويستطرد الباحث بالقول: إن هذه الأسواق تعتبر أماكن التقاء يومية، يردها المتسوقون من كل مكان في المحافظة، وتجري فيها مختلف العمليات الاقتصادية من بيع وشراء وتبادل، كما أنها أماكن لقضاء أوقات الفراغ وتبادل الآراء والأفكار والالتقاء بالأصدقاء الآخرين. فهي -إذن- تعكس، وإلى حدٍ كبيرٍ، طبيعة الحياة في بلدة تهامة.



*** المبحث الثالث ***

*** دراسات أجنبية ***

١. دراسة العالم "كليفورج جيرتز" عن (اقتصاد البازار في سوق صفرو).

قام "كليفورج جيرتز" Clifford Geertz، بدراسة مهمة حول اقتصاد البازار في مدينة "صفرو" Sefrou بالمغرب. وتتمحور فكرته الأساسية حول مقولة: إنّ لكل حضارة مؤسسة أو مفهوم "مفتاح"، فهو بالنسبة إلى الهند التراتبية الطائفية، وللصين البيروقراطية التقليدية، ولأوروبا العقلانية وقيم العمل، أما بالنسبة إلى الحضارة الإسلامية، فإنّ المؤسسة المفتاح هو "البازار".

وفي نظريته حول "السوق" أو "البازار"، يقول: إنّ لحياة البازار سلوكياتها العميقة المرتبطة بأنماط وسلوكيات وبيئة اتصالية، وقواعد متعارف عليها.

ويؤكد "جيرتز"، أنّ هناك علاقة قوية بين الحياة في السوق (البازار) والحركات الدينية والنضالية والصوفية. كما إنّ السوق كانت المحرك الأساس لعمليات الجهاد والمقاومة للقوى الغربية.

ويرى "جيرتز"؛ إنّ السّوق عالم قائم بذاته، وأنّ هناك أسواقاً وليس سوقاً واحداً. وأنّ (السّوق) الذين يأتون إلى السوق، ينتمون إلى أشكالٍ مختلفةٍ، وإنّ الذين يعيشون داخل السوق أصنافٌ كثيرةٌ. أما من الناحية التنظيمية، فالسوق يقوم على أساس تنظيمات - مهنية وروحية واجتماعية - فيها تكافل وموازنات بين الناس، وإنّ كثيراً من اللعبة السياسيّة تجري داخل السوق. وإنّ للسوق إيكولوجيا بيئية عجيبة جداً، من شكل العلاقات والإرتباطات ووسائل السلطة، بعضها يفرضها القانون، وبعضها تفرضها الأعراف أو القوة والشكيمة.

ولقد درس "جيرتز"، مسألة التواصل داخل السوق، وبحث عن معنى التعابير المستخدمة فيها، لهذا يرى: إنّ ما ينبغي على عالم الاجتماع فعله، هو تفسير أفعال الناس حتى أدقها، في ضوء أنساق رموزٍ يشترك فيها الجميع، وأن يبحث في فهم كيف تشكل هذه الرموز مشاعر الناس.

ويحدد "جيرتز" ثلاث مظاهر أساسية للذاتية الثقافية في سوق "صفر":

المظهر الأول:-

التصنيف شبه العرقي للجماعات؛ يعني أن الأشخاص الذين يرتبطون أو يتعاملون في السوق يمولون جماعات متجانسة معهم لغوياً أو دينياً أو ثقافياً. فهناك تحيّزات ترتكز على الدين أو مكان الميلاد، أو السلالة، أو القرابة والأسلاف، وتلعب هذه التحيّزات دوراً في التعامل في السوق.

المظهر الثاني:-

يحتوي نسق السوق على بعض **النظم الإسلامية**، وهذه النظم تمثل القوة الثقافية التي شكلت السوق، من أحكام وأعراف وتقاليد، تُعبّر عن المنظومة الإسلامية العامة والتي تحدد عمليات البيع والشراء في السوق.

المظهر الثالث:-

وهو الدور الذي تلعبه الجماعة العرقية اليهودية غير المنعزلة في نمو السوق وتطوره وأداء وظيفته، إذ إنّ اليهود يقفون على قدم المساواة مع سكان "صفرو" المغريين الأصليين، ويؤلفون جزءاً مهماً ومتكاملاً في السوق كوحدة كلية. إن مقالته "جيرتز" عن السوق المغربي، باعتباره نسقاً ثقافياً، أحدث وأوسع تحليل له عن مجتمع شرق أوسطي في ضوء اهتماماته* .

* للإطلاع أكثر على تفاصيل دراسة "جيرتز" يمكن مراجعة كتابه:

Geertz, Clifford: Meaning and Order in Moroccan Society.

وتحديداً المقالة المعنونة: "The Bazar economy in Sefrou", (Cambridge University press, 1979).

٢- دراسة العالم "كلود ليفي - ستروس" *Levi Strauss*، عن "الأسواق"، دراسة تقع ضمن كتابه "مداريات حزينة".*

في هذه الدراسة يتناول بالبحث العالم الأنثروبولوجي البارز "ليفي - ستروس"، عدد كبير من الأسواق، من أسواق البرازيل الوسطى إلى أسواق آسيا الجنوبية، « ففي البرازيل، كما في بوليفيا أو الباراغواي، تعرض هذه المناسبات الكبرى للحياة الجماعية* نظام إنتاج مازال فردياً»^(١). حيث يعرض البائع على الزبون القليل الذي يفيض عن حاجته، كما في أفريقيا.

يقول "ستروس": « لقد جلت في كل أسواق كلكتا، الجديد منها والقديم، وأسواق دلهي وآغرا، وأسواق دكا... وأسواق شيتاغونغ، وكل أسواق لاهور، وأسواق بشاور، وفي المعارض الريفية لمر خيبر على الحدود الأفغانية»، وزرت « أسواق الخضار والفاكهة وحوانيت النساجين وحفاري الخشب»، كما توجد هناك أسواق خاصة « لصانعي الأثاث وبائعي الصنادل والأساور الزجاجية»^(٢).

* العنوان الأصلي للكتاب: **[Tristes Tropiques, C. Levi - Strauss.]**

** المقصود هنا الأسواق.

(١) - ستروس، كلود ليفي: مداريات حزينة، ترجمة: محمد صبح، تقديم، فيصل دراج، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٦٢.

(٢) - المصدر نفسه، ص ١٦٣.

ويستطرد "ستروس" في وصفه، « ورأيت باعة الدقيق، والصّاعة، وطباعي النسيج والحدادين في الهواء الطلق»، ويصل إلى أنّ « كل ذلك كان عالماً مزدحماً ومنظماً»^(٣).

ويرى "ستروس"، إن هذه الأسواق وبالرغم من معروضاتها البدائية البسيطة، إنّ بعضها قد تميّز بعرض سلع جيدة ومختلفة، كما إنّ الكثير من الأسواق الريفية التي وصفها وقام بدراستها والتي تقترب حياتها - من أعراف ومساكن وأسلوب معيشة - من حياة البدائيين، إنّ أصحاب هذه الأسواق - وجلهم من الفلاحين الأميين أنصاف العراة - يعتمدون بطريقة أو بأخرى في قوتهم اليومي على تقلبات السوق العالمية. فكل ما يتم إنتاجه يذهب - بعد تهيئة أليافه - إلى المصانع في "تارايانغانج" و "كلكتا"، أو مباشرة إلى أوروبا وأميركا^(١).

فإذا كانت هذه الأسواق تشكل مصدراً اقتصادياً مهماً للدخل - على المستوى الفرد أو الجماعة - من جانب، فإنها ومن جانب آخر، شكل من أشكال الحياة الاجتماعية والتي تعطي معنى الأعراف والتقاليد التي تعبر عنها.

(٣) - المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١) - ستروس، كلود ليفي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

مناقشة الدراسات السابقة:

تُضحُ ومن خلال الدراسات السابقة، إنّ الأسواق قد لعبت دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية، لكونها تلبي حاجة الإنسان للتفاعل مع غيره، وحاجته للتبادل الاقتصادي لإشباع حاجاته المادية. وقد شكلت هذه الأسواق تنويعاً إنسانياً ومجتمعاً مفتوحاً، يضم بين ثناياه ثقافات عديدة متجانسة ومختلفة.

ففي دراسته عن (الأسواق الشعبية في مدينة كركوك)، يرى الباحث "شفيق إبراهيم الجبوري"؛ إنّ هذه الأسواق تجري فيها درجة كبيرة من التفاعل الاجتماعي بين واريها، وقد عمل موقع هذه الأسواق من الأحياء السكنية على تنامي الحس الاجتماعي الشعبي، حيث شكلت الأسواق أماكن للحوار والاتصال بين ثقافة الريفيين والحضرين. وبذلك عملت الوظيفة الاجتماعية للأسواق الشعبية على عدم جعل حياتها الاقتصادية تكتسب طابعاً اقتصادياً صرفاً.

ويذهب الباحث "عبد الزهرة المنشداوي"، إلى إنّ الوضع السياسي والاقتصادي في العراق قد انعكس وبشكل واضح على نشاط الأسواق الشعبية في مدينة بغداد وتحديداً (سوق مريدي)، وكيف إنّ فترة السوق الذهبية قد بدأت في مطلع التسعينات من القرن الماضي بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق وازدحام السوق بسلع وبضائع كثيرة.

وهذا يعني إنّ عمليات السوق ونشاطاتها المختلفة تتأثر بالأوضاع العامة التي يتعرض إليها المجتمع من سياسية واقتصادية وثقافية، وكل ذلك له دخل كبير في حركة السوق وتحرك المواطنين من باعة ومستهلكين.

وتناول الباحث "أحمد براح" بالدراسة **الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري**، ورأى إنّ عمليات التبادل التي تجري داخل السوق تتم بين أفراد يرتبطون مع بعضهم البعض بعلاقات وانتماءات واحدة إلى نفس المجتمع المحلي، وإنّ وظيفة السوق المحلي، هي تسهيل الاتصال بين مجالين هما: الريف والمدينة، وهذا ما استنتجته الدراسات السابقة للأسواق الشعبية في مدينة كركوك.

وقد عمد الباحث إلى صياغة عدداً من الفرضيات، رأى فيها إنّ ممارسة البيع والشراء، أدى إلى تنامي مفهوم الريح عند المبحوثات للتكيف مع الامكانيات الاقتصادية المحدودة في المجتمع، كما إنّ السوق يتضمن علاقات اجتماعية واضحة تعتمد على الشخصية والتعارف وإنّ ممارسة البيع هي التعبير عن الذات وتدعيم المراكز الاجتماعية في المجتمع.

وقد استنتج الباحث "ياسر محمد المياسي"، في دراسته عن الأسواق الشعبية، التراث الثقافي لليمن، إنّ هذه الأسواق تؤدي وظائف اجتماعية ثقافية مختلفة، حيث تعتبر نقطة التقاء العديد من الناس، كما أنها مناطق لجذب السياح والزوّار.

ويرى العالم "جيرتز" في دراسته عن اقتصاد البازار في سوق "صفرو" بالمغرب، أنّ هناك علاقة قوية بين الحياة في السوق والحركات الدينية النضالية والصوفية، وإنّ السوق يقوم على أساس التنظيمات (مهنية واجتماعية وروحية)، كما إنّ أكثر حيثيات اللعبة السياسية تحدث داخل السوق. فالسوق كان المحرك الأساسي لعمليات الجهاد والمقاومة للقوى الغربية على حد تعبيره.

وتشكل السوق بيئة اتصالية مهمة تحتكم إلى مجموعة قواعد متعارف عليها. ويحدد "جيرتز" بعض المظاهر الأساسية للذاتية الثقافية في السوق، ويرى إن عمليات الارتباط أو التعامل في السوق تتم وفقاً لعملية التجانس اللغوي أو الديني أو الثقافي. وتناول العالم الانثروبولوجي البارز "ليفى - ستروس" في دراسته عدداً كبيراً من الأسواق، ويذهب إلى إن هذه الأسواق تعتبر مصدراً اقتصادياً مهماً للدخل على مستوى الفرد والجماعة. وإن حياة السوق تُشكّل من خلال الأعراف والتقاليد التي تعبر عنها. وهكذا؛ فإنّ للسوق دلالة اقتصادية يتم التعبير عنها ضمن عمليات السوق الأساسية كالعرض والبيع والشراء، وأخرى اجتماعية تكوّنها ضوابط المجتمع المختلفة كالتقاليد والأعراف.

وحسب النظرة البنائية- الوظيفية، فإنّ هذه الأسواق، تشكّل نسقاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، كما إنّ لإيكولوجيتها تأثير كبير في هذه الأنساق، فهي تعتبر أماكن لعقد صلات اجتماعية معينة، ويتم فيها تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والخبرات، فضلاً عن إنها مكان لبيع السلع والبضائع وتصريف المنتجات المتنوعة، وإنّ الكثير من العناصر والقوى الثقافية لها تأثير كبير في تشكّلها.

وبذلك فقد كشفت هذه الدراسات وبصورة واضحة عن وجود تداخل بين الحياة الاجتماعية والسلوك الاقتصادي.

الهدف من الدراسات السابقة:

يُعيّنُ على الباحث في علوم الإنسان والمجتمع في مناقشته للدراسات السابقة، أن يبرز الأهداف الأساسية من مراجعة البيانات التي سبق وإن تمت دراستها. ويظهر ذلك من خلال استخلاص أهم الفرضيات أو النظريات التي اعتمدها الباحثون في ذلك الحقل الدراسي.

يضاف إلى إنَّ الباحث، ينبغي عليه أن يبدأ من حيث انتهت تلك الدراسات، في مسيرة تكاملية، لا أن يبدأ من "الصفّر"، فيرجع إلى حيث النقطة التي انتهت بها هذه الدراسة أو تلك، مما يطيل من عمر البحث العلمي، وبالتالي يفقد الباحث ثمرة التكامل المعرفي للبحوث السابقة، وما يمكن أن تقدمه من تسهيلات وتجنب للصعوبات والأخطاء التي وقعت بها تلك الدراسات.

كما إنَّ البحوث السابقة، مهما تعددت وكثرت، فإنها تبقى تفتقر إلى طابع التكامل، وإنَّ إضافة الباحث مهمة من حيث إنها تعزز من الأسس العلمية لموضوع البحث، والتي تلتقي إضافاته مع إسهامات غيره من الباحثين لتحقيق القيمة العلمية للدراسة، وتحديد القضايا المطروحة وبشكل أكثر وضوحاً وموضوعية.

– الفصل الثالث –

– إيكولوجيا المنطقة وتطوراتها التاريخية –

المبحث الأول: الدراسة الإيكولوجية للمنطقة.

أولاً: معنى الإيكولوجيا.

ثانياً: الواقع الإيكولوجي للمنطقة وإيكولوجيا السوق.

المبحث الثاني: التطورات التاريخية للمنطقة.

المبحث الثالث: نشوء السوق وتطوراتها.

أولاً: نشأة السوق.

ثانياً: تطورات السوق في فترة الحصار الاقتصادي.

ثالثاً: تطورات السوق في فترات ما بعد الحرب.

– الفصل الثالث –

- إيكولوجيا المنطقة وتطوراتها التاريخية -

* المبحث الأول *

- دررررر الإيكولوجية للبيئة -

لقد اهتمَّ الإنسان بالإيكولوجيا بطريقة عملية منذ زمن بعيد، ففي المجتمع البدائي يحتاج الفرد لكي يبقى على حياته إلى معرفة محددة عن بيئته، مثل: القوى الطبيعية والنباتات والحيوانات المحيطة به.

وبدأت الحضارة، عندما تعلم الإنسان كيف يستعمل النار والأدوات الأخرى في تطويع بيئته. وما زال ضرورياً - لأن - أن يكون الكائن البشري ملماً ببيئته، وذلك إذا ما أردنا لحضارتنا المعقدة أن تظل باقية.

ولقد تطورت الإيكولوجيا - مثل بقية العلوم - تطوراً تدريجياً عبر التاريخ، وتضمنت كتابات هيبوقراط، وأرسطوطاليس، وفلاسفة العصر اليوناني المادة التي توضح وضع الإيكولوجيا في الطبيعة.

ولا يمكننا القيام بأي دراسة انثروبولوجية لأي مجتمع دون التعرف على البيئة الطبيعية التي يوجد فيها، على اعتبار إنَّ الإيكولوجيا لا تعني علاقة الإنسان بالطبيعة فحسب، وإنما تعكس - أيضاً - عملية التفاعل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة عن طريق العلاقات البنائية المتداخلة.

أولاً - معنى الإيكولوجيا: CONCEPT OF ECOLOGY

لا يعيش المجتمع أبداً في فراغ، بل لكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشغل رقعة محددة من الأرض، وتحيط به ظروف جغرافية وبيئية معينة تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه وتطبعها بطابع مميز.

ويذهب علماء الاجتماع والانتروبولوجيا البنائيين، إلى إن تحليل النظم الاجتماعية للتعرف على خصائص البناء الاجتماعي في المجتمعات المحلية التي يدرسونها يتطلب بالضرورة دراسة الظروف والعوامل الجغرافية والبيئية السائدة في تلك المجتمعات^(١).

والإيكولوجيا "Ecology"، أو علم البيئة، يُعنى بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والبيئة المحيطة بها، ويتتبع أسباب الخلل الذي يحدث في التوازن البيئي للنظم البيئية، ليقف على تأثيراته المباشرة وغير المباشرة. فهذا العلم يتناول « العلاقات الوثيقة بين الفرد وبيئته، كما إن للعوامل الإيكولوجية تأثير كبير على البناء الاجتماعي »^(٢).

فالإيكولوجيا توجّه في الأساس لتوضيح وبحث العمليات والعوامل التي تحقق التوازن الحيوي في المجتمع، فهي - إذن - دراسة وصفية وتحليلية لكل مظاهر التركيب المادي والحيوي للبيئة. ويتضمن معنى الإيكولوجيا مفهومين هامين:

١. مفهوم النظام البيئي *Ecosystem*:

(١) - أبوزيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، الأنساق، ج ٢، مصدر سابق، ص ٩-١٠.

(٢) - SCUDDER, THATER: The Ecology of the GWEMBE TONGA, Manchester University press, 1962, preface, P.157.

ويطلق على أية وحدة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية تتفاعل مع بعضها البعض لتكون نظاماً مستقراً في إطار توازنٍ كونيٍّ شامل.

٢. المفهوم الثاني يتعلق بمصطلح التلوث *Pollution*:

الذي يعني علمياً؛ وجود أية مادةٍ أو طاقةٍ في غير مكانها وزمانها المناسبين بكميات غير ملائمة لاستمرار التوازن البيئي.

فالمفهوم المترسخ في الايكولوجيا - إذن - يتعلق « بتفاعل (دينامي) متبادل بين جميع عناصر النظام الايكولوجي: النباتات والحيوانات، والتربة، والماء والبشر، والعوامل الجوية والزمان»^(١).

وعلى ذلك؛ فإنَّ المبدأ الايكولوجي الأساسي الذي تُبنى عليه دراسة التاريخ البشري، هو إنَّ النظم الايكولوجية الطبيعية خضعت لتأثيرات كثيرة على أيدي البشر.

فالبينة - إذن - هي كلُّ متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية، فهي تشمل كل مكونات الكون، والإنسان هو واحد من مكونات البينة، يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيها أقرانه من بني البشر وبشكل متبادل مؤثراً ومتأثراً بحيث يكون معه العيش مريحاً فسيولوجياً ونفسياً.

وقد أعطى "مؤتمر ستوكهولم" للفظه البينة فهماً متسعاً، بحيث أصبحت تدلُّ على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة ومعادن ومصادر للطاقة، ونباتات وحيوانات)، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقتٍ ما، وفي مكانٍ ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

(١) - سيمونز، إيان. ج: البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢٢)، يونيو ١٩٩٧، ص ٧٢.

ولهذا يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية، على إنها الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية. إلا إنَّ الإنسان لا يعتمد على بيئته الطبيعية بقدر اعتماد الكائنات الأخرى على بيئتها، لأنَّ تعاون الأفراد فيما بينهم وتقسيمهم للعمل، قد أدَّى إلى أن تتخلل علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية جهود غيره من أبناء جلدته^(١).

وفي دراسة النسق الايكولوجي يتعين على الباحث تتبع العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة العامة، وأثر هذه العوامل البيئية في الإنسان والنظم المختلفة من اقتصادية وسياسية ودينية وغيرها. فليس يكفي - مثلاً - أن يقال: إنَّ عدم سقوط المطر في إحدى السنوات في المناطق الصحراوية يؤدي إلى نتائج اقتصادية وخيمة، وإنما لا بدّ من أن يعرف الباحث العلاقة بين هذه الظاهرة الجغرافية وبعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بها، كالهجرة - مثلاً - وحالات النزاع والصراع المترتبة على ذلك.

وينظر بعض الكتاب والعلماء إلى "النسق الايكولوجي" على إنه نسق قائم بذاته، ولا يؤلف جزءاً من البناء الاجتماعي، ولعل أفضل من مثل ذلك هو الأستاذ "روبرت ردفيلد" (*R.Redfield*)، حيث يخرج "النسق الايكولوجي" من دائرة الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي. إلا إنه من اللازم اعتبار النسق الايكولوجي جزءاً مهماً وركيزة هامة من أجزاء وركائز البناء الاجتماعي.

كما يعتبر النسق الايكولوجي نسقاً "ديناميكياً" بكل معاني الكلمة، وليس نسقاً استقرارياً "استاتيكيّاً" لا يتغير، إذ تطرأ عليه تغيرات واضحة تتمثل بوجه خاص في اختلاف أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الديناميكية الايكولوجية التي تنعكس في الحياة الاقتصادية، نجد لها صدىً قوياً في التنظيم الاجتماعي ككل.

(١) - السيد، السيد عبد المعطي: الايكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٤٩-٢٥٠.

فالفعل الاقتصادي يحوي بالضرورة بعداً ايكولوجياً لاستعماله وتبادلته وتخزينه للموارد الطبيعية، لذا نرى السوق - مثلاً - يتحول ليس كمنظم للضوابط الاقتصادية فقط بل الايكولوجية أيضاً.

ومن جهة أخرى، فقد مهدت أفكار التطورية الجديدة*، إلى نشوء تخصص اثولوجي جديد يبحث في العلاقات المتبادلة بين البيئة الطبيعية والثقافة، عرف فيما بعد بإسم (الايكولوجيا الثقافية **Cultural Ecology**)، والتي تستند إلى النظرية البيئية التي يعود تاريخها إلى "هيبوقراط اليوناني" ومن ثم إلى "موتسيكيو" الذي وضع أسس هذه النظرية (المدرسة) التي يتبعها بعض علماء الانثروبولوجيا في العصر الحديث.

وتتلخص آراء هذه المدرسة، بأن العوامل الطبيعية للمنطقة، ولا سيّما الظروف المناخية، قد كونت المظهر الخارجي للأفراد، وعيّنت طرز حياتهم وقضت على كل فرد لا يملك الصفات التي لا تتفق وتلك البيئة.

ويعتمد الإيكولوجيون الثقافيون في تفسير التباين بين ثقافات الشعوب المختلفة، على ظاهرة التنوع البيئي، كما يهتمون بالكشف عن كيفية تأثير الثقافة مع ما يحدث في البيئة من تغيرات جذرية، على تكيف الفرد وتفاعله الاجتماعي⁽¹⁾.

وتتلخص وجهة نظرهم في جملة (التأثير القوي/الطاغي للبيئة)، وإن أثر البيئة كبير على الثقافة في مجالات كثيرة. ويستشهدون على ذلك بسكان الأسكيمو، وسكان استراليا الأصليين، وتأثر ثقافة كل منهم بالبيئة المحيطة. ولكن ثمة معارضون في العصر الحديث لهذه النظرية، لأنهم يرون أنّ كثيراً من البيئات

* - ترى التطورية الجديدة، أنه من المهم ألا تقتصر النظرية التطورية على تعيين مراحل معينة لتسلسل النمو الثقافي، وإنما لا بدّ من إبراز العامل أو العوامل التي تحدد هذا التطور، وهو عامل " الطاقة"، الذي يمثل المحك الرئيسي لتقدم الشعوب.

(1) - **Friedle, John and Pfeiffer, John: Anthropology, Harper and Row Publishers, New York, 1977, P.307.**

المتشابهة، تضم ثقافات وحضارات مختلفة^(٢). وهذا يعني أنّ ليس هناك تأثير طاغي للبيئة بحيث يؤدي إلى نوع من الحتمية الإيكولوجية.

كما لا تقتصر البيئة لدى الإيكولوجيين الثقافيين على المحيط الفيزيقي (المادي) فقط، وإنما تشمل أيضاً على كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية، سواءً من نوعه أو مختلفة عنه، تعمل وتترابط جميعاً في نسق متكامل.

وقد أجمع كل من "ديكسون" في كتابه (مدينة الغرب الأوروبي)، و"جونز" في (الجغرافية الاجتماعية)، و"فون جروندام" في مقالة عن (المدن الإسلامية)، أجمعوا على أهمية القيم الثقافية وتأثيرها في الإيكولوجيا.

ومما تقدم فإنّ "البيئة الثقافية" تُعنى «بجانب من البيئة الكلية للإنسان الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع معين»^(١).

ويتحقق أكبر إنجاز للنظرية الإيكولوجية في صورتها الأولى على يد "إرنست بيرجس E. Burgess"، وبخاصة في ما قدمه من تصور نظري للنمط الإيكولوجي للمدينة، وتعرف نظريته باسم نظرية (الدوائر المتمركزة). وقد تعرضت النظرية الإيكولوجية إلى نقدٍ حادٍ وخصوصاً في صورتها الحتمية التي تستبعد تأثير العوامل الأخرى.

(٢) - حمدان، محمد زياد: الثقافات الاجتماعية المعاصرة، دار التربية الحديثة، عمان، ص ١٠١.

(١) - الإنسان والبيئة - مرجع في العلوم البيئية للتعليم العالي الجامعي - من إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للشؤون البيئية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٣.

فالبينة -إذن- في بعض الأحيان تكون خرساء، ولكنها تتطرق من خلال الإنسان، ولربما كانت الجغرافية، أحياناً صماء، لكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها. ولقد قيل بحق إنَّ التاريخ ظل الإنسان على الأرض، بمثل ما إنَّ الجغرافية ظل الأرض على الزمان^(٢).

ثانياً - الواقع الإيكولوجي للمنطقة : ECOLOGY OF CITY

يفترض على الباحث دراسة الواقع الإيكولوجي للمنطقة المراد دراستها، والتي هي موضوع بحثه، ويتجلى ذلك من خلال دراسة الموقع الجغرافي والمكاني لمنطقة الدراسة، ويبحث الظروف المناخية والتركيبة الديموغرافية للسوق، كما لا بدّ من تناول نوع الخدمات وأنماط التبادل السلعي والتجاري في سوق مريدي.

1. الموقع المكاني للسوق:-

تقع "سوق مريدي" في مدينة الصدر (الثورة سابقاً)، إحدى مدن بغداد الكبيرة، حيث تقع في القسم الشمالي الشرقي منها. وتمتاز هذه المدينة بالاحتفاظ السكاني وقلة الخدمات والبطالة والجهل، كما وتعاني من ضعف واضح في التعليم. وتنتشر في المدينة عدد من الأسواق والمحلات التجارية، تعرف هذه الأسواق بشعبيتها وأبرزها (سوق مريدي)، التي تعتبر أشهر سوق في المدينة، بل وفي العاصمة بغداد، وإن تعدت شهرتها هذه الحدود.

(٢) - حمدان، د. جمال: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٣.

وموقع "سوق مريدي" يظهر في الجهة الشمالية من المدينة، حيث تمتد منطقة الدراسة من إحدى شوارع المدينة المعروفة وهو "شارع الجوادر" ، وتحتل "سوق مريدي" مساحة واسعة في هذا الشارع تصل قرابة "أربع قطاعات" يقطعها عرضاً، مع امتداداتٍ جانبيةٍ في المنتصف. ويبلغ عرض القطاع الواحد (٤٠٠)م. وبذلك يصل طول السوق إلى أكثر من "١٥٠٠"م.

وتبدأ "سوق مريدي" من ساحة المستشفى، وهي نقطة بداية قطاع (٣٤)، المقابلة من الجهة الأخرى لقطاع (٤٣). وتنتهي عند "منطقة الكيابة"، وتحديداً عند قطاع (٢٣)، والذي يقابله في جانبه الآخر قطاع (٢٤) .*

كما إنَّ لسوق مريدي امتدادات فرعية، تُشاهد عند نهاية كلِّ قطاعٍ وبداية آخر، وتظهر على شكل تجمعات عشوائية غير منظمة تُعرض فيها أنواع من السلع الرديئة والبضائع المستعملة. وقد ظهر بعض أصحاب هذه البضائع والسلع وهم يعتمدون إلى تنظيم أنفسهم في محلات وأكشاك خاصة.

وسوق مريدي، كسوق شعبية، تنتشر فيها العديد من المحلات التجارية والدكاكين المتميّزة بعرضها للمنتوج والمعروض الشعبي، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من (الأكشاك)، و (البسطيات) ** ، خارجة عن التخطيط القانوني للسوق، وإن بدا النوعان الأخيران أكثر انتشاراً وتميّزاً من سابقيهما.

* * - تظهر في المدينة عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية والخدمية، وتوجد هناك " ٦ " ست شوارع رئيسية، بعضها يقطع المدينة بامتداد طولي والبعض الآخر يجتازها عرضاً، والشوارع الطولية هي: شارع الجوادر، وشارع الفلاح، وشارع الداخل، أما الشوارع العرضية: شارع الشركة، شارع الكيابة، شارع العلوة.

* - تسمى ساحة المستشفى، نسبة إلى مستشفى الإمام علي "ع"، والتي كانت تعرف شعبياً بـ "مستشفى الجوادر"، ورسمياً بـ "مستشفى صدام"، أبان الحكم السابق.

* * - قطعة من القماش أو الخشب تفرش على الأرض، أو ترتفع عنها قليلاً، تعرض فيها حاجات وبضائع معينة لغرض البيع.

٢. الظروف المناخية للمنطقة :-

لا شك أنّ الأحداث التي تأخذ مجراها داخل أي نظام بيئي هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل تشمل الأرض؛ كالتربة الزراعية، طبيعتها وتركيبها، والمناخ؛ من ضوء وحرارة ورطوبة ورياح، والكائنات الحية؛ من نبات وحيوان. وهكذا؛ فإنّ المناخ هو أحد العناصر الرئيسية التي تشكل النظام البيئي، والتي تحدد إلى درجة كبيرة طبيعته ومقدار الحيوية فيه. وهكذا بالنسبة لصور الحياة المتعددة من نبات وحيوان، فهي محكومة في وجودها وطبيعتها وسلوكها بعوامل المناخ.

والعناصر الأساسية للمناخ هي: الضوء والحرارة والمطر والرياح والرطوبة، وهذه العناصر يعتمد بعضها على بعض بصورة معقدة، الأمر الذي يؤدي إلى أعمال تأثيرها على النظام البيئي.

ونظراً؛ لأنّ منطقة الدراسة تشكل جزءاً من مدينة الصدر، وبالتالي من مدينة بغداد، لذلك فإنّ الباحث قد عمد إلى دراسة الظروف المناخية لمدينة بغداد، حيث تناول بعض عناصر المناخ، كدرجات الحرارة والأمطار والرياح ومعدلات الرطوبة.

أ- درجات الحرارة :-

مُنَاز منطقة الدراسة، شأنها شأن مدينة بغداد، بتفاوتٍ ملحوظٍ في درجات الحرارة ما بين الليل والنهار والشتاء والصيف. وتتنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء - وتحديداً - في شهري (كانون الثاني وشباط) إلى الصفر مئوية أحياناً، بينما يبلغ أعلى ارتفاع لها في هذا الفصل (١٧) درجة مئوية.

وترتفع درجات الحرارة بوضوح في فصل الصيف، وخصوصاً في شهري (تموز وآب)، اللذان يتميزان بجفافهما. وقد تم تسجيل أعلى درجة حرارة في هذا الفصل والتي بلغت (٥٠) درجة مئوية، وإن كان متوسط الارتفاع يتذبذب بين [(٤٣,٥) - (٤٥)] درجة مئوية.

وعموماً؛ فإنّ منطقة الخليج بعامة، والعراق - بشكل خاص - تمتاز بارتفاع شديد في درجات الحرارة في فصل الصيف، مع انخفاض ملحوظ لها في فصل الشتاء.

ب - الأمطار :-

تتميز المنطقة بقلة تساقط الأمطار، إذ تتراوح معدلات سقوط الأمطار ما بين (٣,٢) ملم في شهر آذار، إلى (٤٤) ملم خلال شهر تشرين الثاني.

ج - الرياح :-

تهب على المنطقة رياح شمالية غربية طيلة أشهر السنة، ويبلغ أعلى معدل سرعة لها (٤,٩) م/ثا، خلال شهري (تموز وآب)، وأقل سرعة لها (١,٩) م/ثا، خلال شهر شباط.

كما تمتاز المنطقة برياح شمالية قوية في شهر أيار تصل سرعتها (٧٢) م/ثا، إضافة إلى هبوب رياح حمراء (ترايبية) محملة بالغبار تهب من مناطق الصحراء الغربية.

د - الرطوبة :-

يبلغ المعدل العام للرطوبة النسبية خلال السنة (٤٧%) ، وتنخفض هذه المعدلات إلى (٢٥,٢٨)% في شهر حزيران. كما أنها تتراوح ما بين (٧٠ - ٧٦)% خلال كانون الأول والثاني وشهر تشرين الثاني^(١).

واستنتاجاً من ظروف المنطقة الجغرافية والمناخية وطبيعة الموقع المكاني للسوق يمكننا القول:

١- نظراً لتمييز مدينة الصدر بارتفاع متزايد في عدد السكان، كان لا بدّ من وجود خدمات تسويقية تلبي حاجات هذه الأعداد الهائلة من الناس، حيث بالإضافة إلى كثرة وجود الأسواق في المدينة، نشأت أماكن أخرى بجانب الأسواق للبيع والشراء، لحقت - فيما بعد - بهذه الأسواق، وقد تخصصت ببيع بعض المنتجات، كالملابس المستعملة (البالة) والجديدة، وأماكن أخرى لبيع المواد الغذائية والخضروات، كذلك نشأت دكاكين لبيع السلع المنزلية، ومحلات للقصابة، وأسواق خاصة لبيع الأجهزة والاحتياجات المنزلية الأخرى.

٢- كان للارتفاع الشديد في درجات الحرارة، انعكاساته الواضحة في تركيب البنية العامة للسوق، فقد قصد أصحاب المحلات والدكاكين إلى بناء صرائف أو (قمريات)، وهي عبارة عن قطعة متينة تتصف بتمايز أنواعها (قماش، خشب، حديد، ألمنيوم...)، تتدلى من الجهة العليا للدكان بمستوي أفقي، توضع على أعمدة تُثبّت إمّا على الأرض - وهو الغالب - أو على جدار مقابل لها، ثم تتعطف عمودياً نحو الأسفل، من أجل حجب ضوء الشمس وبالتالي الوقاية من حرارتها الناتجة.

فضلاً عن بناء أكشاك خاصة في الساحات العامة المجاورة للسوق، والتي تمت هندستها بأشكال وأحجام مختلفة، وقد بُني أغلبها من الألمنيوم أو الحجارة.

(١) - وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة لأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣.

٣- نظراً لندرة الأمطار وقلة سقوطها، فقد جرى استغلال بعض المساحات وجعلها أماكن للبيع والشراء، بالرغم من أنّ أغلب أرض هذه المساحات هي أرض (طينية) تتأثر بمجرد سقوط الأمطار عاملة بذلك على أعاقه حركة السوق.

١- التركيبة الديموغرافية (السكانية) للسوق :-

السكان جماعات من البشر تشغل حيزاً مكانياً بعينه في زمن معين، وقد تركزت اهتمامات كثيرة على السكان كوحدةٍ للدراسة، بحيث استرعى اهتمام عدد من العلماء والباحثين، والشأن الذي كان أكثر من غيره مثاراً للاهتمام هو دراسة السكان كوحدة إيكولوجية تتمركز عليها الطبيعة.

وفي بحثنا عن البناء الديموغرافي لسوق مريدي، نتطلع إلى بيان الخلفية الثقافية والإيكولوجية للباعة والمستهلكين، باعتبارهم البنية الأساسية التي تقوم عليها السوق وتدين إليها بالوجود.

فالسوق ليس نشاطاً اقتصادياً صرفاً، بل وجوداً إنسانياً يحرك الأشياء التي تعطي السمة المميزة للسوق، يدفعها ويحفزها في حركةٍ دعويةٍ ونشاطٍ مستمرٍ لتساهم في إنعاش القيمة الاقتصادية للسوق. كما إنّ هذا البناء "الإنساني" يضيف بدوره طابعاً تعائشياً بين وارديه، فتختلط الثقافات وتتلاقح الأفكار وتقتبس العادات والتقاليد.

إن أغلب العاملين في السوق، هم من سكان المدينة، وبعضهم من مناطق أخرى مختلفة، مجاورةٍ وبعيدة، ونسبة كبيرة من هؤلاء العاملين يسكنون البيوت المجاورة للسوق، حتى إن قسم من الدور السكنية تحوّلت إلى محلات ودكاكين للبيع والشراء. كما إن معظمهم ينحدرون من أصول اجتماعية متواضعة وطبقات فقيرة، سواء كانوا من داخل المدينة، أو من المناطق المجاورة لها والتي تتميز بتخلفها وتردي مستواها مادياً وتعليمياً، الأمر الذي دفع أصحاب المداخل المحدودة للتوجه إلى

ممارسة البيع والشراء في مثل هذه الأماكن (الأسواق)، خاصةً إذا عرفنا إنَّ غالبية هؤلاء غير مؤهلين لممارسة أعمال أخرى، وإنَّ السوق هو مصدر الرزق الوحيد لهم.

كما وينعكس المستوى الثقافي للباعة على نمط عملهم وتجارتهام وامتلاكهم للبضائع والأشياء، حيث يعمل على تشخيص أسلوب علاقاتهم مع بعضهم البعض من جهة، وطبيعة هذه العلاقات مع المستهلكين من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك؛ بأنَّ انخفاض المستوى الاقتصادي ومحدودية رأس المال، أثره في تعيين نوع العمل وطبيعة ممارسته.

ويُرد السوق أفراد ينتمون، إلى وضع اقتصادي واجتماعي مختلف، ويرجع سبب ذلك، إلى تضمّن السوق لحاجات وأشياء مختلفة ونادرة، بعضها رخيص الثمن، والبعض الآخر يتميزّ بسعره المرتفع، كما إنَّ عدداً من الدكاكين تحولت إلى محلات تجارية كبيرة داخل السوق.

ويعمل التقارب الإيكولوجي في السوق على تقليل الفوارق الثقافية والفئوية لتوافد مختلف الفئات إلى السوق للتبضع، كما يعمل هذا التقارب على تقليل الفوارق الاجتماعية بين أصحاب المهن المختلفة.

إضافةً إلى ذلك؛ فإنَّ التقارب الفيزيقي بين المحلات التجارية يعمل على تقوية العلاقة الاجتماعية بين الباعة أنفسهم، بغض النظر عما يُباع فيها من سلع وبضائع متشابهة وغير متشابهة. كما إنَّ بعض السلوكيات في السوق يحكمها العرف السائد في المنطقة، والذي يعتمد -أساساً- على التقارب الوجداني والتعاون وعلى الجوار والصدقة بين بعض الباعة والمستهلكين بسبب انتمائهم إلى ثقافة واحدة وإلى نفس المجتمع المحلي.

وينظر الأنثروبولوجيون إلى ثقافة المتسوقين من زاويتين: **داخلية وخارجية**، وهاتان النظرتان يستند إليهما **منهج الفهم الذاتي** في تحليل العمليات الاجتماعية كسلوك.

فالنظرة الداخلية لثقافة المتسوقين، يمثلها المتسوقون أنفسهم، حينما يحاولون أن يتميزوا بثقافتهم عن ثقافة المتسوقين من الفئات الأخرى. أما **النظرة الخارجية**، فهي نظرة المتسوقين إلى سلوك بعضهم بعضاً كفئات متباينة على الرغم من انتمائها إلى مجتمع واحد وثقافة واحدة.

وعلى الرغم من اشتراك أفراد المدينة بثقافة واحدة تكسبها طابعاً مميزاً، إلا أنّ هناك بعض من الخواص والملامح الاجتماعية المختلفة العائدة إلى الميزة الثقافية التي تصبغ الأحياء المجاورة والتي تشكل حدوداً للمدينة وتأثيراتها على مناطق المدينة الملاصقة لها، مما له انعكاسات واضحة على سلوك المستهلكين في السوق، سواء كانوا من داخل المدينة أو خارجها، والذي يتطابق والنظرة الداخلية والخارجية لثقافة المتسوقين.

٢- نوع الخدمات وأنماط التبادل التجاري في سوق مريدي :

يلعب النظام الخاص في السوق دوراً كبيراً في إشباع رغبات الأفراد على اختلاف ثقافتهم ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر مصدر الرزق المعيشي للباة والخدميين.

وتتنوع الخدمات والوظائف التي تقدمها السوق لسد احتياجات ومتطلبات الأفراد الذاتية، وخاصةً فيما يتعلق بالمعروضات والمنتجات ذات الاستهلاك اليومي، والتي تشكل إحدى ضرورات الحياة في المجتمع. كما ويقدم السوق خدمات سلعية وأخرى تكميلية تتعلق بالجوانب المتعددة من الحياة.

أ- السوق كوضع اقتصادي:

مُناز "سوق مريدي" بأنها سوق غير اختصاصية -شأنها شأن أي سوق شعبي آخر- تعرض فيها كافة أنواع البضائع المتجانسة وغير المتجانسة، فهي مكان للمعروض والمنتوج السلعي المتميّز في إيفاءه بمتطلبات المجتمع المختلفة. فبالإضافة إلى إن جل معروضاتها تنسم بالطابع الشعبي، فهناك قسم كبير - آخذٌ بالزيادة - يتصف بعرضه لحاجات وسلع تجارية معينة، كظهور بعض المحلات التي تُعنى ببيع الأجهزة المنزلية الحديثة، ومحلات خاصة لبيع وصناعة (الأتكايت المنزلي، ومراكز خدمية لتعليم (الأنترنيت)، وأخرى للهاتف الجوال (الموبايل)).

وتجري في السوق مختلف العمليات الاقتصادية الأخرى، حيث يتميّز اقتصاد السوق بعرضه لأنواع البضائع والسلع، وإنّ نمط البيع فيه يتم من خلال البيع بالمفرد - وهو نمط البيع الغالب في السوق - عن نمط البيع بالجملة. كما تعتبر السوق مصدر تسويقي للسلع والبضائع وتصريفها، كذلك تتصف الأسعار فيها بتذبذبها وعدم استقرارها، والسبب يعود إلى فقدان الرقابة وعدم وجود لجان اقتصادية خاصة تشرف على متابعة المحتكرين والمقصرين الذين لهم دور فعّال في تحديد الأسعار وبأسلوب كفي، الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل الوضع الاقتصادي غير مستقر عموماً.

ولهذا فإنّ السوق شكلت منافذ توزيعية مهمة لعبت دوراً هاماً في إنعاش الإنتاج المحلي والحركة الاقتصادية في البلد بشكل عام.

ب- الخدمات التسويقية في السوق:

من أبرز الخدمات التي تقوم بها السوق، اعتبارها مصدراً تسويقياً مهماً لأفراد المجتمع. وتختلف طبيعة التسويق اعتماداً على التباين الحاصل بين ثقافة الفئات التي ينتمي إليها الأفراد كمتسوقين.

ومبدئياً؛ ثمة وجود نوعين من التسويق ، يتعلق أحدهم؛ بالتسوق الشخصي، ويرتبط الآخر بالتسوق التجاري، والأخير يُعبّر عن الوظيفة الحديثة المبنية على معرفة السوق، والذي يمارسه التجّار ومراكز التوزيع. أما التسوق الشخصي؛ فيعني به قيام الفرد بعملية التسوق من السوق لتأمين احتياجاته الذاتية.

ج- السوق مكان لتصريف وبيع المنتجات:

مثّلت "سوق مريدي" مكاناً لعرض البضائع والسلع، ومنفذاً لتصريف المنتجات المختلفة، حيث يجري عبرها إشباع الحاجات الاقتصادية المتنوعة لأفراد المجتمع. ويقصد هذا المكان كل الأفراد الذين يرغبون في عرض بعض الحاجات من أجل بيعها وتصريفها، وتتوافد على السوق أدوات ومنتجات متنوعة، ويرجع هذا التنوع إلى تباين الظروف الإيكولوجية التي ترتبط بها.

وبهذا شكلت إيكولوجيا السوق - سوق مريدي - مناطق لتواجد الباعة والمشتريين ومنافذ تسويقية للمنتجات.

د - خدمات صناعية:

تضم (سوق مريدي) صنّاعاً وحرفيين دعت الحاجة إلى وجودهم، فقد أمتهن الكثير من الأفراد الحرف الضرورية في المدينة والتي هي محل إقبال الناس عليها، لما تشكل من أهمية كبيرة بالنسبة لهم. ففي أيام الشتاء الباردة - مثلاً - يُطغى على السوق باعة المدافئ النفطية والكهربائية، وإلى جانبهم أفراد امتهنوا تصليح هذه السلع وإعادة الحياة إليها، إذ يكون الإقبال على شراء وتصليح المدافئ شديداً، وفي أيام الصيف ينتشر باعة المبردات الهوائية ومصّلحوها.

كما ازدهرت صناعة "عربات الدفع" -المصنوعة من الخشب- التي كانت شائعة أيام الخمسينات في بغداد. ويرجع انتشار هذه الصناعة إلى قرب "علاوي جميلة" -نسبياً- من السوق، فقد امتهن بعض الأفراد في (مدينة الصدر) العمل "حمّالين" في سوق (علاوي جميلة)، حيث يتم صناعة عربات الدفع وعرضها في سوق مردي.

إضافةً إلى وجود حرف وصناعات أخرى؛ مثل: صناعة (التنانير المعدنية والتنانير المصنوعة من الفخار أو الطين)، وهناك سوق خاصة بالأخشاب وأخرى لصناعة الألمنيوم. كما وتوجد مهن أخرى تُعنى بإعادة صناعة بعض الحاجات والسلع المستعملة والقديمة.

هـ- خدمات ترفيهية:

يمكن تمثيل هذه الخدمات -بصورة واضحة- من خلال وجود بعض المحلات التي تُعنى بالألعاب الخاصة بالأطفال -كألعاب الأتاري مثلاً- كما لا يمنع هذا الأفراد البالغين من التردد على هذه المحلات التي هدفها الأساسي هو التسلية.

إضافةً؛ إلى وجود مراكز ترفيهية أخرى تتميز بها السوق، منها ما يتعلق بمراكز خدمة شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، عبر عمليات التصفح والمحادثة، والتي تشكل -بدورها- خدمات ضرورية للكثير من الأشخاص، فضلاً عن جوانبها الترفيهية، كما يمثل السوق مكاناً للتنفيس وقضاء أوقات الفراغ.

٧٣	٧٢	٣٨	شارع	٣٩	شارع الفلاح	٤٨	شارع الداخل	٤٩
٧٤	٧١	٣٦		٣٧		٤٧		٥٠
٧٥	٧٠	٣٥		٤٤		٤٦		٥١
٧٩	٧٦	٣٣		٣٤		٤٣		٤٥

٧٨	٧٧	٣١	٣٢	الشركة	٤٠	٤٢	٥٣
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩		٣٠	٤١	٥٤
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	الكسارة	٢٤	٢٥	٥٥
٦٩	٦٢	١٦	١٧		١٨	١٩	ملحق بقطاع (٥٥)
٦٨	٦٣	٦١	٥٦	١٤	١٥		
٦٧	٦٤	٦٠	٥٧	١٣	١٢		
٦٦	٦٥	٥٩	٥٨	١٠	١١		
حي جميلة				الجوار	الطوة	شارع	
					٩	٦	٣
					٨	٥	٢
					٤	١	

-مخطط رقم (٢) يوضح موقع "سوق مردي" بالنسبة لمدينة الصدر-

* المبحث الثاني *

***** التطورات التاريخية للمنطقة *****

ولدت -مدينة الصدر- بسحنة ترابية وظلت تلك السحنة علاماتها الفارقة، في البدء كانت مجموعة "صرائف" * أسموها "العاصمة" صارت فيما بعد بيوت صغيرة ومنبجعة، متناثرة ومتجاورة، تُعاني الخدمات وأبسط شروط الحياة.

مرحلة ما قبل التأسيس:

كان عام (١٩٥٩)، عام تنفيذ مشروع إسكان "أصحاب الصرائف" في شرق بغداد وغربها، الثورة في الجانب الشرقي، وحي الشعلة على الجانب الغربي. كانت تُسمى المنطقة الواقعة في الجانب الشرقي من بغداد بمنطقة "النزيرة"، وكان مركزها خلف الخط السريع المسمى بـ "محمد القاسم"؛ وهي منطقة مغمورة بالمياه الآسنة. وفي المساحات اليبسة منها، كانت هنالك صرائف يسكنها الفقراء وهم بالمئات، والخط السريع كان سدةً ترابيةً بنيت لإيقاف الفيضان الذي اجتاح بغداد في عام (١٩٥٤). ونظراً لما تمتاز به المنطقة من انخفاض في سطح الأرض، فقد تعرضت إلى أخطار الفيضانات تلك التي هددت مدينة بغداد وممتلكاتها بالغرق. لذا عملت السدة الترابية في الحد من هذه الأخطار، والتي كانت تهدد حياة السكان في أحيان كثيرة^(١).

مرحلة التأسيس:

لقد تم توزيع أراضي مدينة الثورة على الفقراء -واندثرت تلك الصرائف رمز الفقر والحاجة والعوز- عن طريق الجمعيات التعاونية عام (١٩٦٠) والتي تعهدت

* - وهي أكواخ مبنية من القصب وسعف النخيل وأحياناً من الطين .

(١) - سوسة، أحمد: فيضانات بغداد في التاريخ، ج٣، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد (١٩٦٦)، ص(٩٤٤-٩٤٧). نقلاً عن: التغير البنائي في مدينة الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة تقدم بها الباحث (يحيى خير الله عودة) إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧١.

بإفراز أي منطقة أرض تقدم إليها وتوصيل الخدمات من ماء ومجاري وكهرباء، وغيرها من الخدمات التي تقع ضمن حدود المدينة.

ففي العاصمة بغداد، حطّ المهاجرون الريفيّون من المناطق الجنوبية، وبنوا لهم "صرائف"، قالوا أنها بيوت، تلك البيوت صارت مدينة، أسموهم البغداديون "شروك"، لتمييزهم عن غيرهم من أهالي بغداد الأصليين، أو لأنهم كانوا يقطنون المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد. وتوسل هؤلاء المهاجرون الفرص من أجل العمل (بائعو لبن، بائعو مكانس، عمال مجازر، عمال بناء، شرطة، فراشي مدراس وحراس).

تأسست المدينة، حدودها تبدو -في بدايتها- وكأنها حدود طبيعية، من الغرب قناة مائية امتدت محاذية للمدينة، شقها جيش "عبد الكريم قاسم" سمّيت "قناة الجيش"، من الشرق سدة ترابية بموازاة قناة الجيش ملتوية كالأفعى، بُنيَتْ في زمن "ناظم باشا العثماني". كما تحد المدينة من الجنوب سكة للحديد على ضفافها مقبرة لليهود وأرض جرداء حوّل قسم منها إلى شُققٍ سكنية، وشمالها الثعالبية، مساحات واسعة حوّلت فيما بعد إلى "حي أور" و "الطالبيّة".

أما خريطة المدينة الهندسية، فهي عبارة عن مجموعة من وحداتٍ سكنيةٍ أفقية، يقدر عددها بـ (٧٩) مجمّعاً سكنياً، المجمع السكني يسمى (قطاع)، القطاع هو الوحدة البنائية التي تتكون منها المدينة، كل قطاع يشابه بُنية القطاعات الأخرى فدراسة خريطة قطاع واحد ستصل إلى البيت الذي تريده في أي قطاع.

فكلُّ موقعٍ لبيت في قطاع له نفس الموقع في كل القطاعات، ويعزل كل قطاع عن الآخر بشارعٍ يسمى (شارع ٦٠) -أي عرضه ٦٠ متر-، وكل قطاع يحتوي

على عدد من البيوت* ، مساحة البيت الواحد (١٤٤) متر مربع. مصفوفة بأزقة تبدو طويلة.

لقد كان معظم سكان هذه المدينة قد تحولوا إليها من مناطق عديدة من داخل بغداد وأهمها: منطقة الشاكرية في الكرخ، ومنطقة العاصمة في الرصافة، وهاتان المنطقتان كانتا مأوى المهاجرين القادمين من محافظة ميسان.

ما بعد التأسيس:

خلال عقدين من زمن تأسيس المدينة، حصلت تغيرات كثيرة ولكنها بطيئة بعض الشيء- في جوانبها الخدمية والعمرانية، فبدلاً من بناء صرائف من القصب وسعف النخيل، بُنيت بيوت سكنية من (البلوك) و (الطابوق)، وتم توصيل المدينة بشبكة الماء والكهرباء، كما تم تزويدها بشبكة للمجاري.

وفي زمن النظام السابق وتحديداً في الثمانينات من القرن الماضي- عُبِّدَت الشوارع بالإسفلت، وقد شملت الحملة كل شوارع المدينة وأزقتها.

كما تم بناء عددٍ من المستشفيات والمراكز الصحية والتعليمية والمدارس ورياض الأطفال وغيرها من الخدمات. وحصلت تغيرات كبيرة في المدينة بعد سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣)، تمثلت في بروز الدور القيادي لرجال الدين الذين كان لهم دورٌ ملحوظٌ في تنظيم الحياة الاجتماعية وخاصة في الفترة التي أعقبت سقوط النظام.

ومن التطورات الأخرى، بروز ظاهرة التعددية الحزبية، ونمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني.

* - يقدر عدد البيوت في القطاع الواحد من (٦٨٠-١٠٠٠) بيت .

لقد شيدت مدينة الصدر في عهد رئيس الوزراء "عبد الكريم قاسم"، وقد سمّيت في الأصل "مدينة الثورة"، نسبة إلى ثورة (١٤) تموز (١٩٥٨)، وبقيت هذه التسمية حتى عام (١٩٨١)، حيث تغيّر اسمها لتصبح "مدينة صدام"، استمرت التسمية الأخيرة حتى سقوط النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣، فقد تغير الاسم إلى "مدينة الصدر"، نسبة إلى اسم رجل الدين "محمد محمد صادق الصدر" الذي اغتيل في شباط (فبراير) سنة (١٩٩٩).



* المبحث الثالث *

***** نشوء السوق وتطوراتها *****

كانت سوقاً عادياً لباعة الخضروات، ولا تختلف في شيء عن بقية الأسواق في مدينة الصدر (الثورة). وقد اكتسبت السوق شهرتها على اسم رجل مسن - كان أول العاملين فيها - سمّيت السوق فيما بعد باسمه.

نشأة السوق:- DEVELOPING OF MARKET

لم يدر بخلده -أبدأ- وهو يضم الصفائح المعدنية إلى بعضها، في تقاطع شارعين في مدينة الثورة، كي يقيم سقيفته لبيع الشاي وقناني المشروبات الغازية أنه يشيّد أوسع سوق عرفته المدينة، سمّي باسمه (مريدي) *.

و(مريدي)، رجلٌ كبير السن كان يبيع السكائر والمشروبات الغازية، والشاي، في "كشك" بسيط على سائقي السيارات الخشبية التي كانت تنقل الركاب بين منطقتي (النهضة) و(الثورة) - وبالتالي تربط المدينة بالعاصمة بغداد- وصار الرجل من علامات الدلالة لهذه السوق، إذ لم يكن البناء على ما هو عليه الآن، ونقاط الدلالة وأسماء الشوارع لم يكن معمولاً بها بعد، وكانت البيوت متناثرة، والشوارع غير مُعبّدة، فلم تكن (مدينة الصدر) قد وضّحت معالمها بعد، وكان على مستقلي الباصات الخشبية أن يُبينوا وجهتهم لصاحب السيارة، فكان (مريدي) وكوخه نقطة دالة. تأسست (سوق مريدي) في بداية الستينات، حيث أرسّت السقيفة دعائمها سنة (١٩٦٣)، في أرضٍ بكرٍ، وأصبحت محطة استراحة صغيرة للباسات القادمة من "النهضة" وغيرها من مناطق بغداد.

وفيما تغيّر اسم المدينة أكثر من مرة، بقي اسم (مريدي) وسقيفته التي كانت تعويضاً لمقهى كان قد فقده في (الشاكرية) في كرخ بغداد بعد إجبار أهلها على الارتحال إلى المدينة الجديدة في شرق بغداد (الثورة). وهكذا شاع الاسم ليصبح مألوفاً للأسماع داخل العراق وخارجه، وطبقت شهرته الآفاق وتنوعت بضاعته وباعته، وقصده المتسوقون من كل صنفٍ ولونٍ، ليجدوا فيه بغيتهم وضالتهم.

* - كلمة " مريدي "؛ تصغير محبب لـ (مرددي)، والمرددي هو: عصا طويلة من قصب خاص يمتاز بالصلابة والمتانة، يتولى أهل الجنوب تسيير " مشاحيفهم " به في المياه الضحلة.

تطورات السوق في فترة الحصار الاقتصادي:-

كان إيقاع السوق الذي ولد غضاً صغيراً بطيئاً كحال غيره من الأسواق، إلا إنَّ توسطه المدينة عمقه، ولكن الانفجار الحقيقي له (موقع الصورة غرباً، مشارف المستشفى شرقاً، وشارع الفلاح جنوباً)، حدث بعد بدء الحصار، وذلك أنَّ بضائع كونية طارئة غزته بكميات هائلة.

نشأ "مريدي" وكبُر وازدهر مسترشداً بوتيرة التعملق المليونى للمدينة، استحوذ على الأرصفة وكذلك الشوارع. يقول أحد المبحوثين: « إنَّ شهرة السوق وذيوع صيته بدأت في مطلع العقد التسعيني، وفرض الحضر الدولي على العراق، إذ تدفقت السلع من كل نوع، من أجهزة كهربائية، وأثاث منزلي وغيرها، حيث اضطر الناس وتحت ضغط الظرف الاقتصادي العصيب على بيعها لتدبر أمور معيشتهم، فتجمع الكثير من الأهالي يمارسون عملية البيع والشراء، لهذا صارت السوق قبلة المشتريين ويأتيها الناس من جميع أنحاء بغداد».

ويرى الخبير الاقتصادي (أسعد العاقولي): إنَّ ظاهرة سوق مريدي؛ ظاهرة تزامنت مع انخفاض الحالة المعيشية للناس خلال فترة الحصار الاقتصادي، وبطبيعة الحال يلجأ البعض إلى بيع ممتلكاته من أثاث منزلي ومقتنيات، ويمكن القول، إنَّ (سوق مريدي) هي سوق سوداء في بعض جوانبها*.

لهذا فإنَّ فترة (سوق مريدي) الذهبية بدأت منذ عام (١٩٩١)، حينما ازدحمت فيه أجهزة وبضائع متطورة عديدة، أما الفترة اللاحقة -وتحديداً في النصف الثاني من عقد التسعينات وبداية الألفية الجديدة- كانت فترة كساد، اقتصر البيع فيها على أثاث البيوت، التي اضطر الناس فيها إلى بيع حاجاتهم المنزلية ليتعايشوا منها، بعد أن بلغ العسر والحاجة شأواً بعيداً.

* - www.almadapaper.com/sub/12-267/p10.htm-42k.

وقد ارتبط اسم السوق أبان "النظام السابق" بالعمليات الخارجة عن القانون، من تزوير وثائق رسمية، إلى غش صناعي، إلى مختلف عمليات النصب، حيث حاول النظام -وقتذاك- القضاء عليه عدة مرات وتعددت أساليب الحكومة في محو هذه السوق، مرة بتدميرها، وأخرى بتحويلها من مكانه إلى مكانٍ آخر، ولكنها في كل مرة تفشل، وتعود السوق لمزاولة نشاطاتها وعملياتها الاعتيادية من جديد.

تطورات السوق في فترة ما بعد الحرب (سقوط النظام):

بعد سقوط النظام (٢٠٠٣)، انفجرت السوق مرة أخرى -طويلاً وعرضاً- وأغلقت الشوارع تماماً، وعبرت السوق الحاجز الطبيعي لها، حيث اختفت "البسطات" البائسة، لأنها لم تعد شيئاً أمام كنوز دوائر الدولة. استمر هذا لبضعة أشهر تلت سقوط النظام مباشرة، ثم بدأت عودة أخرى لمعالم السوق المعهودة، ولكن هذه المرة مضافاً إليها نوع جديد من البضائع والسلع متمثلة؛ بقمامة القوات المتعددة الجنسيات من طعام معلب وأدوية ومنظفات وأدوية شخصية للجنود.

وقد شهدت السوق ظاهرة جديدة في علانيتها، حيث ازدهرت فيها تجارة بيع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، إضافة إلى ازدهار عمليات التزوير للوثائق والمستندات، ولكن هذه المرة -ويشكل مثير للانتباه- عن طريق بناء (جنابر)* خاصة لهذا الغرض، إلا إن هذه الظاهرة بدأت تختفي واقتصر الأمر على مجموعة من الأفراد يقفون بأماكن تعرف بأنها (مشبوهة) لدى الجميع وتمارس فيها عمليات التزوير.

* - أكشاك صغيرة بعضها ثابت وبعضها الآخر متحرك، يختلف بناءها باختلاف أحجامها، وقد تكون عبارة عن "عربات دفع" توضع فيها أشياء وحاجات معينة لغرض البيع.

ومن الظواهر الجديدة -والتي لم تكن معروفة سابقاً- ظهور محلات ودكاكين تُعنى ببيع أنواع من الأقراص والحبوب والأدوية الطبية وبأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية في الصيدليات العامة، وهذا ما يفسّر لنا ازدياد هذه المحلات وإقبال الناس عليها.

ومما تقدم نستطيع القول: بأن ظاهرة "سوق مريدي" ظاهرة تتأثر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال انعكاس هذه الأوضاع وتأثيرها في حياة الفرد والمجتمع.

- **الأوراق البحثية** -
- **البحر** -
- **المجلة** -

المبحث الأول: وسائل جمع المعلومات.

١- الملاحظة المشاركة.

٢- المقابلات.

المبحث الثاني: مجتمع البحث وحدوده.

١- المجال المكاني.

٢- المجال الزمني.

٣- المجال الاجتماعي.

أدوات البحث الميداني:

يُقصد بأدوات البحث الميداني؛ كل الأدوات -التقنيات- التي يستخدمها الباحث في بحثه سواء لجمع المعطيات أو لتعريفها وتبويبها. فدراسة الظاهرة الاجتماعية، يتطلب إجراء البحوث الميدانية وفق أسس علمية بحيث تخضع هذه الدراسة إلى المنهج العلمي الذي يفرض بدوره الاعتماد على أدوات بحث ميدانية يتم تصميمها بطريقة علمية.

إنّ الدراسات الميدانية أخذت منذ زمن طويل طريقها ولا تزال تشقه بثبات ونجاح، كما إن طرق البحث الميداني نالت شعبية كبيرة إلى حد إنها خرجت من الساحة الأكاديمية الضيقة ودخلت عالم الجماهير^(١)، حيث تعتبر من مكاسب العلوم

(١) — بوحديبة، عبد الوهاب: تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الأول (أبريل، مايو، يونيو)، ١٩٨٩، ص١٦-١٧.

الاجتماعية التي وسمت بإجماع أهل الذكر والاختصاص لما تقدمه هذه الأدوات والمناهج من فائدة كبيرة وملحوظة بالنسبة للعلوم.

ونلاحظ بالنسبة للدراسات الانثروبولوجية التي تكونت حول الوصف التحليلي الدقيق وما يفرضه على الباحث من وجوب الإقامة في ميدان الغربة والاعتراب* من توخي طرق تجعل الباحث يضمن لعمله مستوى من الدقة والموضوعية والعمق في جميع أطواره من الملاحظة إلى المراقبة إلى جمع المعطيات وتحليلها واستنباط قواسمها المشتركة ثم إلى إدراج كل ذلك في تصور شامل يعكس بصفة صادقة نزيهة نوعية المجتمع المدروس وخصوصيات بنيته وأصالته.

*** المبحث الأول ***

أدوات جمع المعطيات:

تعتبر عملية جمع المعطيات من أهم مراحل البحث العلمي، حيث إن المعطيات هي المادة الخام التي سيستخلص منها الباحث بعد المعالجة؛ التفريغ والتبويب، التحليل والتفسير والنتائج النهائية للبحث.

* - هذا يصدق على الدراسات والبحوث الانثوغرافية التي قام بها رواد الانثروبولوجيا الأوائل في دراساتهم لبعض الشعوب والمجتمعات البسيطة وخاصة في أقطار العالم الثالث. ومع انتشار التعليم العالي في الأقطار النامية -بعد استقلالها- وتقدم الدراسات الانثروبولوجية، ظهر مجموعة من الباحثين المحليين المدربين محلياً وخارجياً، وهكذا صرنا نرى تنامي البحوث الانثوغرافية الوطنية التي اتسعت مساحتها في المناخ الانثروبولوجي والانثوغرافي العالمي. ينظر: قيس النوري: اتجاهات انثروبولوجية معاصرة، مجلة مقابسات، العدد الأول، أكتوبر، ٢٠٠٥، ص ١٩١.

إنّ المعطيات المحصل عليها من خلال أيّة أداة، سواء كانت الاستمارة أو المشاهدة أو المقابلة، لها نفس القيمة العلمية من حيث المبدأ، لذا يجب التعامل معها بالأهمية اللازمة لكل أداة.

ويرتبط مفهوم أداة جمع المعطيات بالجملة الاستفهامية: بماذا سنجمع المعطيات من الميدان؟. وطبقاً لمبادئ المدرسة البنائية-الوظيفية في الدراسات الانثروبولوجية يمكن تحديد هذه الأدوات بما يلي:

أولاً- الملاحظة بالمشاركة: "Participant Observation"

يطلق بعض الباحثين على مفهوم الملاحظة، مصطلح "المشاهدة"، وذلك لما تحمله من معاني الشهادة التي تستوجب الحضور الواعي للشخص النزيه المسئول عما يحمله من شهادة عند الإدلاء بالمعطيات^(١).

وتعد "الملاحظة المشاركة" من أهم أدوات جمع المعلومات الميدانية المباشرة، وجوهرها ملاحظة وقوع الأحداث وتطورات المواقف والوقائع، ويرى بعض الباحثين إن المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريقها تكون "انطباعية" لدرجة لا تجعلنا نعتمد عليها، وحقيقة الأمر إنّ استخدام الملاحظة المشاركة والمباشرة يقدم إمكانيات مثمرة لتوصيف الواقع، حيث يعايش الباحث الموقف ويشترك -فعلياً- الأفراد والجماعة بشكل ايجابي في السياق الاجتماعي والثقافي قيد المشاركة.

كما إنّ تسجيل الملاحظة يجب أن يتم بطريقة صحيحة، وأن يفرق الباحث بين تسجيله لما يلاحظه في الواقع، وبين انطباعه أو تفسيره أو تعليقه عما يلاحظه، وأن يكون ذلك واضحاً يمكن للقارئ إدراكه.

(١) - زعيبي، مراد: أدوات البحث الميداني، مجلة العلوم الإنسانية، عدد ١٩، جوان، ٢٠٠٣، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص ١٥٣.

ومما يساعد الباحث على الأمانة والدقة في تسجيل ونقل ما يشاهده أن يتم التسجيل في وقت مناسب، بحيث يكون إما آنياً أي أثناء المشاهدة أو بعد الانتهاء منها مباشرة، أو بعدها بوقت قصير.

وقد قصد الباحث معايشة المجتمع المطلوب، بملاحظته ومشاركته في أنشطته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، ومما سهل من عمله هذا، كون الباحث هو أحد أفراد المجتمع المدروس، ويسكن قريباً منه، الأمر الذي وفر له بعداً وإطلاعاً واسعاً للكشف عن أهم الدلالات والمعاني الذي يتضمنها السلوك الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. وخاصة فيما يتعلق بتحليله للظواهر والحقائق التي اشتقها من مجتمع الدراسة.

ثانياً- المقابلات: "Interviews"

تعد المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات والبيانات، وتتم من خلال الاتصال المباشر -وجهاً لوجه- بين الباحث والمبحوث. فهي حوار لفظي بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر، أو مجموعة أشخاص آخرين، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات.

وتتمتاز هذه الأداة عن غيرها من أدوات البحث الميداني، من إنها أكثر مرونة، وبأنها تيسر لدرجة كبيرة ملاحظة المبحوث والتعمق في فهم الموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة.

كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ما قد يكون غامضاً من السؤال وأن يكشف عن التناقض في الإجابات، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض، وهذا ما يمكن تسميته بـ"المقابلة الموجهة"، لكي يستوفي أكبر قدر ممكن من المعطيات عن المحور المعنى بدراسته.

وقد سعى الباحث إلى استخدام هذه الأداة في جمع كثير من المعلومات الخاصة عن السوق ونشاطاتها وأنواع السلع والبضائع وأنماط التعامل والعمل فيها. كما إن أكثر الذين تمت مقابلتهم هم من فئة "الباعة" الذين يشكلون العنصر الأساسي والطرف المباشر في التكوين الاجتماعي والاقتصادي للسوق. ويرمي الباحث إلى استخدام هذه الوسيلة لجمع المعلومات التي لا يمكن الإطلاع عليها بالملاحظة بالمشاركة، كما إن المعطيات التي يحصل عليها من المقابلة تخضع -كذلك- للتفريغ والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

***** المبحث الثاني *****

مجتمع البحث وحدوده:

تتطوي كل دراسة على حدود ومجالات معينة، تكون محور عمل الباحث وتحركاته ضمن نطاق محدد، يقوم من خلاله بجمع المعلومات والمعطيات والحقائق عن مجموع الظواهر والأنشطة المختلفة (اجتماعية واقتصادية) والتي ينبغي لدراستها والكشف عنها.

١- المجال المكاني:

لقد حُدِّدَ المجال المكاني للدراسة في "سوق مريدي" الواقعة في مدينة الصدر والممتدة طويلاً في الجزء الأوسط والشمالي من المدينة، وهي تعكس لنا طبيعة الأعمال والنشاطات الحاصلة في السوق.

٢- المجال الزمني:

ويقتصد به السقف الزمني الذي استغرقتَه الدراسة الميدانية عبر ملاحظة وجمع المعلومات والمقابلات الميدانية خلال المدة المحصورة ما بين ٢٠٠٦/٢/١ إلى ٢٠٠٦/٨/١.

٣- المجال الاجتماعي:

ينألف مجتمع الدراسة من الأطراف الذين يكوّنون البنية الاجتماعية للسوق، ويقصد بهم الباعة والمتسوّقون، حيث يشكلون الهياكل الاجتماعية العامة لمجتمع الدراسة، كما أن أغلبهم من سكان المدينة.

- الفصل الرابع -

*** التنظيم الاجتماعي للسوق ***

المبحث الأول: التكوين المورفولوجي للسوق.

- الطبيعة التنظيمية للسوق.
- الباعة والمتسوقون.
- المشترك الاجتماعي/السلوكي للباعة.

المبحث الثاني: التشكل الاجتماعي والقرابي للسوق.

التنظيم الاجتماعي للسوق:-

تباين حياة المجتمعات تبايناً ملحوظاً في مستوياتها وفي وظائفها، وتعد السوق واحدة من أوجه الحياة في تلك المجتمعات التي ترتبط بشكلٍ حيويٍّ بحياة الفرد والمجتمع، تزودهم باحتياجاتها الحياتية وتوفر لهم جميع متطلباتهم ويجري فيها تفاعلهم مع بعضهم البعض. لذا تجد المجتمعات الإنسانية قد أعطت السوق مكانة مهمة تتناسب مع حجم معطياتها لما توفره من خدمات مختلفة ومتنوعة وعلى كافة المستويات.

وتظهر أهمية السوق بوضوح مع تطور المجتمع وازدياد عدد سكانه، وخاصة في المجتمعات التي تتميز بطابعٍ حضريٍّ وانفتاح أكبر، حيث يكون للسوق وظائفها في قضاء حوائج الناس كما تقتضيها الحركة التجارية وأنشطتها المتنوعة.

إنّ اعتماد الأفراد على السوق في توفير احتياجاتهم يتطلب منهم أن يكون لنشاطهم في السوق شيءٌ من التنظيم، وأن يختاروا لهم مكاناً ووقتاً محدداً يجتمع فيه كل من البائع والمشتري، أو المنتج والمستهلك على السواء.

ونظراً لما تمثله السوق من واقع اجتماعي/اقتصادي منظم، فقد ارتأينا دراسة التنظيم الاجتماعي والمورفولوجي لسوق مريدي وبشيءٍ من التفصيل.

**** المبحث الأول ****

**** التكوين المورفولوجي الاجتماعي للسوق ****

تعني "المورفولوجيا" *Morphology* كاصطلاح، أنماط الوحدات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها مجتمع ما، مع تحديد أبنية وهياكل ومكونات أية وحدات اجتماعية صغيرة أو كبيرة داخلية في نطق ذلك المجتمع العام^(١).

(١) - الفوال، صلاح مصطفى: علم الاجتماع البدوي، دار نافع للطباعة، ط ١، ١٩٧٤، ص ١٢٩، الهامش.

وتتضمن الموروفولوجيا الاجتماعية للسوق، الفئات الاجتماعية المتميزة التي تشكل السوق وتعتبر الأساس في تكوينه وبنائه. وتعطي هذه الوحدات/الفئات معنىً وجودياً للسوق تتحقق عبرها العمليات المختلفة الجارية فيها. فالسوق كوجود اجتماعي، تصاغ وفق وحدات اجتماعية يمثلها الباعة والمتسوقون بمختلف أصنافهم ومستوياتهم. ويمثل هذان الجانبان (الباعة/المستهلكون)، العناصر الأساسية في التكوين الموروفولوجي للسوق، بالإضافة إلى ما يتصل بهذه الجوانب من مستويات ثقافية واجتماعية معينة.

أولاً- الباعة: **SELLERS**

وهي فئة العاملين في السوق، ويمثل هؤلاء الباعة عنصر السوق الأساسية، التي لا يمكن تشكلها بدون هذه الفئة من حيث أنها تضي على السوق صفتها الحقيقية. فليس بالمستطاع أن نتصور وجود سوق لا تحقق العمليات الاقتصادية كالبيع والشراء -مثلاً- إلا بوجود فئة تمارس هذه العمليات وتخضع لقوانينها. وفي "سوق مريدي" ينتشر الباعة في كل مكان فيها فقلماً تجد مساحة إلا وقد شغلت بأفراد يمارسون ظاهرة البيع هذه. وتتباين بضاعة الباعة وتتنوع مصادرها - وهذه من سمات السوق المميّزة- يضاف إلى إن للسوق عاداتها وتقاليدها، فكما أن لكل بضاعة طريقة للعرض فإن لكل منها طريقة للتعامل.

فالسوق غير متخصصة ببضاعة معينة، فالتسارع في استيراد الجديد يتبعه تسارع في تغيير المواقع وفي تبديل مهمة الدكاكين والمحلات نفسها التي تمتد إلى ممرات جانبية طويلة وإلى حواف البيوت والأزقة. حيث تتألف السوق من عددٍ من الممرات الصغيرة والكبيرة بحيث تبدو وكأنها متاهة من الممرات الممتلئة بالبضائع والناس.

كما فرضت تركيبة السوق المكانية تأثيراتها على مستوى البضائع المتنوعة المصادر والمتاجرة فيها من قبل الباعة، فما كان سوقاً للرز والسكر والشاي أصبح للمخللات ولحاجات البيوت الصغيرة، وما كان لتجار الجملة أصبح مكاناً لتجارة المفرد، وما كان مساحة لمقدمة السوق، توزعتها عربات الصغار والكبار. يزيد على ذلك؛ إن البيوت التي بمحاذاة السوق تحوّلت إلى مخازن ومحلات تُعرض فيها منوعات البضائع والسلع.

إلاّ إنّ هذه التأثيرات لم تمنع الترتيب "الغرائزي" للباعة وتنظيمهم لأنفسهم في أسواقٍ خاصة، بحيث بدت السوق وكأنها تتألف من جملة أسواق ترتبط بعضها ببعض في مساحات منظمة تشكل السوق الكبيرة. فتجد -مثلاً- أصحاب البضائع والسلع المتشابهة يعمدون إلى تنظيم أنفسهم في سوقٍ خاص بهم يميّزهم عن غيرهم من أصحاب السلع الأخرى، فعلى سبيل المثال، هنالك سوق للفواكه والخضار، وسوق خاصة لبيع السكائر وتصريف العملة، وأخرى للمتاجرة بالحديد والأخشاب... الخ.

إنّ هذه التغيّرات أو التبدلات التي تحصل لمهام بعض المحلات والدكاكين تفرضها طبيعة الظروف الاقتصادية العامة، من استيراد للمواد الحديثة -والتي أمسى بعضها جزءاً من حياة الإنسان- وتعلق -كذلك- برغبة المستهلك لاقتناء بعض السلع والحاجات الجديدة.

الطبيعة التنظيمية للسوق :

يسمى الطابع التنظيمي لسوق مريدي بامتداداتٍ طويلة تغطي مساحة واسعة نسبياً من المدينة، وللسوق امتداداتٍ عرضية/جانبية، امتلأت ببضائع ومنتجات متباينة في نوعها ووظيفتها، أصبحت جزءاً من السوق، حيث تجدها في كل مرة،

تتنامى وتتماسك ويشغلها بائعون ومتبضعون جُدد، يزدادون يوماً بعد آخر، إضافةً إلى مساحات جديدة تُحتل من قبل بائعين آخرين وجدوا لهم مكاناً في السوق.

وتتنظم السوق في أسواق عديدة، كل منها يختصُّ بنوعٍ من البضائع والسلع في سلسلة من الأسواق، يُكمل إحداها الأخرى، وتعرض فيها كل شيء. حيث بإمكان المتسوق أن يجد فيها ضالته، وكل ما يحتاجه، وما لا يخطر له على بال. فعادةً ما تكون الأسواق المتقاربة في نوعية بضاعتها أو منتجها السلعي، قريبة من بعضها البعض، فبالقرب من سوق الأخشاب الكبير تجد سوقاً لبيع الحديد وتجارة الأثاث المنزلي وصناعة العريبات.

كما وتتجاور محلات بيع السجاد مع (بسطيات) باعة الإسفنج الذين فرشوا قطع الإسفنج على طول إحدى شوارع وممرات السوق الجانبية. وأكثر ما يميّز السوق ظاهرة (البسطينيات) التي تجدها في كل مكان فيها، وهي ظاهرة مألوفة في الأسواق الشعبية في العراق، حتى أنّ هناك "بسطينيات" تفوق تجارتها - أحياناً - تجارة الكثير من أصحاب المحلات والدكاكين.

أما مكان هذه "البسطينيات" فهو "الرصيف"، وسوق مريدي، هو الأشهر بأرصفته، فإذا دخلت فيها، ترى الرصيف موزعاً بحسب البضاعة، فهناك باعة الأواني، وباعة الدراجات، باعة الكهريبات والثلاجات، باعة الأثاث، باعة الأدوات الاحتياطية، في هذه السوق تجد كل شيء من المستعمل حتى الجديد، (ومن لم يكن له محل فيه، اتخذ من الرصيف مكاناً لعرض بضاعته).

يقول أحد الباعة في السوق، الذي افترش الأرض لمجموعة من الأحذية المستعملة: « إنّ هذه السوق كانت في الأساس سوقاً للخضار، وبسبب ظروف الحصار والبطالة التي (عشناها)، توسّعت بهذا الشكل الذي تراه، وتحوّلت إلى سوقٍ متنوعٍ أو أسواق متداخلة، ثم أصبحت معلماً مهماً من معالم التسعينات بسبب انتشار ظاهرة التزوير وارتباطها بها ».

ونظراً للتوسعات التي حصلت في السوق، فإنها باتت تضايق الشارع الرئيسي في المدينة (مدينة الصدر) لكثرة المتبضعين منها، وافتراش الباعة أرصفة الشوارع، مما أدى إلى حصول اختناقات مرورية، بالإضافة إلى فتح محلات جديدة تتمثل ببيع الأدوات الاحتياطية المستعملة للسيارات والإطارات وبقية أنواع الكماليات الأخرى.

مما تقدم؛ فإنّ "التعايش السلعي" للأسواق وتقاربها إيكولوجياً، وبسبب ظاهرة التخصص، فإنها -أي الأسواق- تكون مترابطة مع بعضها ترابطاً وظيفياً ولا يمكن الاستغناء عن أيّة واحدة منها. فمجموعها -ضمن السوق الكبيرة- توفر الحاجات الضرورية/الرئيسية لحياة الإنسان، فكل منها وظيفتها الخاصة بها، فبعضها يختص بتوفير المواد الأساسية التي تدخل في غذائه، كسوق الفواكه والخضار، وبعضها الآخر، يرتبط بالعمل الإنتاجي والصناعي لأدواته، كسوق الأخشاب والحديد والموبيليا والصناعات الأخرى، ومنها ما يكون ضرورياً للاستمرار في الحياة بسبب التطورات التكنولوجية الهائلة والانفتاح الحضاري، والتي أصبحت جزءاً لا ينفك من وجود الإنسان، مثل مراكز خدمة المعلومات ومحلات الموبايل والأقراص الليزرية... الخ. وبذلك تعمل هذه الأسواق مجتمعة على تحقيق نوع من التلازم والانسجام الوظيفي فيما بينها، وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الأسواق.

١- سوق الفواكه والخضار:

يرى أحد المبحوثين: إنّ سوق مريدي كانت في الأساس سوقاً لبيع الفواكه والخضراوات، وهي أقدم السلع التي كانت تباع فيها. وتقع هذه السوق في وسط الساحة الخارجية لسوق مريدي قبل أن تتوسع وتصبح بهذا الشكل. وقد تم بناء جدار كبير يحد السوق من جهتها الخارجية بحيث أنه لم يشمل توسعات السوق الأخرى. وربما يعود السبب في إنشاء هذا الجدار إلى أسباب تنظيمية وأمنية في نفس الوقت، فالسبب تنظيمي؛ هو لفصل هذه السوق عن بقية

الأسواق الأخرى، والأمني؛ بسبب حوادث (التفجير) التي تعرضت لها السوق سابقاً. كما يوجد بالقرب من سوق الخضار، سوقاً أخرى خاصة بتبيع الدجاج والطيور والأسماك.

٢- محلات بيع التوابل والقماش:

ويتركز هؤلاء الباعة في محلات ودكاكين تقع في داخل السوق تتوسطها ممرات ضيقة وفروع كثيرة الالتواءات، ونادراً ما تكون هناك "بسطيات" لبيع التوابل أو القماش، كما إنّ لهذه الصناعة مريدوها، حيث تتميز -وخاصة- محلات بيع التوابل أو ما يُسمّون بـ"العطارين"، بكثرة المترددين عليها، فبعض مواد العطارة تستخدم للحاجات اليومية الأساسية، ومنها ما يستخدم لقضايا العلاج والشفاء من بعض الأمراض (وهذا ما يسمى بالطب الشعبي)، يضاف إلى إنّ بعضها يستعمل لأموال السحر والشعوذة مثل "أظافر الجان"، و"تفاح الجان".

كما تُستخدم مواد العطارة الأخرى مثل "البابنك" للعلاج من أمراض الحساسية وآلام المعدة، ويعمل "الورد الماوي" أو ما يُسمّى بـ"السان الثور"، للحفاظ على درجة حرارة الجسم وعلى برودة الأعصاب. أما "الزعرتر" فتستخدمه النساء الحوامل للتخفيف من بعض تقلّصات الأمعاء بعد الإنجاب مباشرة.

أما "التيهان" و"حب السفرجل"، فيستخدمان كعلاج لأمراض الصدر، وتُعالج "الحبة السوداء" حالات السكري، وتُستخدم "كفشة الذرى" للتطبيب من الالتهابات البولية وأمراض الكلي.

ويكون "السمنكي" أحد الأعشاب المستخدمة في التخفيف من أمراض الأمعاء. إضافة إلى "العسل" الذي يستخدم كعلاج لكافة الأمراض وتحديداً مرض الـ"أبو صفار" أو التهاب الكبد الفيروسي.

يضاف إلى ما سبق توجد "الكزبرة" و"حبة حلوة"، و"الينسون" و"الكبريت" و"الكمون" و"الكرم" و"الزنجبيل" و"البهار" بأنواعها المختلفة، وكلها مواد ضرورية للاستخدام، سواء ما كان للحاجات اليومية أو ما تعلق منها بقضايا العلاج والشفاء.

كما يعتمد العطارون إلى خلط بعض من المواد مع بعضها البعض لتكوين المركبات من الأعشاب التي تستخدم للأغراض الطبية والعلاجية. وهناك أنواع كثيرة من المركبات كل له استعماله الخاص في علاج مرض معين.

فعلى سبيل المثال؛ يتكون مركب* علاج الكلى والمجري البولية من عدة مواد تخلط ببعضها، وهذه المواد هي: ٢٥غم من كفشة الذرى، ٥٠غم من كرفس البير، ٢٥غم قطب، معلقة كوب من بذر الكتان، ١٠غم جعدة، ٥٠غم شنان، ٥٠غم حبة الحلبة، وقليل من الحبة السوداء.

تطحن هذه المواد جيداً، وتُضاف إليها كمية من الماء مقدرة حسب كمية المواد المطحونة، وعادة ما تكون اثنان ونصف قرح ماء، ثم يغلى الخليط تحت نار هادئة، نحصل على المركب السائل الذي يستخدم لعلاج الكلى والمجري البولية.

كما يتكون مركب علاج الربو والحساسية من المواد التالية: تيهان ٢٥غم، حب السفرجل ٢٥غم، ١٠غم من البابونج، مادة الـ"الزعتز" فقط للكبار، ١٠حبات من دواء الحبة أو ما يسمى بـ"حبة الدبج"، مع كمية قليلة من ورد الماوي أو لسان الثور.

تخلط المواد جميعاً ثم تطحن جيداً في ماء مغلي حسب المقدار، بعدها نحصل على شراب لعلاج أمراض الصدر والحساسية.

٣- سوق الأخشاب والأثاث المنزلي:

* - يطلق العطارون على المركب تسمية "خبطة".

وهي سوق كبيرة تمتد عرضاً قاطعةً الشارع الرئيسي لتسير بمحاذاة إحدى الشوارع الجانبية، حيث تجري فيها مختلف الأنشطة التجارية الخاصة ببيع الأخشاب من غرف نوم ومكاتب، وهي تجارة رابحة تشهد إقبالاً شديداً من قبل المتسوقين، لانخفاض أسعارها -نسبياً- إذا ما قورنت بالمحال التجارية خارج مدينة الصدر.

كذلك توجد بالقرب من هذه السوق، وفي الجهة الأخرى المقابلة لها، سوقاً لبيع وشراء وتصليح "الطباخات"، كما ينتشر باعة العربات الخشبية على طول الجزر الوسطية للشارع.

وتجري في هذه السوق العمليات الاقتصادية المتنوعة من بيع وشراء، حيث يُعمد إلى شراء بعض المواد المستعملة من أجل تصليحها، لكي يتم عرضها بعد ذلك في السوق لغرض البيع.

يقول أحد العاملين في السوق: «نشترى البضاعة التي يجلبها الناس ونبيعها لآخرين وهي غالباً ما تكون بيتية مستعملة، تدرُّ عليَّ هذه العملية ربحاً لا بأس به». وعادة يبيع المواد البيتية المستعملة عادة قديمة ولدها الحصار، حيث كان الناس أواسط التسعينات من القرن الماضي يبيعون أغراض بيوتهم -من أجل شراء كيس طحين، أو توفير الغذاء للعائلة- مثل غرف النوم أو بعض مقتنيات البيت من الأثاث المنزلي والأجهزة الأخرى، كالتلفزيون والراديو والمسجل، ولا زالت هذه العملية تمارس في السوق إلى الآن.

٤- محلات وأكشاك بيع الأقراص الليزرية:

أكش ما يميّز السوق هو أكشاك بيع الأقراص الليزرية المتواجد بكثرة غريبة على رصيف الشارع وفوق الجزرات الوسطية.

ولأنّ مجتمع مدينة الصدر يعتبر من المجتمعات المحافظة (دينياً وعشائرياً) فإنّ الطابع الغالب لما تعرضه هذه الأكشاك من أقراص هو الطابع الديني، والأقراص المعروضة كلها عبارة عن أدعية وحسينيّات ومحاضرات دينيّة.

ويعتبر بيع الأقراص الليزرية من الأعمال الرائجة في سوق مريدي، ويندر وجود أقراص لبيع الأفلام أو الأغاني والمسرحيّات، وقد أثبت بعض الباعة من شهود عيان داخل السوق، عن قيام بعض الجماعات الدينيّة المعروفة بتشددها بحرق "أكشاك" كانت خاصة لعرض أقراص الأفلام الأجنبية، كما يحاسب كل من يعمل بهذه الأقراص.

وبالإضافة إلى بيع الأقراص الليزرية انتشرت وعلى نطاق واسع من السوق، مراكز للخدمة المعلوماتية الخاصة بالإنترنت والهاتف المحمول "الموبايل"، وهي تجارة ازدهرت بعد سقوط النظام السابق، ويمكن القول؛ بأنّ أكثر الذين يترددون على هذه المراكز والمحلات هم من فئة الشباب المتلهف للبحث عن كل ما هو جديد.

٥- سوق السلام والوثائق المزوّرة والمستندات:

تعتبر سوق مريدي، سوق رائجة لتجارة السلاح، وقد ازدهرت هذه التجارة بعد سقوط النظام السابق مباشرةً، فبسبب الفوضى العارمة التي اجتاحت البلاد وغياب المؤسسات الأمنية وانهيار السلطة -آنذاك- ودخول القوات الأميركية وحلفاؤها العراق، ونتيجة لعمليات السرقة الهائلة التي تعرضت لها مؤسسات ودوائر الدولة ومخازن الأعتدة، وجد الكثير من الأشخاص بأنّ أفضل مكان لعرض هذه الأسلحة وبيعها والمتاجرة فيها هو (سوق مريدي)، وذلك لما تتمتع بها السوق من شهرة واسعة داخل وخارج مدينة بغداد.

يقول أحد الباعة في السوق: « جاء يوم على سوق مريدي، امتلأ بكل أنواع الأسلحة؛ غدارة ورشاش نوع (PKC) و(RPG)، أما الأعتدة فكانت بالأكوام معروضة على الأرصفة ».

وقد انحسرت هذه التجارة إلى حدٍ كبير، بعد التطورات التي حصلت في الميادين السياسية والأمنية وعودة مؤسسات الدولة إلى ممارسة أعمالها، فباعوا الأسلحة - مثلاً- بدأوا يخفون أسلحتهم على بعد مسافةٍ معينة، ويتهامون خفية مع من يريد شراء سلاح، بعدما كانوا يعرضون أسلحتهم أمام الناس.

وبجانِب هذه السوق، توجد سوق خاصة بعمليات التزوير (الوثائق والمستندات)، ويتركز وجود "خبراء التزوير" في إحدى نهايات سوق مريدي، من جهة "الكيارة"، مقابل إحدى المطاعم الشعبية الشهيرة في السوق وهو "مطعم هلي". كما إنّ لأغلبهم مكاتب خاصة؛ وهي عبارة عن "جنابر" توضع فيها أنواع المستندات والأوراق والأختام، التي تمّ سرقة معظمها من دوائر الدولة الرسمية أبان السقوط، والمفارقة إنّ هذه المكاتب كانت قريبة من إحدى مراكز الشرطة* أيام النظام السابق، وفي مرحلة متأخرة من زمن الحكومة الجديدة بعد السقوط.

* - لقد تمّ الشروع ببناء مجمّع طبيّ عند نهاية السوق من جهة الكيارة، في مكان المركز القديم، مركز شرطة الثورة، سمّي بـ"مجمّع آل الصدر الطبي"، وهو قيد الإنشاء.

الوسائل الفنية للتزوير: -

تمثل علاقة "سوق مريدي" مع التزوير إلى ثمانينات القرن الماضي، بسبب ظروف الحرب العراقية-الإيرانية وعمليات التزوير الهائلة في الشهادات الجامعية والأوراق العسكرية، كما وجدت لها رواجاً في التسعينات، حيث أصبحت (سوق مريدي) مكاناً منفرداً لتزوير المستمسكات والوثائق، لتساعد من يريد الحصول على جواز سفر أو قضاء معاملة من دون الرجوع إلى دوائر الدولة الرسمية.

وتتباين عمليات التزوير من وثيقة إلى أخرى، فبعض النماذج "المزورة" تتطلب جهداً عالياً لإتقانها، كجوازات السفر -مثلاً- والبعض الآخر، لا يحتاج إلى جهد كبير، كهوية الأحوال المدنية، أو شهادة الجنسية. ولكل وثيقة أو نموذج وسائل معينة تستخدم للتزوير، كما تتنوع الطرق والأساليب من قديمة وأخرى حديثة.

ويمكن تقسيم عمليات التزوير إلى:

١. تزوير الوثائق والأوراق والمستندات.

٢. تزوير الأختام. ولكل عملية منها وسائلها.

أولاً- وسائل تزوير الوثائق والأوراق والمستندات:

توجد هناك طريقتان لتزوير الوثائق والهويات:

١. استخدام جهاز الحاسوب:

يعمل "المزورون" إلى استخدام هذه الوسيلة، نظراً للتقنية العالية لجهاز الكمبيوتر في أخراج الوثائق بشكل متطابق -إلى حد كبير- مع النسخ الأصلية، بالإضافة إلى استخدام "الطابعة الملونة"، و"جهاز السكرنر"، والأخير عبارة عن جهاز للتصوير، وهو جهاز "إدخال المعلومات" إلى "الكمبيوتر"، أما الكيفية التي تتم بها عملية التزوير فهي كالآتي:

« يتم إدخال الوثيقة أو المستند إلى جهاز الكمبيوتر عن طريق وضع هذه النماذج في جهاز "السكرنر" **scanner**، الذي يشبه إلى حد ما جهاز الاستنساخ العادي، ويجري تصوير "الوثيقة"، فتظهر على شكل صورة داخل جهاز الكمبيوتر، بعد ذلك؛ يقوم "خبير" التزوير في التحكم بحجم صورة وشكل المستند أو الوثيقة، بحيث تطابق قياساتها، صورة الوثيقة الأصلية التي تم استنساخها داخل الجهاز، ثم تهين للطباعة، عن طريق طابعة ملونة. وبذلك نحصل على وثيقة "مزورة"، تطابق بشكل كبير الوثيقة الأصلية.»

وعادةً ما يعتمد المزورون إلى استنساخ أكثر من وثيقة "مزورة" في الورقة العادية من حجم "A4" أو "A3"، فعلى سبيل المثال؛ فإنّ الورقة الواحدة من "A4"، تطبع عليها أربعة نماذج "متشابهة" من هوية الأحوال المدنية "الجنسية"، وهكذا.

ويستخدم جهاز الحاسوب في تزوير الوثائق الرسمية من جنسية وشهادة الجنسية والوثائق الرسمية، وعقود الزواج والطلاق، وورقة الوفاة والولادة، وهويات الطلبة، وأجازات البناء ونقل الطلبة... الخ.

إلا أنّ أكثر عمليات التزوير صعوبة هي "جوازات السفر"، بحيث إنّ إمكانية إتقانها لا تكون بالمستوى المطلوب -دائماً- لما يتضمن من تقنية عالية.

٢. استعمال مكائن "الأوفيسيت":

تُستخدم مطابع "الأوفيسيت" في عمليات الاستنساخ للنماذج والكتب والكتب الرسمية والوثائق والصور "البوسترات". وهي عبارة عن مكائن ضخمة قياساً بجهاز الكمبيوتر، ويلجأ "المزورون" إلى هذه الوسيلة عندما يعجزون عن تزوير بعض من الكتب الرسمية والأوراق. مثال ذلك؛ "كوبونات" أو أوراق النفط والغاز، لا يستطيع جهاز الحاسوب من تزويرها لما تحويه من ألوان فسفورية يعجز عنها "الكمبيوتر" - أحياناً- فيتم اللجوء إلى مكائن أو مطابع "الأوفيسيت" لأجل التزوير.

ثانياً: وسائل تزوير الأختام:-

هناك ثلاث وسائل لتزوير الأختام بعضها قديمة وأخرى حديثة:

أولاً: الطرق القديمة: سوف نتناول طريقتين من أكثر الطرق القديمة شيوعاً وكما يلي:

١. طريقة "السليكون":

السليكون؛ عبارة عن مادة لاصقة على هيئة "عصارة"، يستخدمها أصحاب السيارات للنوافذ والإطارات، وقد استغل "المزورون" هذه المادة لعمل أختام التزوير، حيث يستعمل إلى جانب مادة السليكون، مادة أخرى تسمى "البورك"، و"البورك" هو "الاسمنت الأبيض" المستخدم لأعمال البناء، للدور والمحلات. أما طريقة التزوير فهي كالآتي:

« يقوم "خبير" التزوير -بالحصول على مادة قليلة من "البورك"، حجم قبضة اليد، بحيث تكون صلبة- بحفر الختم المراد تزويره على "البورك"، عن طريق "مسمار" أو أية آلة جارحة أخرى، وتكتب هيكله الختم من (كلمات وأرقام ورموز) بصورة معكوسة، ثم يأتي بمادة السليكون (شبه السائلة)، ويملاً بها القنوات التي تم حفرها على مادة

”البورك“، يُترك هذا حتى يجف السليكون، نحصل بعد فترة طويلة نسبياً (نصف نهار تقريباً) على الختم المطلوب تزويره.»

٢. طريقة ”المسّاحة“:

وتعتبر من الطرق القديمة أو التقليدية للتزوير وقد عذف عنها أكثر المزورين الآن، وخاصةً أولئك الذين يملكون الوسائل والأساليب الحديثة في التزوير، كما إنها من الطرق الشائعة في زمن النظام السابق. أما طريقة التزوير فتكون كالآتي:

« يتم استخدام قلم الرصاص -مثلاً- من أجل ”تسوיד“ الختم الأصلي للوثيقة أو المستند ثم توضع ”المسّاحة أو المحاة“ على الختم، وبصورة بحيث تكون ورقة الختم إلى الأعلى، و”المسّاحة أو المحاة“ إلى الأسفل، يتم الضغط من فوق على (الورقة) برفق، عن طريق أية آلة خفيفة كأن تكون ”قلم“؛ نرى إن الختم ”المسوّد“ بمادة قلم الرصاص قد طُبع على ”المسّاحة“، بعد ذلك؛ يقوم عامل التزوير بحفر الختم المطبوع والمطابق للختم الأصلي.»

ثانياً- الطريقة الحديثة:

ونعني بها طريقة جهاز الحاسوب (الكمبيوتر):

طريقة جهاز الكمبيوتر:

وهي من الطرق البارزة والمستحدثة في عملية التزوير، وقد استحدثت بعد سقوط النظام السابق، حيث لم يكن معمولاً بها قبل تلك الفترة، لصعوبة الحصول على بعض المواد المستخدمة في عملية التزوير هذه.

وتتطلب هذه الطريقة بالإضافة إلى جهاز "الحاسوب" و"السكرن"، توفير مواد أخرى ضرورية لإتمام عملية التزوير وبشكل متقن، ويمكن تفصيل عملية التزوير بما يلي:

أدوات التزوير: وتشمل كل من:

جهاز الحاسوب، جهاز السكرن، طابعة عادية، ورقة بيضاء (عادية)، فلم تصوير، مادة الدبلوفر نوع "A" و"B"، مصباح كهربائي أحمر اللون+مصباح ضوئي أصفر، مادة الـ"فكسل" المثبتة، مادة "الكاوجك"، جهاز يحوي أشعة فوق بنفسجية، مادة البنزين، فرشاة عادية، جهاز "فير" المجفف.

طريقة التزوير:

« يجري -بدايةً- إدخال صورة من الختم المراد تزويره إلى جهاز الكمبيوتر عن طريق جهاز إدخال المعلومات والصور الـ"السكرن"، حيث تظهر صورة الختم على شاشة الحاسوب، بعدها يتم طبع صورة الختم على ورقة بيضاء عبر طابعة عادية، (إلى الآن حصلنا على ختم موجود في ورقة بيضاء). نضع ورقة الختم على فلم التصوير -علماً إن فلم التصوير يتضمن وجهين؛ أسود، ووجه فاتح السواد- نضع الورقة على الوجه الأسود (تجري هذه العملية في الظلام)، يقوم بعد ذلك عامل التزوير بطبع الختم على فلم التصوير باستخدام مصباح كهربائي أحمر وآخر أصفر اللون، الآن وقد طُبع الختم على ورقة "الفلم"، يتم وضع الفلم -من جهة السواد الفاتح- في مادة "الدبلوفر"؛ وهي مادة ذو

رائحة مميزة تتكون من نوعين "A" و "B"، يخلط النوعان مع بعضهما. بعد وضع الفلم، يرج لفترة قصيرة، حيث يبدأ ظهور الختم بالتدرج وتتضح مميزاته* .

نستعمل مادة الـ"فكسل" -وهي مادة سائلة- لتثبيت الختم، حيث تستخدم مختبرات التصوير هذه المادة لتثبيت الصورة، بعد ذلك، يُعتمد إلى استخدام مادة تُدعى بـ"مادة الكاوجك"؛ وهي مادة بلاستيكية حمراء اللون، يوضع فوقها الفلم (الختم) ويترك في جهاز يحوي أشعة فوق بنفسجية لمدة "٢٠" دقيقة، نستخرج الختم وقد طبع على مادة "الكاوجك" البلاستيكية، يمرر بعد ذلك بمادة "البنزين"، ويغسل بفرشاة عادية لبيان ملامحه بشكل أفضل حتى يبرز شيئاً فشيئاً. ولأن المادة المستخرجة تكون رطبة نوعاً ما، توضع في جهاز "فير" لمدة قليلة حتى تجف ونحصل بعد ذلك على الختم المطلوب «. وبسبب التقنية العالية التي تتم فيها عملية التزوير هذه، فإنها الطريقة الفضلى للحصول على الأختام المزورة بالنسبة للمزورين، كما إنها تفي بالغرض الذي عملت من أجله وذلك لمطابقتها وبنسبة عالية جداً للمواصفات المطلوبة** .

٦- بيع الأدوية والعلاجات الطبية:

استحدثت بعد سقوط النظام السابق، مهنة بيع الأدوية والعلاجات الطبية، وأغلب من يزاول هذه المهنة، أشخاص لا يحملون الشهادة الجامعية. حيث تجد هؤلاء وقد بنوا لأنفسهم "أكشاك" كبيرة على شاکلة المحل أو الدكان في وسط السوق أو على جانب الرصيف، وبعضهم قد اتخذ من "الجنابر" وسيلته لعرض بضاعته هذه.

* - وهي تماماً كعملية "التحميض" المستخدمة في مختبرات التصوير عند طبع الأفلام والصور الفوتوغرافية.

** - تم الحصول على هذه المعلومات من قبل أحد العاملين الذين تمت مقابلتهم في مجال التزوير، وقد اكتفينا بذكر المعلومات المتوفرة لدينا، لما تحمله هذه المهنة من أسرار يكون من الصعوبة بمكان البوح بها لأسباب أمنية وقانونية.

وقد ازدهرت هذه التجارة بين أفراد "جاهلين" * ، لا يعرفون من هذه الأدوية والعلاجات سوى أسمائها، كما أقبل على ممارستها عدد كبير من الناس لما تجنيه من أرباح تخفف عنهم وطأة العيش المؤلمة. إضافة؛ إنّ لبائعي حبوب الهلوسة والمنومة أماكنهم الخاصة أيضاً، فهم يجلسون قبالة العيادة الشعبية الموجودة قرب السوق.

وتوجد إلى جانب ذلك، أسواق أخرى، فهناك -مثلاً- أسواق خاصة لبيع وشراء وتصليح أجهزة التدفئة والتبريد وبعض الأجهزة المنزلية الأخرى، ومحلات لبيع السجاد والحصير والإسفنج، وسوق خاصة للذهب، كما توجد سوق لتجارة السكائر وتصريف العملة، وتقع هذه السوق بالقرب من باعة المواد الغذائية، كالسكر والطحين والشاي عند بداية سوق مريدي، وقد احتل هؤلاء الباعة مساحة واسعة من السوق.

كما توجد سوق صغيرة للكتب وخصوصاً الكتب الدينية، ومما يلفت الانتباه هو كثرة المطاعم الشعبية ومطاعم الوجبات السريعة في سوق مريدي، فهذه المطاعم تنتشر في كل مكان في السوق، حيث تتوزع في بدايات ووسط ونهايات السوق. كذلك ينتشر وعلى طول سوق مريدي، باعة الحاجات القديمة والمستعملة، ومحلات بيع الألبسة الجاهزة والحديثة، وباعة الملابس القديمة والمستعملة (البالات)، وسوق للحلويات وأخرى للدراجات الهوائية.

الصفارة والدوّارة:-

يعتبر كلٌّ من "الصفارة" و"الدوّارة"، الرافد والمعين الذي لا ينضب بالنسبة لسوق مريدي، وتتميّز هذه الأعمال بأنها من المهن القديمة في (مدينة الصدر)، ويمكن

* - غير متخصصين في مجال العمل الذي يمارسونه.

تحديد البدايات الأولى لها في الفترات اللاحقة بعد تأسيس المدينة. حيث عمد أكثر الأهالي -آنذاك- والذين كانوا من الفلاحين المهاجرين في الانخراط لممارسة هذه الأعمال التي توسّعت أكثر فأكثر في حقبة الثمانينات، وانتشرت على نطاق واسع في منتصف عقد التسعينات وظروف الحصار الاقتصادي.

الصفارة:-

فئة تخصصت ببيع النحاس بعد تجميعه من عدة جهات، والبعض منهم استولى على أسلاك الكهرباء النحاسية وراح يتاجر بها في السوق، إذ يتم بعد ذلك صهرها في معامل صغيرة.

إنّ أغلب طرق "التجميع" تتم من خلال عمليات السرقة للأسلاك و"الكيبلات" الكهربائية الضخمة، وقد تكون عبر تجميع عدد من الأجهزة الكهربائية والمنزلية وتفكيكها لانتزاع ما تحتوي من "نحاس"، وذلك لتصفيته ثمّ بيعه. وليس ضرورياً صهر مادة النحاس هذه في المعامل أو المصانع الخاصة، فجلاً ما يجمعه "الصفارة" وهم عادة من الناس البسطاء- يتم بيعه إلى أصحاب المحلات أو الدكاكين (التجار) الذين بدورهم يعمدون إلى بيع "الأطنان" من هذه المواد إلى بعض التجار، وخاصة أولئك القادمين من المحافظات الشمالية (الحدودية) للبلاد لكي يتسنى لهم بعد ذلك تهريبه خارج القطر.

ويفضّل أكثر الأفراد هذا الصنعة عن باقي الأعمال الأخرى لأسباب عديدة، أهمها: الأرباح التي يمكن أن يجنيها بيع وشراء "الصفرة" * أو النحاس. فهو يتميز بارتفاع سعره قياساً بالمواد الأخرى كالحديد أو "الفافون"، أو "البلاستيك"، وارتفاع الأسعار هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع العائدات المادية له.

* - الصفرة؛ تسمية يستخدمها العاملون من الصفارة والدوّارة لمادة النحاس.

وقد انتشرت محلات بيع وشراء "الصفير" في مدينة الصدر في النصف الثاني من عقد التسعينات، وقد مورست هذه المهنة على نطاق واسع بين مختلف الفئات والشرائح داخل المجتمع، وأصبحت مهنة من لا مهنة له ولا عمل، وزاولها الكاسب والعاطل، العامل والموظف، والكبير والصغير.

ورغم الملاحقة القانونية لكل من يقف وراء هذه الأعمال أو المتاجرة بها، فإن ذلك لم يمنع أفراد المجتمع من مزاولتها. وقد زخرت الأسواق الشعبية في مدينة الصدر وخاصة سوق مريدي- بالأنواع المختلفة من المواد النحاسية المعاد تصنيعها، وقد أطلق على تلك المواد تسمية شعبية باسم "المواد المعادة"؛ وتعني كل مادة يُعاد تصنيعها محلياً، كالأواني المعادة والمصنوعة من النحاس، وحافظات "علب" المواد الغذائية النحاسية التي تتميز بمقاومتها النسيجية للصدأ، كذلك أدوات الطعام المختلفة.

وتعتبر الأسلاك الكهربائية، وأجهزة التكييف "الإركنديشن"، من أكثر الأنواع التي يتم من خلالها استخراج "الصفير" أو النحاس، وما لوحظ إنّ بعض من هذه الأسلاك لم يجر استخدامها من قبل، بمعنى إنها "أسلاك جديدة"، لم تستعمل من قبل الدوائر المعنية.

والوسيلة التي يتم عبرها استخراج مادة النحاس من الأسلاك الكهربائية هي:

أ- استعمال "شفرة" حادة تقوم بتقطيع العازل الكهربائي عن السلك الأصفر؛ وهي عملية طويلة ومعقدة.

ب- حرق الأسلاك الكهربائية لمدة لا تتجاوز (٣٠-٦٠) دقيقة -وهذا يعتمد على كمية المواد المحروقة- للحصول على الأسلاك الصفراء "النحاس" بسهولة، بعد نزع العوازل البلاستيكية عن طريق قطعة قماش، مثلاً.

وتحظى هذه الأعمال باستهجان ورفض اجتماعي، إن على المستوى الشعبي "الاجتماعي"، أو على المستوى الرسمي "القانوني"، فمن الناحية القانونية؛ تلزم الضوابط القانونية عقوبات صارمة لكل من يمارس هذا العمل، ويمكن تحديد أسباب الرفض الاجتماعي لها بما يلي:

- ١- إنّ مزاولة هذا العمل من بيع وشراء، يساهم في تخريب اقتصاد البلد، لكون أكثر هذه المواد "الصفّر" يتم تهريبها خارج البلاد، عن طريق الحدود وبصورة غير مشروعة، مما يتسبب في حدوث خسائر اقتصادية فادحة.
- ٢- الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبنية التحتية "الكهرباء"، من خلال سرقة الأسلاك و"الكيبلات" الكهربائية الضخمة ومحاولة تفكيكها وجعلها غير صالحة للاستعمال.
- ٣- التلوث البيئي الناتج عن حرق الأسلاك الكهربائية.
- ٤- تعتبر من الأعمال والنشاطات غير المشروعة اجتماعياً للأسباب الآتية الذكر. لذلك تقابل برفض اجتماعي عام من قبل كل الشرائح الموجودة في المجتمع.

الدوّارة:-

مجموعة تتعامل مع السلع القديمة التي تشتريها من البيوت بأسعار زهيدة تزوّد "سوق مريدي" بأكوام منها، حيث يتم تصليح ما يمكن تصليحه، أو الاستفادة من قطع الغيار التي يمكن انتزاعها.

يقول أحد الباعة في السوق: « إنّ معظم العاملين هنا من الباعة يعتمدون على ما يجمعه "العتاكة" من الأحياء السكنية الراقية ويعيدون تجديدها ثم عرضها على الأرصفة

«.

ويرجع سبب التسمية بـ"الدوّارة"، بأنّ هؤلاء العاملين "يدورون" بين المناطق والأحياء السكنية المختلفة لشراء بعض الحاجات والأشياء التي يمكن إعادة إنتاجها وتجديدها مرةً أخرى.

وهذه الحاجات تعني؛ كل شيء قابل لأن يُباع ويُشترى، حيث تشمل مختلف السلع والبضائع (غرف نوم، أجهزة كهربائية، أجهزة منزلية، قناني غاز، أكياس

الطحين والرز، زجاج العطور، لعب أطفال، مولّدات كهربائية، طبّاقات، علب الكارتون، الأحذية القديمة، الملابس القديمة، أواني النحاس و"الفافون"...الخ).

ويتم عرض هذه المواد بعد تجديدها في "سوق مريدي" التي تتميز بوجود محلات كثيرة لبيع أواني "الفافون" المنزليّة (المعادة)، وكذلك الأواني البلاستيكيّة (النائلون). ويتركز وجود هؤلاء الباعة في بدايات سوق مريدي من جهة "المستشفى" والتي تعرف بـ"منطقة الجوادر".

أما عملية الحصول على الحاجات والسلع القديمة، فإنها تتبع طريقتين:
أ- حيث يتم مبادلة سلعة أو حاجة معينة بمبلغ من المال، تبادل سلعة/نقود.
ب- التبادل يجري بين سلعة المشتري "الدوّار" وسلعة "البائع"، كأن تتم المبادلة بين كيس من الطحين، بمجموعة من الملابس القديمة، تبادل سلعة/سلعة.

وعلى عكس مهنة "الصفّارة"، فإنّ هذه الفئة من العاملين تحظى "بقبول اجتماعي". وعلى الرغم من إنها أحد إفرازات البطالة خلال فترة الحصار الاقتصادي فقد ساعدت تلك الأعمال الناس على تحمّل قسطاً كبيراً من أعباء المعيشة آنذاك، كما إنها حققت نوعاً من "التكامل الاقتصادي"، وذلك عن طريق إعادة ما تم إنتاجه- محلياً، لكي يغزو الأسواق، ويسدّ النقص الحاصل في السلع والبضائع، بسبب الحظر الدولي وما فرضته من عقوبات اقتصادية، أضرت بالاقصاد القومي للبلاد.

الخلفية الاجتماعية للباعة:-

تباين الباعة في عرضهم وبيعهم للسلع والبضائع، وقد امتهنوا حرفاً وصناعات كثيرة ومختلفة، تتناسب مع وضعهم الاجتماعي والثقافي، فكلّ منهم تخصص ببيع مواد ومنتجات سلعية تتوافق ومستواه الاقتصادي/المادي، حيث يشكل العامل

الاقتصادي -والذي يتمثل برأس المال- عاملاً مهماً في تحديد أصناف العمل ونوعيته بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في ممارسة البيع في السوق.

كذلك يعمل التكوين الاجتماعي/الثقافي للفرد على اختيار نمط العمل الذي ينبغي مزاولته، فنادراً -مثلاً- أن تجد بائع الخضار من أصحاب المعرفة أو التحصيل العلمي والشهادات الجامعية، كما إنَّ أغلب من يمارس هذا العمل هنَّ من النساء (الأميات) اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة.

لذلك فإنَّ هذا النمط من العمل يمتاز بأنه أقلُّ شأنًا ومرتبَةٌ -وإنَّ كان يدر على صاحبه أموالاً طائلة -من بعض الأعمال الأخرى، مثل الأعمال التي تمارس مهنة تجارة الأجهزة الكهربائية المنزلية، وتجارة السجاد والأثاث المنزلي، وتحظى هذه الأعمال -عادة- بقبول اجتماعي كبير، كما يصنف كل من يزاولها من فئة التجار وأصحاب رؤوس الأموال في السوق، إضافةً إلى إنَّ هذا النوع من الأعمال يقتضي معرفة واسعة بأنشطة السوق وحركة التجارة وعمليات البيع والشراء والتعامل وأذواق المستهلكين.

كما يعطي تباين المعروض السلعي في السوق، مؤشرات حول مدى إشباع الحاجات الأساسية للمستهلك، وإقباله على تلك المنتجات. حيث يقصد الباعة إلى عرض السلع والمواد التي تتفق ورغبات المستهلك وقدرته الشرائية، واضعين بنظر الاعتبار حيثيات (عادات وتقاليد) المجتمع وما يتسم به من طابع شعبي.

كذلك ترتبط أسواق المبيعات المختلفة في السوق ارتباطاً وظيفياً مع بعضها البعض، وتتداخل مهمة هذه الأسواق إلى حدٍ كبيرٍ في إشباع حاجة المستهلك، بحيث تعمل هذه كسلسلة يكمل إحداها الأخرى، وكلها تصب في توفير الحاجات الضرورية للإنسان، من توفير الغذاء، وصنع الآلات والأدوات ومقتنيات الحياة الأخرى.

يضاف إلى ما تقدم، فإنّ للباعة أساليبهم الخاصة في التعامل مع المستهلكين، فلكل عمل طريقته المناسبة في كسب المشتري واستغلاله، كما إنّ لكل بضاعة عاداتها وتقاليدھا في العرض والتعامل.

فنرى -مثلاً- بعض الباعة يعمدون إلى توفير كل ما يحتاجه المتسوق من أجل كسبه كزبون دائم، كذلك فإنّ أسلوب "البساطة" في التعامل وإظهار بعض من محاسن الكلام، وقدرة البائع على تحمل تعامل المشتري الطويل والممل، يخلق له زبائن كثيرين، لا ينفكوا في التردد عليه في كل مرة يقصدون بها السوق.

كما يستخدم عدد من الباعة أسلوب "الإجبار الخفي"، أو غير الظاهر، أو ما يسمى بـ "أسلوب الترغيب"، فالبائع ومن خلال ترغيبه للمشتري بجودة البضاعة أو السلعة المعروضة ومميزاتها، يجبر المشتري -وبشكل غير متعمد- على اتخاذ قرار الشراء.

إنّ أكثر قرارات الشراء يتم اتخاذها داخل المحلات أو المتجر، وإنّ المتسوقين يحددون السلع التي يرغبون بشرائها خلال لحظات.

ويوجد إلى جانب ذلك؛ أسلوب "تبادل العلاقات"، فحسن التعامل وقوة الاتصال بين الطرفين تعتمد على مفهوم "التبادل في العلاقات"، وهذه القاعدة قائمة في التجارة بين البائع الذي يعطي سلعة، والمشتري الذي يعطي نقوداً.

إضافةً؛ إلى أسلوب الغش والمراوغة واستغلال المشتري، وأساليب التزوير في البضاعة التي يستخدمها الباعة في السوق.

وبذلك يلعب التكوين الاجتماعي-الثقافي-الاقتصادي دوراً بارزاً في اختيار نوع العمل ونمط ممارسته ونوعية البضاعة المعروضة.

المشترك الاجتماعي والسلوكي للباعة:-

يرتبط الباعة فيما بينهم بعلاقات اجتماعية، وإنّ هذه العلاقات تعتمد على طبيعة العمل أو المهنة، أي التقارب المهني، كما تعتمد على التقارب الايكولوجي

بين الباعة أنفسهم وإن اختلفت وتباينت أعمالهم. وتتطور هذه العلاقات من علاقات داخل السوق إلى علاقات تشمل المجتمع الأكبر.

ونظراً لتنوع النشاطات، فإنّ ثمة جماعات من الباعة، يمارسون نفس الأعمال، فهناك باعة المواد الغذائية، وباعة السكائر، باعة الأجهزة المنزلية، باعة النشاطات غير المشروعة، كالبضاعة المغشوشة والتزوير وغيرها. ولكل فئة من هذه الفئات علاقاتها التي تميّزها عن بعضها، ولها سلوكها الاجتماعي الذي يختلف من مجموعة إلى أخرى.

فتجد -مثلاً- إنّ السلوك الاجتماعي والأخلاقي لباعة الكتب الدينية، يختلف تماماً عن السلوك الاجتماعي لجماعات التزوير أو باعة الأسلحة المحظورة (قانوناً). فأخلاقيات المهنة تفرض على الباعة نوع من السلوك يتوافق ونمط العمل الذي يُمارس.

فالنشاطات المحرّمة أو غير المشروعة، تعني أنّ كل من يمارس هذا العمل، أو يزاول هذه المهنة هو شخص خارج عن الضوابط الشرعية ويتحدى النظام القانوني. ولهذا فإنّه غير آبه بالمحددات القانونية والشرعية، وهذا -بدون شك- يعطي انطباعاً أولياً عن الجانب الأخلاقي والسلوكي لهذه الجماعات وعلاقاتها فيما بينها. كما يحدد سلوكهم هذا طبيعة علاقاتهم وتعاملهم مع المستهلكين.

فالسوق -إذن- مجال واسع تنعكس من خلالها القيم الحقيقية للأشخاص من الباعة والمستهلكين، اعتماداً على نوع وطبيعة العمليات الاقتصادية الجارية فيها. فتكشف -إلى حد كبير- المبررات الأخلاقية والسلوكية للأطراف المشاركين وخاصة الباعة، حيث يتميّز هؤلاء من أصحاب النشاطات غير المشروعة بضعف الدافع الديني، أو الأخلاقي أو القانوني، كما إنهم أكثر استهتاراً بالقيم الاجتماعية، حيث يحترف هؤلاء عمليات النصب والاحتيال و"غبين" الآخرين وسيلة من أجل الوصول إلى غاياتهم وأهدافهم؛ (الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح).

وتتسبب الأعمال والنشاطات غير المشروعة بأضرار اقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية، كما أنّ لها تأثيرها على بنية المجتمع جزاء تلك الأضرار الناتجة -مثلاً- عن عمليات التزوير وبيع الأسلحة أو الأدوية، أو بيع البضاعة المغشوشة أو عمليات الغش الغذائي التي أصبحت ظاهرة متفشية في الأسواق العراقية وخاصة الأسواق الشعبية منها وما ينجم عنها من مشكلات تصيب الفرد والمجتمع.

على عكس باعة النشاطات والبضائع المشروعة، فطبيعة العمل أو التعامل تُحدّد وفقاً للمعايير القانونية والمجتمعية، كما إنّ لكل سلعة أو بضاعة أسعارها المعينة، بحيث لا ينتظر من هؤلاء الباعة أية محاولة للغش أو النصب أو الاحتيال، وإنّ المتسوّقين يشعرون بأنهم أكثر اطمئناناً في التعامل معهم* . ولهذا؛ فإنّ لكل مجموعة ما يميّزها من ناحية العلاقات والسلوك والأخلاق.

ثانياً- المتسوّقون: SHOPPERS

مرؤاد السوق، الذين تتحقق من خلالهم العمليات التجارية، من تعامل وبيع وشراء، وهم الفئة الثانية في التكوين الموروفولوجي للسوق. حيث يشكل هؤلاء مع الباعة، الشروط الضرورية لقيام الأسواق، لما لها من دور كبير في حركتها التجارية، وتنوع المنتجات والسلع واختلافها.

* - لا يمكن الجزم بأنّ أفراد كل مجموعة من الباعة لهم نفس السلوك، بحيث يظهرون وكأنهم شخصية واحدة. فهناك -مثلاً- عدد من باعة الألبسة الرجالية الجاهزة (وهي من النشاطات المشروعة)، يقصدون غش زبائنهم عن طريق استبدال بعض الماركات التجارية بأخرى من أجل تصريف سلعهم وبضائعهم.

وتتميّز الأسواق الشعبية -عموماً- بكثرة المتسوّقين، وازدحامها وإقبال الناس عليها، لما تقدّمه هذه الأسواق من خدمات لإشباع حاجاتهم الأساسية. حيث إنّ تنوع البضائع، وتمايز المنتج السلعي للبيع، يقصد منه تباين المشترين واختلافهم للسوق. وقد أعطت هذه الميزة للأسواق المعروفة بطابعها الشعبي، حركة دعوية لا تنقطع، كانت مقصد المستهلكين الذين وجدوا فيها كل ما يتعلق بأذواقهم من مقتنيات وحاجات.

كما إنّ لإيكولوجيا السوق دورها الواضح فيما يتعلق بثقافة المستهلكين والباعة أنفسهم، وكل هذا يدخل في مهمة تحديد نوع المعروضات والمنتجات التي تشكل تجارة السوق وحركتها الدائمة. فتوسط السوق -مثلاً- المدينة، أو وجودها في طرف الأحياء السكنية، أو في منطقة منعزلة أو مجتمع مفتوح، كل ذلك يؤثر على نوعية البضائع المنتقاة في السوق لما ينسجم ويتلاءم مع ثقافة الأفراد المتبضعين، كما يعطي ذلك، رؤية ثقافية/اقتصادية للباعة لعرض السلع والمواد التي تتواءم ورغبة المستهلكين.

وسوق مريدي، مثالاً بينّ لسوق شعبي كبير متنوّع في بضاعته وسلعه، وباعته ومستهلكيه. فعلى الرغم من توسطها المدينة، فإنّ رواد السوق يتوزعون من داخل وخارج المنطقة التي يتواجدون فيها، فيقصدونها المتسوّقون من الأحياء المجاورة للمدينة، وتتمايز هذه الأحياء فيما بينها تمايزاً طفيفاً. كما إنّ لمدينة الصدر خصوصيتها الثقافية والاقتصادية، على الرغم من تأثر بعض فئاتها بثقافة المناطق المجاورة للمدينة.

ويرجع الإقبال المتزايد لورود السوق، بأنها تلبّي كافة احتياجات ومتطلبات المستهلكين ومن مختلف الفئات والمناطق داخل المدينة وخارجها، وهذا يعني إنّ لسوق مريدي روادها من متسوقي الداخل والخارج.

مستويات الدخل* :

تعتبر مدينة الصدر من أكبر المدن الشعبية في العاصمة بغداد حيث تمتاز بارتفاع ملحوظ في عدد سكانها، وتدني مستويات العيش ووجود البطالة، كذلك تتفرد هذه المدينة بكثرة الأسواق الشعبية فيها وأبرزها "سوق مريدي"؛ التي يؤمها المتسوقون من كل مكان داخلها. وبالرغم من إن المدينة تسودها ثقافة واحدة، إلا إن ذلك لم يمنع من تواجد خصوصيات (ثقافية واجتماعية واقتصادية) بين أبنائها. ويظهر ذلك بوضوح لدى السكان الذين يتواجدون في القطاعات الحدودية للمدينة وتأثرهم بسكان المناطق الأخرى.

إن تفاوت سكان المدينة في مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وإن كان أغلبهم ينتمون إلى مستويات فقيرة- قد انعكس وبشكل واضح على طبيعة اقتنائهم للحاجات والبضائع ومستوى شرائهم لها اعتماداً على مستويات الدخل والحالة الاقتصادية.

وتتوقف العلاقة بين المشتري والبضاعة التي يرغب في شرائها على جملة عوامل اجتماعية واقتصادية ودينية. حيث تعكس هذه المحددات ثقافة المستهلك في اختيار البضائع والسلع واقتناء الأجود منها.

فأصحاب الدخل المنخفضة -مثلاً- يقصدون أسواق "البالات"، أي باعة الملابس القديمة والمستعملة، بدلاً من شراء هذه الملابس من محلات الألبسة الجاهزة، فملابس "البالات" تتميز بانخفاض أسعارها وتدني درجة جودها. كذلك تعكس الثقافة الدينية، رغبة المستهلك في شراء الأقراص الليزرية ذات الطابع الديني واقتنائهم لها. كما إن الكثير من الفئات العمرية المتوسطة، رغبتها في البحث عن كل ما هو جديد ومتطور، لذلك نرى تهافت الأفراد في (مرحلة المراهقة

* - يُقصد بذلك؛ مختلف الشرائح الاجتماعية في مدينة الصدر.

والشباب) على اقتناء الأجهزة الحديثة، كأجهزة الحاسوب والموبايل، إضافةً إلى ذلك؛ فإنَّ أكثر المتسوّقين من أفراد المدينة يعنون -في شرائهم للحاجات والسلع- الباعة من أصحاب "البسطيات"، بدلاً من الولوج إلى المحلات التجارية الكبيرة، مخافة من السعر المرتفع الذي لا ينسجم مع دخلهم ومستواهم المعيشي.

يتبيّن لنا، إنّ لكل بضاعة في السوق مستهلكوها، سواء كانت من البضائع القديمة المستعملة أو الجديدة الطارئة على السوق. وكما قلنا -فإنّ تنوّع السلع والمنتجات راجع إلى تباين رغبة المستهلكين وأمزجتهم ومستواهم الثقافي والاقتصادي.

متسوّقوا الخارج* :

مُناز (سوق مريدي)، بأنها سوق يقصدها المستهلكون من الأحياء والمناطق المجاورة للمدينة، كما إنها قبلة للمتسوّقين الذين يقطنون في المناطق المختلفة وسط العاصمة بغداد. وليس من قبيل المبالغة إذا قلنا؛ بأنها محطة ومكان المشترين القادمين من المدن والمحافظات الأخرى.

حيث تعمل السوق على تزويدهم بكل ما يحتاجونه من مواد وآلات وأدوات بعضها محلي، وبعضها الآخر مستورد، وبذلك تعتبر (سوق مريدي)، مكاناً يلتقي فيه المستهلكون المتباعدون جغرافياً وثقافياً.

كما إنّ لكل فئةٍ من المتسوّقين حاجاتها وثقافتها للتبضع، حيث إنّ أكثر القاصدين للسوق من المناطق البغدادية يردون أسواق الصناعات والحرف وباعة المحلات التجارية، للحصول على البضاعة المناسبة منها، كأسواق الأخشاب والتنانير المعدنيّة، ومحلات بيع أجهزة التدفئة والتبريد (مبردة، إركنديشن)، فعلى

* - وهم المتسوّقون الذين يأتون السوق من المناطق والأحياء السكنية المجاورة للمدينة، وكذلك من المناطق البعيدة عنها.

الرغم من ارتفاع أسعار هذه السلع عند أهالي المدينة نسبياً، إلا إنها تمتاز بأسعارها المناسبة عند سكان المناطق الأخرى.

بينما يكون تواجد المتسوقين من خارج بغداد عند باعة الأدوات الاحتياطية، وقطع الغيار، فعند هؤلاء يجدون ضالّتهم بين ركام ونفايات السوق هذه. والمثير؛ إنّ السوق لم تعد مقتصرة على الباعة والمشتريين فقط، بل إن كثيراً من روادها يتوجهون إليها لغرض التمتع أو التجوال بين أركانها وزواياها، لما تضمه محالها أو تعرضه من سلع مختلفة ومتنوعة وزهيدة الثمن بالقياس إلى نظائرها في أسواق أخرى.

الخلفية الاجتماعية للمتسوقين:-

تتوقف أهمية التفاعل الاجتماعي والاقتصادي في السوق على جملة عوامل منها؛ طبيعة أو نوعية ثقافة المتبضعين، والحالة الاقتصادية للمتسوق، وخلفيته الاجتماعية والثقافية. وتُحدّد تلك العوامل نوع الحاجات والبضائع التي بالإمكان اقتناءها، كذلك الطرق والأساليب التي تتوافق وسلوكهم الاجتماعي وبالتالي انسجامها مع آرائهم الاقتصادية.

ونظراً لأهمية هذه العوامل، كان لا بد من تناولها وبشيء من التفصيل.

١- الخلفية الثقافية: THE CULTURAL SETTING

يُظهر المتسوقون الذين ينتمون إلى فئة ثقافية معينة سلوكاً متشابهاً، فالأشخاص الذين يتصفون بـ"التدين" -مثلاً- يردون أسواق الكتب الدينية أو محلات بيع الأقراص الليزرية ذات الطابع الديني من "محاضرات وقراءات وحسينيات"، ولا تطأ أقدامهم الأسواق الأخرى التي يتواجد فيها الأشخاص الذين يتعاملون بالتزوير أو السلاح أو أسواق الحمام.

وعلى الضد من ذلك الأشخاص الذين لا يلتزمون بالضوابط القانونيّة أو الشرعيّة، فإنهم -عادة- ما يقصدون التعامل مع البضائع والسلع المتميّزة بعدم مشروعيتها، فتجدهم وقد تجمعوا أمام "بسطيّات" الأسلحة أو "جنابر" التزوير، كما إن البعض منهم لا ينفك أن يتعامل "بيعاً وشراءً" بالبضائع المغشوشة أو المسروقة، سواء علموا بمصدر تلك السلع أو لم يعلموا، فالغاية أو الهدف؛ هو تحيقي الربح المادي عبر ذلك التعامل.

وهذا يعني إنّ القيم الدينيّة والثقافية تتحكم -إلى حد ما- بميول ورغبات المستهلكين من الإقبال على تلك السلعة أو تركها انسجاماً مع المعايير الاجتماعية العاملة كمحددات للسلوك الإنساني وخاصة في المجتمعات ذات الطابع الشعبي أو المحافظ.

كما تعكس تلك الحاجات الطبيعة الثقافية للفئات المختلفة، فكل له ميوله وحاجاته واهتماماته التي تتنوع من فئة إلى أخرى، بناءً على تركيبة السوق والمبنيّة على أساس الاختلاف والتمايز في السلع والبضائع، لإشباع الحاجات المتنوعة للأفراد في المجتمع.

إن قدرة البائع على توقع حاجات المستهلك، يدلُّ على إدراكه لثقافة وذوق المستهلكين ومستوى اختيارهم وتفضيلهم الاقتصادي لهذه البضاعة أو تلك.

يضاف إلى أنّ هناك سلعاً وحاجات تتلاءم مع رغبات بعض الفئات العمرية دون غيرها، فكل فئة لها ميولها في اختيار الحاجات التي تتناسب مع أعمارها كمستهلكين، فالرجل المسن لا يميل إلى شراء لعب الأطفال، كما إنّ الصغار لا يأمنون بغيرها، وإنّ لكل من المرأة والرجل مقتنياته وحاجاته، فتجد النساء -مثلاً- يردن باستمرار أسواق العطور والكماليات ومحلات العطارة "الأعشاب" فضلاً عن أسواق الخضار والمواد الغذائية خاصةً عندما تكون المرأة مصدر التسوّق في البيت.

بينما تتنوع اهتمامات الرجل بين أسواق الملابس ومحلات الـ(CD)، والموبايل والأجهزة المنزلية والكهربائية وغيرها.

٢ - العامل الاقتصادي : THE ECONOMIC FACTOR

تعمل طبيعة التعامل الاقتصادي ورغبة المستهلكين على الحالة الاقتصادية لهم، حيث يحدد مستوى الدخل المعاشي نوع الحاجات والبضائع التي يمكن اقتناءها والتي تتفق وآرائهم الاقتصادية، كما يؤثر العامل الاقتصادي على رغبة المتسوقين وتفاعلهم مع هذه السلعة أو تلك بما يتناسب والقدرة الشرائية للمستهلك، وبذلك يعمل الجانب الاقتصادي كفاعلية مؤثرة على طبيعة التفاعل الاجتماعي بين الأطراف في السوق (البائع / المشتري) مما ينعكس بدوره في بناء العلاقات الاجتماعية بينهم.

وتتنوع (سوق مريدي)، كسوق للحاجات المتنوعة، بين محلات تجارية كبيرة (محلات بيع وتجارة الأجهزة المنزلية، ثلاجات، مبردات هواء، تليفزيون، تجارة السجاد، تجارة الأخشاب)، وأخرى تحوي سلعاً وحاجات بسيطة تتميز بانخفاض أسعارها وتدني مستوى جودتها، وبين محلات وأسواق أخرى للتصريف اليومي، كأسواق الخضار والمواد الغذائية والحلويات.

ويرتبط هذا التنوع بذوق ورغبات المستهلكين، كما أنها تتوقف على الدخل الاقتصادي (المعاشية) لهم، وبذلك يقف العامل الاقتصادي عقبة أمام المستهلكين فينعكس على سلوكهم الاقتصادي داخل السوق. فأصحاب الدخل المنخفضة يلجأون إلى شراء حاجات تتناسب مع وضعهم المعاشي بالرغم من رداءة هذه السلع قياساً بالمعروضات الأخرى التي يقصدها ذوي الدخل العالية من الموسرين والتي تتفوق عليها نسبياً من ناحية الجودة والمتانة.

وباختصار؛ فإنّ الخلفية الاقتصادية تعمل تأثيراتها على مستوى السلوك الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل وخارج السوق.

٣- الخلفية الاجتماعية: THE SOCIAL SETTING

على الرغم من الثقافة العامة التي تسود الشرائح المختلفة في "مدينة الصدر"، إلا إن ثمة تمايزات فرعية بين أبناء المدينة توفر نوعاً من الاختلافات في جوانب الاهتمام فيما بينهم.

ويظهر ذلك بوضوح في بعض مناطق المدينة وتحديداً في الأحياء المحيطة بها، وتأثير سكان تلك الأحياء السكنية بالمناطق القريبة والملاصقة لها، فمثلاً؛ تتصف الأحياء السكنية الواقعة في شرقي مدينة الصدر والمحاطة بالسدة الترابية وبعض الأحياء الفقيرة مثل (حي المعامل وحي طارق) بالبساطة وضعف الحالة المعاشية، كما إن أغلب هؤلاء لا يحملون الشهادات الجامعية، أو مراكز اجتماعية أو وظائف في مؤسسات ودوائر الدولة، وإنّ جلهم من الأفراد "الكسبة" الذين يمارسون أعمالاً حرة. كما إنّ سكان تلك الأحياء المجاورة هم في الأصل من أهالي "مدينة الصدر" حيث هاجروا منها بعد أن ارتفعت الكثافة السكانية داخل المدينة. إضافةً إلى الأصل الاجتماعي الذي يميّز هؤلاء فمعظمهم من الفلاحين المهاجرين من المناطق الجنوبية من البلاد وتحديداً من محافظتي البصرة وميسان.

أما الأحياء السكنية الواقعة في الجهة الجنوبية الغربية من المدينة فلها خصوصياتها التي تميّزها عن سكان المناطق الأخرى، وخاصة المناطق التي تقع في الجهات الشرقية والشمالية من المدينة. فهناك حي كامل يطلق عليه "حي الأكراد"، حيث إنّ أكثر سكان ذلك الحي من "الأكراد" الفيليين الذين هاجروا إليها من المناطق الشمالية بعد تأسيس مدينة الصدر وحطوا رحالهم فيها.

ولهذه الفئة من مجتمع المدينة عاداتها وتقاليدها الخاصة والتميّزة عن باقي سكان مدينة الصدر، إضافةً إلى تأثير هؤلاء بسكان الأحياء الأخرى مثل "حي الأمانة، والطالبية، وحي جميلة، والحبيبية". كما يتمتع السكان في هذه المناطق بدرجة من التعليم والتحصيل الدراسي.

وبسبب اختلاف الواقع الاجتماعي لأبناء المدينة الواحدة* ، فإن لكل فئة أو شريحة تفضيلاتها واهتماماتها بما ينسجم مع الخلفية الاجتماعية والثقافية لكل منهم. فيتطلع -مثلاً- بعض السكان من ذوي المراكز الاجتماعية المرموقة إلى اقتناء كل ما هو جديد، والعزوف عن السلع والبضائع القديمة، حتى وإن اختلفت متانة وصلاحية السلع الجديدة -نسبياً- عن مثيلاتها من السلع والبضائع القديمة. فعلى سبيل المثال؛ وخلال فصل الصيف، وبعد دخول "مبردات الهواء" الإيرانية الصنع وانتشارها في السوق، أقبل الكثير من المتسوقين عليها لأجل شرائها وبأسعار مرتفعة لما تتمتع به من جودة عالية. إلا إن هناك أنواع من الصناعات المحلية تفوقها بكثير.

فالإقبال على شراء كل ما هو جديد، والعزوف عن كل ما هو قديم، هي القاعدة التي يتبعها بعض من أصحاب الدخل العالية والمركز الاجتماعي العالي من أجل الحفاظ على "السمعة الاجتماعية" التي يتمتعون بها. وبذلك يلعب الواقع الاجتماعي والفئوي للجماعات المتميزة دوراً ملحوظاً في تحديد عمليات التفاعل المستمرة بين البائع/السلعة/المشتري.

إضافة إلى ما تقدم؛ فعلى الرغم من الاختلاف الحاصل في أفكار ورغبات المستهلكين وتباين مستوياتهم الاقتصادية، إلا إنهم يظهرون إلى حد كبير ارتباطهم الاجتماعي من خلال اتخاذهم مواقف متشابهة تجاه مجريات السوق؛ بمعنى إن المتسوق يتحكم -أحياناً- بنوعية ما يعرض في السوق من سلع وبضائع، فتفضيله الاقتصادي لهذه السلعة أو تلك يعني استمرار الباعة على عرضها في السوق، للإقبال المتزايد عليها من قبل المستهلكين. وترجع تلك المواقف الموحدة، أما لأسباب

* - هذا لا يعني أن ثمة اختلافات جوهرية بين أبناء مجتمع المدينة الواحدة، فالمجتمع تسوده ثقافة واحدة، وفحوى الاختلاف راجع إلى التفاوت النسبي في الأوضاع الاقتصادية والمراكز الاجتماعية.

تتعلق بنوعية (Quality) البضائع المعروضة من حيث رداؤها أو جودتها، أو لأسباب تعود إلى طبيعة الأسعار (Prices) أو ثمن تلك المعروضات. ولا بد من ذكر، إن تلك المواقف (Attitudes) التي يتخذها المتسوقون قد لا تكون مقصودة، بمعنى؛ أن يجري نوع من "التحالفات" يؤدي إلى توحيد موقفهم هذا، وإنما يعود إلى الطبيعة المنطقية والذهنية لكل شخص فتجعل كل واحد منهم يظهر نفس الشعور بارتفاع أو انخفاض الأسعار لهذه السلعة أو البضاعة مما يؤدي إلى تشابه مواقفهم.

كذلك تحدد نسبة إقبال المتسوقين لهذه السوق أو تلك، بناءً على أهمية السوق وما يتم عرضه فيها من البضائع، فأسواق المواد الأساسية -المواد الغذائية عموماً- تشكل مصدر استهلاك يومي للأشخاص، عكس الأسواق الأخرى التي تقل فيها حركة ونشاط المتسوقين الذين لا يقصدونها إلا عند شعورهم بالحاجة إليها. فتنوع البضائع -في السوق- واختلافها، يعني تنوع اهتمام المتسوقين واختلافهم.

قطاع (٣٩)	٦٠ -٦١	قطاع (٣٢)	٦٣*	قطاع (٣٤)
-----------	--------	-----------	-----	-----------

ملا	مبردات الهواء	السجاد والإسفنج		محلات ودكاكين متنوعة	محلات بيع الفافون والنايلون		محلات موبيليا	المنتزه والبريد	مستشفى الإمام علي (ع)	
باب	بسطيات وأكشاك لبيع الألبسة الرياضية			بسطيات الفواكه والخضار		أفراس ليزرية	شارع الجواهر			
التالفة	بسطيات لبيع المواد الكهروأئية		↑	سوق الطيور والدجاج	سوق السمك والفواكه والخضار	جنابر السكائر والصيرفة				
ميردادات الهواء	مسجد الإمامين العسكريين (ع)	محلات الأجهزة الكهربائية	بسطيات للمواد الاحتياطية	والدر احات الهوائية	محلات متنوعة	محلات الأقمشة	باعة الحلويات	سوق الذهب والمواد الغذائية	محلات ودكاكين متنوعة (خياطة، حلاقة، تصوير، موبايل).	
قطاع (٤٠)			قطاع (٤٠)				قطاع (٤٣)			

مخطط رقم (٣) يوضح أنواع المهن والأعمال في

سوق مريدي

*****المبحث الثاني*****

*** التشكل الاجتماعي والتراخي للسوق ***

تلعب الأسواق الشعبية دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية، لكونها تلبي حاجة الإنسان للتفاعل مع غيره، وحاجاته للتفاعل الاقتصادي لإشباع حاجات ومتطلبات حياته المادية. فهي محيط يتم فيه تنظيم حياة الناس، يتفاعل بعضهم مع بعض وفق مجموعة من القواعد العرفية وتقاليد عمل (**Customary Ways**) متفق عليها، تهدف إلى تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع السوق.

ويعمل التنظيم الاجتماعي في السوق إلى تحقيق نوع من التفاعل الاجتماعي الايجابي بين المتفاعلين أنفسهم، فالأسواق الشعبية ذات الطابع التعايشي ومنها (سوق مريدي)، ترتفع فيها درجة هذا التفاعل للاحتكاك المباشر بين وارديها وبينهم وبين الباعة أنفسهم.

ويظهر الوجه الاجتماعي للسوق بما يتيح للفرد من حرية في انتقاء سلعه وبضائعه، مما يخلق فرصة للحوار والتفاعل، أكثر مما تتيحه المحلات المنفردة. كما إن طبيعة العمل في هذه السوق، تُوجد صلات ترابط اجتماعية بين أصحاب السلع والبضائع المتشابهة، كذلك يعمل التجاور الإيكولوجي بين الباعة على إيجاد تلك الصلات أكثر من ترابط باعة السلع والبضائع غير المتشابهة.

وتتأسس على خلق فرصة الحوار بين البائع والمستهلك، علاقة اجتماعية تتجاوز روابط العمل فيما بينهم، بحيث تبدو صفة الـ"اجتماعية"، الغالبة على علاقاتهم، وهذا ينطبق على مجال عمل الباعة والمستهلكين في السوق.

وتتجلى الروابط الاجتماعية بصورة واضحة عبر صلات القرابة التي تظهر في السوق فنرى الأقرباء يعمدون إلى تنظيم أنفسهم بحيث يتواجدون في مكان يجمعهم

مع بعضهم البعض، بمعنى أنّ التقارب البيولوجي يُحرز حالة من التجاور الفيزيقي بين الباعة، وإن اختلف المعروض السلعي لهم. فأغلب الباعة من أصحاب المحلات -مثلاً- تجدهم يعملون على تحقيق فرصة عمل في السوق لأقاربهم، أما للعمل معهم، أو السماح لهم بأن يشغلوا مساحة صغيرة بالقرب من محلاتهم (كشك، جنبر) لغرض ممارسة البيع.

كذلك ينحصر اختيار أصحاب المحلات التجارية الكبيرة في السوق لذويهم من الدرجة الأولى للعمل معهم من الأبناء والأخوة. ويرجع ذلك إلى جملة أسباب، منها؛ ارتفاع درجة الثقة بين الأقرباء أنفسهم، وحرص ذوي الأرحام في المحافظة على المال الخاص الذي يتمثل برأس مال التجارة والذي يعتبر مصدر الرزق والعيش لهم. بالإضافة إلى المصلحة المشتركة التي تربط الأقرباء فيما بينهم وحفاظهم على سمعة العمل الذي يمارسونه.

كما يقصد الأقرباء من المستهلكين ذويهم من الباعة، وقد تكون هذه الظاهرة منتشرة في كل الأسواق الشعبية في مدينة الصدر. وعادةً ما يقوم الباعة من طرفهم باقتناء السلع والبضائع الجيدة لأقربائهم وبأسعار أقل نسبياً من الثمن الحقيقي* . إلا إن هذه الأمر لا يتعلق بالقرب من نوع (الزبون الدائم)، وإنما يرتبط بالأقرباء الذين لا يترددون بكثرة، وسبب لجوء ذوي الأرحام إلى أقاربهم من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة- هو إيمان هؤلاء المستهلكين بجودة البضاعة التي يحصلون عليها وعدم إمكانية الغش فيها، وهذا ينطبق على مختلف الأعمال التي تمارس في السوق.

يقول أحد الباعة في السوق: « في كثير من الأحيان يجتمع الأقرباء من الباعة مع بعضهم البعض بحيث يتواجدون سوية في مكان العمل، سواء كان يمارسون نفس العمل في

* - يذكر الدكتور أحمد أبو زيد في كتابه البناء الاجتماعي، إن الناس في مجتمع "التيف" كانوا يكرهون أن يبيعوا إنتاجهم في السوق لأقربائهم أو أصدقائهم لأن هذا يؤثر تأثيراً كبيراً في قيمة أو سعر هذه السلعة.

السوق أم يختلف عملهم نسبة إلى نوعية البضاعة المعروضة، أما المستهلك فإنه عادة ما يرغب في أن يتعامل مع الباعة الذين تربطه بهم علاقات وصلات قرابة مهما اختلفت جودة ودرء السلع المعروضة، كذلك الأصدقاء يحاولون العمل قريباً مع بعضهم البعض».

واستناداً إلى كلام احد المبحوثين الذين تمت مقابلتهم، فإنّ هذه الصلات أو العلاقات في التعامل خلال العمل يمكن أن نطلق عليها بأنها نوع من "الالتزام القرباني" **Kinship compulsion**، هذا الالتزام الذي يظهر أثناء عمليات التفاعل المستمرة بين الباعة أنفسهم من جهة وبينهم وبين المستهلكين من جهة أخرى.

وبذلك يعمل هؤلاء الأقرباء "زبائن دائمين"، أو ما يسمى بلغة السوق بـ"المعميل"؛ وهو الزبون الذي يكون كثير التردد والتسوق والذي تربطه علاقات اقتصادية واجتماعية معينة مع أحد الباعة في السوق. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الأمر لا ينحصر بالأقرباء وإنما هناك عدد من "الزبائن" أو المستهلكين من خارج المجموعة القربانية، وقد تكون القرابة نتيجة لها، كما أخبرنا أحد الباعة في السوق الذي كانت تربطه علاقة اقتصادية واجتماعية مع صاحب دكان قريب منه، وكيف تطورت هذه العلاقة إلى "علاقات عائلية" فيما بينهم، من خلال رباط "الزواج".

كذلك يظهر التشكل القرباني في السوق من خلال دأب الأقرباء على ممارسة مهنة معينة، وقد تكون هذه المهنة سبباً في التعريف بهم وتمييزهم عن غيرهم، كما إن تسمية الكثير من العوائل جاءت نتيجة ممارستها مهنة أو حرفة محددة مثل "الحداد، النجار، العطار،... الخ". كما توجد في (سوق مريدي) أسواقاً وفروعاً خاصة تسمى بأسماء العشيرة أو القبيلة التي ينتمي إليها الباعة، كأن يتخصص بعض أفراد عشيرة السواعد -مثلاً- في بيع السكاثر أو السكر والشاي، أو أن يبيع اللحوم قد يقتصر على أفراد عشيرة البهادل؛ وهكذا.

والجدير بالذكر؛ ثمة علاقات اجتماعية تلعب دوراً كبيراً في التنظيم الاجتماعي للسوق، لا تقل عن أهمية العلاقات القربانية، وهي علاقة "الصدقة"، حيث يحاول

الأصدقاء العمل مع بعضهم البعض، كما يعمل هؤلاء الأصدقاء من الباعة على إيجاد نوع من "التحالفات" داخل السوق، وقد أخبرني صاحب أحد محلات "العطارة"، « بأنه إذا أتى المستهلك لشراء حاجة لا توجد عندي، لديّ علاقة مع بائع آخر، أبعث إليه المشتري ليتسوق منه، أو أقوم بجلب تلك الحاجة أو السلعة منه، لكي أبيعها للمشتري
«.

ونتيجة لما تقدم؛ فإن المنظومة القرابية تلعب دوراً ملحوظاً في تنظيم السوق وتشكله، ويتضح تأثيرها على حركة النشاط التجاري داخل السوق، كما إنّ هذه الأنشطة الاقتصادية المتنوعة -الحاصلة بين الأطراف المختلفة في السوق من بيع وشراء- تزيد من قوة الإلتزامات القرابية والاجتماعية للباعة والمستهلكين.

وهكذا، تتأثر السوق بحثيثات الواقع الاجتماعي التي تتواجد فيه بحيث تنعكس تأثيراتها على مجمل العمليات التي تحدث فيها، ومن جانبها تعمل السوق على تمثيل تلك التأثيرات والالتزامات من عادات وتقاليد على اعتبارها جزء من ذلك الوجود الاجتماعي.

- الفصل الخامس -

*** التنظيم الاقتصادي والوظيفة الاجتماعية للسوق ***

المبحث الأول: التنظيم الاقتصادي للسوق.

١. التنظيم المهني في السوق.
٢. النشاطات المتنوعة في السوق.
٣. السوق كمجال للاستيراد والتسويق.

المبحث الثاني: الوظيفة الاجتماعية للسوق.

١. دور السوق في الحياة الاجتماعية.
٢. العلاقات الاجتماعية في السوق.
٣. القيم الاجتماعية في السوق.

المبحث الثالث: أثر السوق في الحياة الاجتماعية.

١. أثر السوق على المستوى الاقتصادي.
٢. أثر السوق على المستوى الاجتماعي.

التنظيم الاقتصادي والوظيفة الاجتماعية للسوق:

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل التنظيم المهني للحياة الاجتماعية في سوق مريدي وأهم النشاطات المتنوعة (المشروعة وغير المشروعة)، وكون سوق مريدي يشكل مجالاً واسعاً للاستيراد والتسويق.

كما يبحث عن الوظيفة الاجتماعية للسوق على اعتبارها مكاناً فعّالاً للاحتكاك الاجتماعي، فترتبط الحياة الاجتماعية فيها بالحياة الاقتصادية، لما لها من أهمية في تشكل العلاقات الاجتماعية وتطورها.

وعن العلاقات الاجتماعية في السوق، فتصنّف -مبدئياً- إلى ثلاثة علاقات مرتبطة مع بعضها البعض في صورة بنائية تشمل الأطراف الذين يكونون السوق الباعة/البضاعة المعروضة/المستهلكون.



***** المبحث الأول *****

النظير الاقتصادي للسوق

تُصَف الأسواق بمرونتها بطريقة لا يضاهيها أي نظام آخر، فهي وعاء الإنتاجية التي تجعل مؤشر الكفاءة أن يعمل على تدفق الموارد إلى أفضل مكان يمكن أن توظفها فيه وهي الأسواق.

وتشكل السوق مجالاً واسعاً للقيام بالعمليات الاقتصادية المختلفة، وفضاءً مفتوحاً للعمل، حيث تُمارس فيها مختلف أساليب التجارة من بيع وشراء وتعامل، وتزاول فيها أنواع المهن والصناعات التي تجد من يردّها من المتسوّقين. كذلك تعطي السوق مفهوماً اقتصادياً يتجلى عبر عمليات الاستيراد والتسويق، فهي منفذ لتسويق المنتجات واستيراد كل ما هو جديد. كما تعمل السوق على إشباع حاجات المستهلكين والإيفاء بمتطلبات المجتمع المادية، لما تعرض فيها من مؤن وبضائع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، لارتباطها بحياة الإنسان ووجوده.

وتتنظم الحياة الاقتصادية في السوق مهنيّاً، بناءً على نوع النشاطات وتشابهاها، وعلى أساس إنّ كلّ بضاعةٍ، لا بدّ وأن تتسجم مع غيرها من البضائع والسلع في أماكن محددة، وجدت لتكون محلاً لعمليات البيع والشراء، فتتنمي إلى السوق وتعتبر جزءاً منها. كذلك تتفاوت النشاطات في السوق تبعاً لقانونيتها ومدى مشروعيتها وقبول الناس لها.

وفي دراستنا عن التنظيم الاقتصادي لسوق مريدي، لا بدّ من تناول التنظيم المهني للسوق ونوع النشاطات فيها، وكونها مجالاً لاستيراد وتسويق المنتجات والسلع، وبشيء من التفصيل.

أولاً- التنظيم المهني في السوق : ARRANGEMENT OCCUPATIONAL

تضمن السوق مهن وصناعات عديدة تتوزع في أنحاء متفرقة منها، وكل صناعة لها واردوها من المتسوقين. كما تشكل كل صناعة أو مهنة سوقاً خاصاً بها، وينظم الباعة أماكن بيعهم فكل واحد منهم مكانه المحدد، ولا يجوز التجاوز عليه، وعادةً ما تكون هذه الأماكن ملتصقة مع بعضها البعض بشكلٍ يعيق -إلى حد كبير- حركة الناس في السوق.

ويرتبط التنظيم المهني في السوق بعوامل عديدة منها؛ الطبيعة الإيكولوجية للسوق، ونوع النشاطات المُمارس فيها، فقد بينت الدراسة الميدانية، إنّ هناك حرفاً وصناعاتٍ تزاوُل نشاطها ضمن الأجزاء الداخلية للسوق، وبعضها اتخذ من حواف الأسواق وأزقة البيوت وسيلته لعرض بضاعته، كما شكلت مقدمة السوق -والتي هي عبارة عن ساحة طويلة مستطيلة الشكل تقريباً- مكاناً لبيع المواد الغذائية الرئيسية، وتتطلب بعض المهن عادات وتقاليد معينة، تتمايز -شكلياً- عن غيرها من المهن الأخرى، فنجد -مثلاً- باعة يرمون إلى عرض بضائعهم في "جنابر" البيع أو في أكشاك مفتوحة، وأخرى بنيت على شاكلة المحل تتوسط المارة في السوق.

كما يقوم البعض من الباعة بعرض بضائعهم في محلات ودكاكين كبيرة متراسة مع بعضها البعض، وتُشابه معروضات بعض المتاجر والدكاكين سلع وبضائع عدد من باعة "الجنابر" و"الأكشاك"، وإن اختلفت القيمة المادية "الأسعار" لكل منها. يضاف، إلى أنّ هناك معروضات لا ينبغي الاتجار بها إلى ضمن محلات زينت بطريقة تتسجم مع طبيعة المعروض.

فعلى سبيل المثال؛ هناك محلات خاصة لبيع وشراء أجهزة الهاتف المحمول "الموبايل"، وقد انتشرت في كل مكان في السوق -خاصة في الجهة المقابلة لها-

بحيث لا توجد أي "جناير" لبيع هذه الأجهزة والمتاجرة بها. وإن كان هناك عدد من الباعة "المتجولين" الذين اتخذوا من النهاية الأخرى للسوق (من جهة الكيارة تحديداً)، سوقاً خاصاً لهم.

ويعمد أصحاب السلع المتشابهة إلى عرض بضائعهم بالقرب من بعضهم البعض، وبذلك يترتب السوق مهنياً وفقاً لنوعية البضاعة المعروضة. فكل سوق لها مكان محدد يفصلها عن باقي الأسواق الأخرى، بحيث ترى وكأن لكل سوق منها حدودها التي لا يمكن تجاوزها.

وبذلك يعطي هذا التشكل المهني أو الحرفي ميزة أساسية لسوق مريدي باعتباره أحد خصائص السوق الرئيسية من جانب، كما يوفّر من جانب آخر - رؤية واضحة للمستهلك للتعريف بنوع البضائع والسلع الموجودة في السوق ومكانها الحقيقي فيها.

وتتضح الميزة الأساسية للتنظيم المهني في سوق مريدي بما يلي:

١- إنّ هذه السوق تكوّنت على هيئة الممرات الممتدة طويلاً والتي تصطف على جانبها الدكاكين الكبيرة والصغيرة.

٢- ينظم الباعة -أصحاب السلع المتشابهة- أماكن بيعهم في صفوف متراسة، لكل واحد منهم مكانه المحدد ولا يجوز التجاوز عليه.

٣- السلع في هذه السوق أما متشابهة إلى حدٍ كبير أو مختلفة ومتنوعة، كما إنّ هذا التنوع يمنح البضاعة حضوراً قوياً في أعين المشتريين لإيفائه بمتطلبات المجتمع المختلفة.

ثانياً- النشاطات المتنوعة في السوق:

تنوعت نشاطات السوق، بين سلع وبضائع تتصف بمشروعيتها والاتجار بها، وأخرى يكتنفها الغموض، وبين باعة يمارسون العمل لنوع من البضائع الممنوع تداولها، أو سلعاً مسروقة وجدوا فيها تجارة مربحة، على إن هذه المسروقات لا تختص ببضاعة معينة حيث تشمل كل أنواع السلع الكبيرة منها والصغيرة.

وقد انتعشت السوق وخصوصاً في الفترة الأخيرة التي تلت سقوط النظام السابق- بأنواع مختلفة من السلع التي تم استيرادها، بعد أن كان جل معروض الأسواق يتسم بالطابع المحلي، كالصناعات الحرفية المحلية التي لعبت دوراً كبيراً في الإيفاء بمتطلبات المجتمع.

ونظراً؛ لأن السوق تشكل مرآة المدينة حيث ترى فيها كل أوجهها المعلنة والمخفية، فلا بدّ من تناول مختلف النشاطات داخل السوق، سواء الشرعية منها وغير الشرعية.

١- النشاطات المشروعة:

تُصنف أكثر السلع في سوق مريدي بمشروعيتها، ومعيار المشروعية هذا، ينطلق من كون إن هذه البضائع تمثل حاجة ضرورية للمستهلك لا يمكنه الاستغناء عنها، فهي تشكل جزءاً من متطلبات حياته اليومية للاستهلاك، إضافةً إلى القبول الاجتماعي والقانوني للمعروضات، بمعنى؛ الإقرار بشرعية هذه البضائع على مستوى المجتمع والقبول بها قانونياً.

وتتباين هذه النشاطات في السوق إلى حد كبير، حيث يمارس الباعة مختلف الأعمال ذات المردود المادي الإيجابي والمريح، كما تعطي هذه النشاطات

المشروعية التامة لمزاولة العمل داخل السوق. ومن أمثلة هذه النشاطات، باعة المواد الغذائية والأجهزة المنزلية المتنوعة ومحلات بيع المواد الكهربائية والإلكترونية والقماش والسجاد وسوق بيع الأخشاب وغيرها كثير* .

٢- النشاطات غير المشروعة:

تعتبر سوق مريدي مكاناً تزدهر فيه بعض الأعمال والأنشطة غير الشرعية، فقد تحولت ومنذ زمن مضى إلى ظاهرة شعبية تباع فيها كل شيء من السلع والبضائع المحرمة أشهرها؛ السلاح وعمليات التزوير، التي تمتد علاقة "سوق مريدي" بها إلى منتصف الثمانينات، حيث بدأ تزوير الأجازات الدورية التي كان يحتاجها الجنود الهاريون -وقتذاك- من الخدمة العسكرية.

وفي التسعينات تطورت مهنة التزوير وتوسعت مجالاتها، فشملت بالإضافة إلى تزويد الأشخاص بما يحتاجونه من شهادات (بكلوريوس، ماجستير، دكتوراه)، موثقة وصادرة برقم الكلية وبأسعار زهيدة جداً، وخلال مدة تتراوح من يوم إلى ثلاثة أيام شملت -كذلك- تزوير دفاتر الخدمة العسكرية -آنذاك- وجواز السفر (Passport)، على الرغم من التقنية العالية التي يتسم بها والذي تجعله في أحيان كثيرة غير مضمون.

وقد بلغت عمليات التزوير -تزوير الوثائق والمستندات- أوجهاً بعد سقوط النظام السابق، نتيجةً لحالات السرقة الهائلة التي تعرضت إليها دوائر ومؤسسات الدولة. فقد تم سرقة كل شيء من وثائق ومستندات وأختام، وقد كان أفضل مكان لعرض هذا النوع من السرقات هو سوق مريدي.

* - انظر المبحث الأول من الفصل الرابع.

ففي الأيام الأولى من سقوط النظام عام (٢٠٠٣)، تجمعت أعداد هائلة من المزورين في إحدى نهايات السوق من جهة الكيابة- مقابل إحدى المطاعم الشعبية المشهورة في المدينة "مطعم هلي"، وعملوا لهم سوقاً من "خبراء التزوير"، وجنابراً خاصة تحوي مختلف الشهادات والوثائق والمستندات من هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية والبطاقات الشخصية... الخ.

إلا إن هذه العمليات قد انحسرت -إلى حد كبير- بعد عودة مؤسسات الدولة إلى العمل وممارسة نشاطاتها، كما تم مطاردة هؤلاء المزورين من قبل بعض الأجهزة الأمنية والجهات الدينية، حيث بدأ المزورون يكشفون عن بضاعتهم صوتياً (هوية، جنسية، شهادة جنسية، بطاقة سكن... الخ) *.

كما راجت في السوق تجارة بيع الأسلحة -التي تعتبر من أشهر السلع الممنوعة والمحرمة- حيث وجدت لها منفذاً لتصريفها بعد أن تمت سرقتها من المخازن والمشاجب العسكرية بعد أيام من سقوط النظام السابق.

ويقع "سوق السلاح" على مسافة قريبة من "جنابراً" المزورين، والسوق عبارة عن شارع طويل يمتد طويلاً، يتراص على جانبيه باعة الأسلحة من كل نوع. وكانت أسعار السلاح في سوق مردي -بعد أيام قلائل من انهيار النظام السابق- منخفضة بسبب كثرة ما عرض فيها من سلاح. وفي سؤال عن مصدر هذه البضاعة، يقول أحد الباعة: «إن مخازن العتاد العسكري للجيش العراقي السابق كانت كلها مفتوحة على مصراعها، بإمكان أي شخص أن يأخذ ما يريد». وما يبعث على الدهشة والإثارة هو مشهد الأطفال والصبية الصغار الذين احترقوا بيع السلاح في هذه السن. يقول أحدهم: «ماذا أفعل؛ أنا أفضل بيع السلاح على السرقة»، وقال آخر: «حتى السلاح لم نحم نحن بسرقة بل نبيعه ونشتره فقط».

* - بهذه الكلمات تصدح حناجر فتيان يرغبون المارة بالحصول على جواز سفر مزور أو هوية أحوال مدنية أو شهادة للجنسية، وإن أغلبهم فضلوا إخفاء مكاتبهم.

كما إن معظم الصبية الذين يتعاملون بالسلاح، لا يريدون حتى مجرد التفكير في المكان الذي سيذهب إليه السلاح الذي يبيعهونه، بل إنهم يجهلون أصلاً الدافع من وراء شراء السلاح، وما يهمهم هو عملية البيع والشراء. وقد أقرّ عدد من الباعة بانصرافهم عن هذه التجارة في حال توفّر الأعمال، وعندما تسألهم لماذا المتاجرة بالسلاح دون غيره؟ يقولون بأنها تجارة وجدناها رائجة ورباحة، والناس تطلب دوماً شراء السلاح واستبداله.

إلا أنه وفي الفترة الأخيرة، اقتصر بيع السلاح على عرض بعض الأعتدة البسيطة و"شواجير" السلاح العادي "البندقية"، كما تم تقليص مساحة هذه السوق إلى حد كبير. وقد كشفت الدراسة الميدانية، عدم صحة بعض المعلومات التي أدلى بها عدد من الباحثين وخصوصاً المغتربين منهم والذين سمعوا عن هذه السوق ولم يزورها ولو لمرة واحدة.

ومن المعلومات غير الصحيحة هذه، يقول أحدهم: إن في سوق مريدي تم عرض تحف نادرة تقدر بمليارات الدنانير سرقت من المتحف الوطني وبيعت بأسعار زهيدة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف دينار عراقي، أو إنّ سيفاً من الذهب عرض في هذه السوق للمزايدة عليه، والطريف أن يعتبر أحد هؤلاء أن سوق مريدي هو أعرق سوق للتزوير في العالم، وإنه تم عرض أحد مدافع الجيش العراقي السابق فيها للبيع*.

والأنكى من ذلك كله، جاء أحدهم "بنظرية" تقول: في سوق مريدي يباع كل شيء حتى البشر، ودليله على ذلك، أنه قد سمع وفي أيام الحصار الاقتصادي - وتحديداً في منتصف التسعينات- إنّ امرأة عرضت طفلها للبيع في السوق بسبب حالة الفقر والعوز التي كانت تعيشها. وهذه بعض من الأكاذيب "الأساطير" التي تم تليفها على السوق وهي لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

*- تم الحصول على هذه المعلومات عن طريق شبكة "الإنترنت".

ومن النشاطات غير المشروعة الأخرى، والتي أصبحت إحدى ظواهر السوق، هي أكشاك وجنابر بيع الأدوية والمستحضرات الطبية، ولا يربط هؤلاء الباعة مكان واحد، فهم ينتشرون على طول شارع السوق على الرغم من تجمع بعضهم في أماكن محددة اتخذوا منها نافذة لعرض بضاعتهم.

والجدير بالذكر، إن بعضاً من باعة السوق من الذين افترشوا الأرض مكاناً لهم- لا يعرفون ما نوع السلعة وما هو استعمالها، فتجد بعضهم وقد عرض بضاعته على رصيف الشارع، وكانت سلعاً متنوعة لا يجمعها جامع من أطارت قديمة وتحفيات رخيصة الثمن وعلب فارغة وأخرى مستعملة لا ثمن لها.

أساليب الغش في البضائع:

تعتبر ظاهرة الغش بجميع أنواعها من الظواهر السلبية التي تعاني منها كل المجتمعات الإنسانية في العالم سواء المتخلفة منها أو المتقدمة، وإن اختلفت الأساليب المستخدمة في الغش في هذه المجتمعات. وتتسع الظاهرة في المناطق والدول التي تعاني من ضعف الرقابة الأمنية والاقتصادية نظراً لأوضاعها غير المستقرة.

أساليب الغش:-

تتنوع طرق غش البضائع والسلع والمواد؛ وهي كالاتي:

١- أسلوب الغش بالمواد الأولية:

ويتم الغش عن طريق إضافة بعض المواد غير الصالحة إلى المواد الأولية الأساسية والداخلية في تصنيع المواد. كالغش الحاصل في قناني المياه المعدنية

والمنتشرة في السوق، حيث تتم التعبئة من مصادر مياه غير معمقة أو مستوفية للشروط الصحية، كما تم التعرف على "ماركات" مزورة لبعض المشروبات الغازية التي تصنع في البيوت وفي أماكن ملوثة وغير نظيفة ويتم عرضها بعد ذلك في سوق مريدي. بالإضافة إلى عمليات الغش في العصائر والأجبان والألبان والحلويات.

٢- تغيير مدة الصلاحية والإنتاج:

لوحظ إن بعض المعلبات الداخلة إلى السوق قد تم التلاعب بصلاحياتها من فترة إنتاج ونفاذ، كالمعلبات الخاصة باللحوم والمربيات والبقول، كما تم مشاهدة عدداً من المعلبات وهي خالية من الماركة التجارية وورقة المواصفات الصحية.

٣- أسلوب إعادة تغليف وإنتاج المواد المتضررة:

يعمل عدد من الباعة إلى استخدام هذا الأسلوب بالنسبة إلى بعض السلع والبضائع وإعادة إنتاجها لتكون صالحة للاستخدام والبيع والشراء، وإخفاء الأضرار أو العيوب التي لحقت بهذه المواد. كما يجري في أسواق الأخشاب والحديد أو الألمنيوم.

وقد أخبرني أحد المبحوثين عن وجود جماعات من الأشخاص يطلق عليهم "أهل الحظ والبخت" يتخصصون ببيع بعض الأجهزة من تلفزيون أو ثلاجات، حيث يقسم هؤلاء أمام المشتريين بـ"حظهم وبختهم"، بأن هذه السلعة جيدة وصالحة للاستخدام وأنها غير مغشوشة، ولكن الحقيقة هي خلاف ذلك، فسرعان ما يعرف المستهلك عدم صلاحية هذه السلع للاستخدام.

٤- استخدام ماركات تجارية معروفة ومعتمدة بشكل قانوني أو غير قانوني، وهذا ما يحصل لعدد من الأجهزة المنزلية المصنوعة محلياً والمقلدة للماركات التجارية المستوردة. حيث يتم بيع جهاز حاسوب بمواصفات لا تتسجم مع المواصفات الداخلة

في تركيبه، كما أخبرني أحد المتسوقين، بمعنى؛ إنه تم استبدال المكونات الأصلية للجهاز، بمكونات جهاز آخر. أقل منه نوعية وجودة.

٥- التلاعب بالأوزان والأحجام الحقيقية لبعض المنتجات الغذائية، مثل الشعرية والمعكرونة وحليب الأطفال المجفف المنتهي الصلاحية والمستبدل بعبوات وعلب جديدة.

أسباب الغش:

يمكن تحديد أسباب الغش كما لوحظت ميدانياً، بما يلي:

١- الأسباب الاقتصادية:

قد يلجأ البعض إلى عمليات الغش الغذائي والصناعي والتجاري لتحقيق أرباح ومكاسب اقتصادية سريعة وغير مشروعة على حساب المستهلك وسلامته.

٢- الأسباب الاجتماعية:

إنّ تدني المستوى المعيشي لبعض العوائل يدفع البعض من المنتجين إلى إنتاج النوعيات الرديئة وغير المطابقة لتلبية رغبة تلك الشرائح الاجتماعية لرخص الأسعار.

٣- أسباب تنافسية:

يقوم البعض من الباعة بتقليد ماركات معروفة منافسة لمنتجاته بهدف التأثير على رواجها وإساءة سمعتها بغية ترويج منتجاته، وإن كان ذلك على حساب صحة وسلامة المستهلك.

٤- أسباب نفسية:

قد يكون للعامل النفسي دخل كبير في استمرار العديد من الباعة في إنتاج وبيع المواد المغشوشة وتزوير الكثير من البضائع. فالاستمرار في ممارسة هذه العملية وغيرها من الصفات السلبية مثل الكذب وكثرة الحلف والنصب والاحتيال - بدون سبب مبرر - يمكن أن نطلق عليه بأنه نوع من "المرض النفسي".

الأضرار الناجمة عن الغش:

وتتلخص الأضرار الناتجة عن الغش بالنقاط التالية:

١ - الأضرار الاقتصادية والمادية:

إن إنتاج مواد غير مستوفية للشروط القياسية والنوعية والصحية يتسبب في هدر أموال كثيرة في غير محلها، فضلاً عن إتلاف هذه المواد وما تسببه من خسائر كبيرة لاقتصاد البلد من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون عاملاً رئيسياً في الأضرار بالمنتجات الأخرى العالية الجودة التي تصبح غير قادرة على المنافسة التجارية بسبب فرق الأسعار.

٢ - الأضرار الصحية:

لعل من أخطر الأضرار التي تنشأ عن عملية الغش الغذائي هو الجانب الصحي للمستهلك لما تشكله من خطورة مباشرة على صحة وسلامة حياته.

٣ - الأضرار الاجتماعية:

إن انتشار الأمراض وتأثر صحة المواطن سوف يسهم بشكل كبير في تدني قدرة المواطن على العمل، مما يسهم في زيادة البطالة وتوقف المشاريع التنموية المرتبطة بوجود صناعات وطنية كبيرة تستوعب الأعداد المتزايدة من العاطلين. فضلاً عن الجوانب الاجتماعية الأخرى، كتدني مستوى الذوق الاستهلاكي للأفراد، وعدم قدرتهم على الاختيار أو انتقاء البضائع والسلع الأفضل والأسلم، كذلك

ترسيخ سلوكيات وأخلاق اجتماعية خطيرة، نتيجة ترسيخ مفاهيم الغش والكذب والرغبة في إيذاء الآخرين وعدم المبالاة في مصير وحياة الناس في المجتمع.

ثالثاً- السوق كمجال للاستيراد والتسويق :

إن من أبرز وظائف السوق، أنها تشكل مصدراً تسويقياً للمجتمع. وتتباين أهميتها التسويقية بتباين حاجات ورغبات المجتمع، فبعض أوجهه التسويقية غير ضرورية لفئات، وضرورية لفئات أخرى.

وتتميز السوق باعتبارها سوقاً شعبياً- بنظام (التسوق الشخصي)، الذي يعني قيام الفرد بالتسوق منها لتوفير احتياجاته الضرورية، كما ويرتبط السوق بنوع من "التسوق التجاري"، التي تقع مهامه التسويقية على أصحاب المحلات التجارية الكبيرة، بالاتفاق مع بعض المشتريين الذين يردون السوق من المناطق المختلفة.

كذلك تعمل السوق كمجال لاستيراد البضائع والسلع الجيدة، فهي المكان الذي يلجأ إليه المشترون للبحث عما هو جديد من السلع والمواد، خصوصاً بعد عمليات التوسع التي حصلت في السوق وخاصة فيما يتعلق بدائرة الاستيراد والتسويق، وإقبال الناس وخاصة الموسرين منهم- على اقتناء الجديد من البضائع.

إضافة إلى ذلك؛ تتميز أسعار السلع والبضائع في هذه السوق بتذبذبها وعدم استقرارها، وفحوى تقلب الأسعار فيها، هو غياب الرقابة الحكومية عنها، والتحديد الكيفي للأسعار من قبل الباعة، وعدم التزامهم بالتسعيرة الرسمية للبضائع. فالمرء ما أن يرى البضائع الجديدة نازلة للسوق وبأسعار عالية حتى يصرخ معلناً إن "السوق شاب نار اليوم"، أي إن الأسعار مرتفعة، وارتفاع الأسعار لا يعني -دائماً- وجود أزمة بل هناك نوع من الفرض الذي تمارسه التجارة على الناس.

ويشكل عدد من الباعة كمجاميع تعمل على استغلال المشتري عن طريق اتفاق "شبه مقدس" بينهم يتعلق بتسعيرة مجموعة بضائع وبيع جديدة أكثر من سعرها الحقيقي أما لندرة تلك المعروضات أو عدم وجودها في غير هذه السوق.

***** المبحث الثاني *****

***** الوظيفة الاجتماعية للسوق *****

تعتبر السوق مكاناً فعالاً للاحتكاك الاجتماعي، تتواشج فيها الحياة الاقتصادية بالحياة الاجتماعية، مما يكسبها الصفة الشعبية. كما تضيء السوق جانباً اجتماعياً يغطي سلوكياتها الاقتصادية.

فالسوق ليس كياناً جامداً غير "وظائفي"، بل هي جزء من المجتمع العام الذي يحتويها، ويرد كل اسقاطاته فيها، فتخضع لقوانينه وعاداته وتحتكم لقيمه وأعرافه، وتتأثر بهما جميعاً.

وتكشف السوق -أية سوق- عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (المعيشية) لأنماط الوحدات التي تكونها، وترسم صورة عامة عن مستوى الحاجات وأنواع البضائع والسلع التي يمكن اقتناءها، حيث إنّ السوق تعكس حيثيات الواقع الاجتماعي والمستوى الثقافي للأطراف الذين يكونون مورفولوجية السوق ويشكلونها.

وتتضمن دور السوق في الحياة الاجتماعية، البحث عن معنى العلاقات التي تربط بين أطرافها المختلفة، وأثر تلك العلاقات على السوق وبالتالي المجتمع. وكيف يمكن أن تساهم تلك العلاقات ذات الطابع الإيجابي في خلق المعايير المتنوعة للإجراءات الاقتصادية المختلفة في السوق أثناء عمليات التعامل والبيع والشراء.

أولاً- دور السوق في الحياة الاجتماعية:

تؤدي السوق وظائف متعددة في طبيعتها أنها ميدان للتبادل الاجتماعي ويعكس هذا الميدان الجانب الاقتصادي لوظيفة السوق، حيث تعتبر مكاناً ومحطة لكل من يريد أن يمارس عملاً أو يزاول أحد المهن والصناعات الأخرى.

وتظهر في سوق مريدي ظاهرة قد يندر وجودها في غيرها من الأسواق، وهي إنّ عدداً من الأشخاص يقصدون السوق لعرض بعض من السلع والحاجات -كثيراً ما تكون من مقتنياتهم الخاصة وهي سلعة واحدة على الأغلب- يقفون "كبايعين" في

أنحاء متعددة منها يمارسون فيها عملية البيع، حيث تعتبر السوق منفذاً مهماً لكل من يرغب في ممارسة هذه العملية.

كما تأخذ العلاقات الاقتصادية في السوق -تدرجياً- شكل العلاقات الاجتماعية، وتتطور هذه العلاقات، عاملة على تمتين الأواصر الاجتماعية بين أطرافها. ولهذا يمكننا القول: إن للسوق سلوكية خاصة ومزدوجة، تتمثل في أنها تعكس الوجه الاقتصادي عبر أنماط التعامل اليومية ما بين الباعة والمشتريين من جهة، ومن جهة أخرى، أنها تضيف على السلوك الاقتصادي الصفة الاجتماعية.

وكان لموقع السوق بالقرب من الدور السكنية أثره في تنامي الحس الاجتماعي الشعبي، وإيجاد صلات ترابط اجتماعي، خاصةً بين باعة السلع المتشابهة والقريبة من بعضها البعض. ويظهر الجانب الاجتماعي للسوق عبر ما تتيحه للفرد من حرية اختياره لسلعه وبضائعه، مما يوجد فرصة للحوار والتفاعل أكثر مما تتيحه المحلات المنفردة. فالسوق تعطي الناس قوة تشجعهم على صنع القرار بحرية كاملة وبطريقة ذاتية للغاية، كذلك يعمل الحوار الاقتصادي (المتكرر) بين البائع والمستهلك على خلق رابطة اجتماعية/اقتصادية تتمثل بالزبون الدائم.

وتتمثل السوق لمجموعة من القواعد أو القوانين (ضوابط)، لكي يكون أداءها مناسباً لأهميتها وحجمها تماماً، وأحياناً تأتي هذه (الضوابط) من جانب المشاركين (الأطراف)، وخاصةً الباعة الذين يعملون معاً من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة.

وعموماً؛ فإنّ سوق مريدي تؤدي وظائف وأدوار مختلفة، أكثر ما تتمثل في تلبية حاجات المستهلك، اقتصادياً واجتماعياً؛ اقتصادياً، فأنها توفر للمستهلك ما يرغب فيها من سلع وحاجات، إضافةً إلى إشباع حاجات المنتجين فيما ينتجونه. واجتماعياً؛ في أنّ السلوك فيها ليس سلوكاً اقتصادياً فحسب، وإنما له اعتباراته

الاجتماعية المتمثلة بتحقيق مقاصد المستهلكين عن طريق بناء نسيج من العلاقات الممتدة داخل المجتمع.

ثانياً- العلاقات الاجتماعية في السوق:

تتضمن السوق مجموعة علاقات اجتماعية تصل بين وحداتها المختلفة، وترتبط بعضهم ببعض، فتزيد من قوة الوشائج الاجتماعية والتفاعل فيما بينها، وتصير هذه العلاقات القيمة الاقتصادية إلى ضرب من الاعتبارات الاجتماعية، كما تعمل على تحقيق نوع من "الالتزام الاجتماعي" بين أطراف العلاقة وفقاً لقواعد وأعراف مجتمعية متفق عليها. وتتعدد العلاقات في السوق، فهناك علاقة تربط الباعة مع بعضهم البعض، وأخرى تجمع الباعة والمستهلكين، وأخرى ثانية، تصل بين البائع والمستهلك ونوع البضاعة المعروضة. وكل علاقة تختلف عن الأخرى، وتتميز عنها من حيث أساليبها وطريقة تكوينها وأهداف كل منها. وأهم هذه العلاقات كما رصدت ميدانياً؛ هي:

1- العلاقة بين الباعة والمستهلكين:

ما يميّز العلاقة بين الباعة والمستهلكين، وحدة المصلحة المشتركة التي تربط كل منهما والهادفة إلى تحقيق القدر الممكن لإشباع الحاجات الأساسية، وتختلف هذه الحاجات بالنسبة لكل من البائع والمستهلك، فحاجة الباعة تعني قدرة البائع أو المنتج على تصريف بضاعته ودوام تجارته إلى حد ما، مهما اختلفت أساليب وطرق التصريف لديهم. أما حاجة المستهلك، فيراد منها حصول المتسوق أو المشتري على كل ما يحتاجه، من أجل تأمين المتطلبات الضرورية لحياته.

وترتبط العلاقة بين البائع والمستهلك -في بدايتها- بالجانب الاقتصادي المتمثل بأساليب التعامل نحو بضاعة أو سلعة معينة تكون المشترك بينهما. ثم ما يلبث أن يتم تفعيل أركان تلك العلاقة عن طريق التردد المستمر للمتسوقين على باعة محددين سبق وأن تعاملوا معاً، فيجد المتسوق نفسه أكثر إصراراً على دوام علاقته واستمرارها مع بائع لا يمكنه -في أحوال كثيرة- العزوف عنه.

وتتوقف العلاقة بين الباعة والمستهلكين على جملة عوامل تتحدد أهمها: عبر الثقة المتبادلة بين البائع والمستهلك، وقدرة البائع على التكيف مع المستهلكين، فقد لوحظ ميدانياً، ما تتصف به شخصية البائع -عموماً- من اللباقة والمرونة واستمالة المشتري إلى الحد الذي يبدو وكأنه يجبر المتسوق على الشراء منه والتردد عليه. فالمستهلك -عادةً- ما يكون ضعيفاً وخائفاً (نفسياً)، ويتردد كثيراً في الإقبال على شراء حاجة أو سلعة معينة، وهذا الضعف يقابله من الجهة الأخرى قوة البائع وقدرته على إقناع المشتري.

كما إنّ المشترين ذوو الخبرة يبحثون عن سلع وبضائع ذات نوعيات جيدة وأسعار محددة من أجل حماية أنفسهم من الخداع في السعر أو البضاعة. ويظل المتسوقون يقضون وقتاً طويلاً في مقارنة السلع والبضائع المتشابهة، ويقضي الباعة وقتاً أطول في إقناع المتسوقين بالشراء منهم.

وقد أكد أحد الباعة في السوق؛ إنه كثيراً ما يعمل على استغلال المستهلك - هكذا يقول- إلاّ إنه (استغلال) بالمعنى الإيجابي كما يتضح من كلامه: « فنحن نعمل في السوق من أجل كسب أكبر عدد ممكن من المشترين، كما نسعى -دائماً- إلى توفير كل بضاعة أو سلعة يحتاجها المستهلك ».

إضافةً؛ إلى إنّ قدرة البائع ومعرفته لحاجات المستهلك، يدلّ على إدراكه لمستوى أذواقهم وتفضيلاتهم الاقتصادية، والتي لا تتعارض مع عاداتهم وتقاليدهم

الاجتماعية، فكل متسوق يعمد إلى شراء حاجات معينة تتناسب مع المستوى الاقتصادي (المادي) لمعيشته ووضعه الاجتماعي، كما إن لكل فئة عمرية متطلباتها من السلع، وباعة يعملون على سد كل ما يحتاجونه من بضائع.

وتتطور العلاقة بين الباعة والمستهلكين من علاقات اقتصادية في السوق، إلى علاقات تتخللها الاعتبارات الاجتماعية، تتأثر بقيم وعادات وأعراف المجتمع، ويظهر مثال ذلك؛ بشكل أكثر وضوحاً في المناسبات الاجتماعية، كالأفراح والأعياد والأحزان والمرض، كما تخضع هذه العلاقات لنوع من الضوابط الاجتماعية والالتزام الاجتماعي.

٢- العلاقات بين الباعة:

من خلال الدراسة الميدانية، لوحظ متانة العلاقة الاجتماعية بين باعة السلع والبضائع المتشابهة، ومرد ذلك هو "الوحدة المهنية" التي تجمعهما وتصل بعضهم بعضاً. وتؤدي نفس الصناعة أو الحرفة إلى تعاون العاملين من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة، سواء كانت تتعلق بنوعية البضاعة أو سعرها أو طريقة تصريفها، وكل ذلك يتطلب -أولاً- نوع من الاتفاق المبدئي بين الباعة يلتزمون به ولا يفكرون في الخروج عنه.

كذلك يعمل التقارب المكاني (الفيزيقي) بين الباعة على تقوية الأواصر الاجتماعية فيما بينهم، بغض النظر عن نوع الصناعة أو المهنة التي يحترفوها. فإذا كانت المهنة وسيلة لبناء علاقات اجتماعية بين باعة -كل له مكانه المحدد في السوق والذي قد تفصله عنه مسافات طويلة- فإن (وحدة المكان) لها تأثيرها الواضح في بناء علاقات اجتماعية فاعلة، حيث تهيأ فرصة سائحة للحوار والتفاعل بين الباعة مهما اختلفت وتنوعت منتوجاتهم ومعرضاتهم السلعية.

يضاف إلى إنَّ عددًا من الباعة، قد عمدوا إلى تشكيل نوع من "التحالفات" داخل السوق، وقد أخبرني أحدهم بأنه: « إذا جاء المشتري لشراء سلعة معينة افتردها، أسعى قدر الإمكان لتوفيرها له، وجلبها من بائع آخر، سبق وإن حصل اتفاق مسبق لذلك ». »

٣- العلاقات بين المستهلكين:

تتميز العلاقات بين المستهلكين بنوع من الفتور، ولا يربطها سوى اتخاذ مجموعة من مواقف موحدة إزاء بعض مجريات السوق، حيث يظهرون من خلال ذلك ارتباطهم الاجتماعي، كما إن هذه العلاقات غير واضحة المعالم وتعاني من الغموض في الكثير من جوانبها.

أما علاقة البضاعة بالناس فإنها تكمن في المتغيرات التي حصلت في تركيبية السوق نفسه، وكيف إنَّ عددًا من الدور السكنية تحوّلت إلى أماكن تختزن فيها البضاعة دون أية شروط تخزينية أو صحية بحيث يفرغ الدكان من بضاعته. فالسوق ليس بضاعة فقط، بل هي تكوين اجتماعي، فمن داخل السوق يُعرف المجتمع وتتضح هويته وثقافته، فهي المكان الذي تذوب فيه القيم والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً- القيم الاجتماعية في السوق:

ترتبط القيم الاجتماعية في السوق بصورة مباشرة بالحياة الاقتصادية، وتبرز من خلال السلوك العام للباعة والمستهلكين، وتتمثل أهميتها فيما تؤديه من استقرار داخلي للسوق. وتخضع السوق (كبناء اجتماعي واقتصادي) إلى مجموعة من الالتزامات تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي للسلوك وفقاً لقواعد الحياة الاجتماعية.

ومن أبرز هذه القيم التي يمكن ملاحظتها، هي قيمة الثقة المتبادلة بين البائع والمستهلك. حيث تعمل هذه القيمة على إيجاد نوع من "الصدقة الاجتماعية"، تتمثل بظاهرة "الزبون الدائم" أو "المعميل" كما يسمى بلغة السوق. ويعتبر "الزبون الدائم"، المحرك الأساسي لعمليات البيع والشراء داخل السوق، حتى أنّ هناك عدد كبير من الباعة، مصدر الرزق الوحيد لهم يتجلى بهذه الظاهرة، التي لا يخلو منها أية سوق شعبي أو تجاري آخر.

كما تبرز في السوق قيمة التعاون بين الباعة، وتأخذ هذه القيمة شكل التكاتف فيما بينهم، كما يرتبط هؤلاء الباعة بصلات اجتماعية تتجاوز ارتباطات العمل في السوق.

ومن القيم الاجتماعية-الاقتصادية، قيمة الدقة والإخلاص في العمل، وأساليب التعامل الطيب والإنساني من قبل الباعة. وتتجلى -أيضاً- قيم أخرى، تتمثل في عرض واختيار السلع النظيفة وغير المغشوشة، واحترام آراء المشتريين وتفضيلاتهم لنوع البضائع والسلع التي يرغبون في شرائها وعدم الضغط عليهم أو إجبارهم أو استغلال عدم معرفتهم بهذه البضاعة أو تلك.

إلا إنّ السوق كذلك، تتضمن مجموعة من القيم السلبية المتمثلة بعمليات الجشع والاستغلال ورفع الأسعار، وظاهرة القسم الكاذب وعدم القناعة، وكل ذلك يتصل بسلوكيات الأشخاص العاملين في السوق.

وقد كشفت الدراسة الميدانية، قدرة القيم على خلق ميداناً خصباً للحوار والتفاعل الاجتماعي، من ناحية توظيفها في تصريف السلع والبضائع، وفائدتها على إشباع حاجات المستهلكين.



*** المبحث الثالث ***

*** أثر السوق في الحياة الاجتماعية ***

يعتبر مجتمع السوق جزءاً من المجتمع الأكبر "مجتمع المدينة"، فأبي تغير يطرأ على أية وحدة أو مكون من مكونات أو وحدات المجتمع الكبير، لا بد أن تعمل تأثيراتها في السوق، على اعتبار أنها تمثل ميداناً واسعاً لعمليات التفاعل والتبادل، كما أنها تحدث تأثيراً على الشرائح الواسعة التي يتكون منها مجتمع المدينة، الذي بدوره يتأثر ويؤثر في المجتمع الصغير (مجتمع السوق).

وتسير ضوابط فاعلية (التأثر/التأثير)، ضمن قانون بنيوي يتمشى والقاعدة التالية: إنَّ الكل يتكوّن من أجزاء، وأيّ تبدل أو تغير في أيّ جزء من هذه الأجزاء

يُلحِق بالضرورة تأثيراته على بقية الأجزاء الأخرى المتداخلة معه، وبالتالي تأثر "الكل" بالتبدلات والتغيرات التي تحصل ضمن تلك "الأجزاء".

وهذا هو التعبير المنهجي لقواعد المدرسة البنائية-الوظيفية التي ترى: إن المجتمع لا وجود له دون أجزائه، وإنّ هذه الأجزاء مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض حيث يكوّن مجموعها وحدة "كليّة" تعبّر عنها، وإنّ وظيفة كل جزء أو مكوّن؛ هي وظيفة الأجزاء الأخرى وفق المنهج البنائي-الوظيفي.

وتتألف السوق من وحداتٍ مختلفة تضيء عليها المعنى والأهمية، فهي تتشكل من أنماط الوحدات الاجتماعية (الباعة/المتسوقون)، وهم أفراد المجتمع الكبير (مجتمع المدينة)، وهذا يبيّن لنا حالة "التشارك الاجتماعي" بين السوق والمجتمع الواسع التي هي جزء منه، من حيث الملامح والصفات التي يتحلّى بها الأفراد لما تضيفه من طابع يميّز حياتهم الاجتماعية. فتتأثر السوق -مثلاً- بمجموعة العادات والتقاليد والأعراف (دينية أو عشائرية)، وتتعكس الضوابط الاجتماعية تلك على حياة السوق من بيع وشراء وتعامل. فلا يجري -على سبيل المثال- أي نوع من المتاجرة بالأقراص الليزرية الأباحية (الجنسية). فالمجتمع لا يسمح بذلك بسبب تكوينه الديني وطابعه المحافظ.

أما السوق؛ فإنها تمثل مرآة ينعكس من خلالها الوجه الحقيقي للمجتمع، فهي كاشفة عن المجتمع ومعرفة له، إنّ على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

أولاً- أثر السوق على المستوى الاقتصادي:

إن طبيعة ما يُباع في السوق من سلع وبضائع ومواد تتناسب والوضع الاقتصادي للمجتمع، وتتسجم مع مدخلات المعيشة لأفراده، مما يعطي الرغبة في

استهلاك هذه المواد، كما تكشف هذه المعروضات عن ميل المتسوقين لاقتنائها وعن القدرة الشرائية لهم.

وتتميز "سوق مريدي" ببساطة المعروض السلعي بشكل عام، وإن وجدت بعض المحلات التجارية المتخصصة في بيع الأجهزة المنزلية ذات النوعيات الجيدة وبأسعار مرتفعة نسبياً، إلا إن ما يتم عرضه من بضائع ينبغي أن تكون قابله للاستهلاك من قبل المتسوقين، فالباعة -عادةً- على معرفة ودراية بميول ورغبات الأفراد الذين يردون السوق، ولأجل ذلك يعمدون إلى توفير كل ما يناسب احتياجاتهم واهتماماتهم. وبذلك تكون السوق كاشفة عن الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع، كما إنها مكاناً وجد حاجة ضرورية، وهي تزويد المجتمع وأفراده بكل ما يحتاجونه من مواد أساسية تعتبر إحدى ضرورات الحياة.

ولهذا تؤدي السوق وظيفة اقتصادية، سواء على مستوى توفير الحاجات ومستلزمات الحياة الاجتماعية بما يتناسب والدخل المعيشي لأفراد المجتمع، أو على مستوى المنفعة المادية بالنسبة لعمل الباعة وما تجنيه هذه الأعمال من أرباح وعائدات.

ولأن "مجتمع السوق"، هو جزء من مجتمع أكبر، هو "مجتمع المدينة"، فإن كل وظيفة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية داخل السوق ترتبط بغيرها من وظائف السوق الأخرى، ولأن السوق جزء من "كل" هو "المجتمع الكبير"، فإن أية وظيفة من وظائفها تنعكس بدورها وتتأثر بوظائف المجتمع في وحدة بنائية-وظيفية.

فالسوق قائم على أساس التنوع والاختلاف، وفي سوق مريدي أسواق عديدة كل منها تتخصص بمعروض معين من السلع والبضائع، وكل سلعة أو حاجة (منزلية كانت أو ضرورية أو كمالية)، تقوم بإشباع حاجة الأفراد المستهلكين، لذلك لا ينفرد إقبال الأشخاص في السوق على فئة أو شريحة معينة دون غيرها من الشرائح أو الفئات.

كما لا تتحسر وظائف السوق ضمن إطارها الضيق أو بين الأنماط المكوّنة لها (الباعة والمتسوقون)، فأفراد مجتمع السوق، هم أنفسهم أفراد المجتمع -أو غالبيتهم- وكل أهمية اقتصادية أو اجتماعية في السوق، تعني أهمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة للمجتمع.

ثانياً- أثر السوق على المستوى الاجتماعي:

تنجلي الآثار الاجتماعية للسوق في العلاقات التي تربط بين أفرادها، سواء كانوا داخل مجتمع السوق أو خارجه، كما تظهر حول إمكانية اعتبار السوق مجالاً مفتوحاً لإقامة تلك العلاقات وتطورها. فالآثار الاقتصادية التي تظهر بوضوح في السوق من خلال العمليات التجارية المختلفة، لا تلبث -بمرور الزمن- أن تتحول إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية، لذا تتبين وظيفة وأهمية السوق، من تصير علاقاتها، من علاقات اقتصادية صرفة، إلى علاقات لها اعتباراتها الاجتماعية.

ولذلك يتأثر الواقع الاجتماعي بالمتغيرات المختلفة في السوق والمسئولة عن تكوين العلاقات الاجتماعية الجديدة، ويبدو تأثير ذلك، في حال تطور تلك العلاقات وتجاوزها الإطار الضيق للواقع الاجتماعي الذي ولدت فيه، إلى واقع اجتماعي آخر أوسع منه.

ويمكن تعريف هذه العلاقات، بما يجري بين المتفاعلين (باعة /مشترون) من التزامات اجتماعية تحكمها الأعراف السائدة وبعض من الضوابط الاجتماعية، كما يحصل في أيام المناسبات والأفراح والأحزان. بحيث يؤدي الاستمرار في ذلك "الفعل الاجتماعي" إلى توطيد العلاقات وزيادة الصلات بينهم، وبذلك تختفي الأسباب والدوافع الحقيقية التي كانت وراء تأسيس مثل هذه العلاقات، بعد خروجها من حيز "مجتمع السوق" وولوجها المجتمع الواسع.

إنّ الدافع الحقيقي لنشوء العلاقات بين الأفراد المتفاعلين؛ هو دافع اقتصادي، وهذا يصدق على العلاقة الناشئة بين الباعة والمستهلكين، أو بين الباعة أنفسهم، ولكن هذا الدافع يتوارى بمجرد دخول العلاقة الأطر الاجتماعية، مع العلم إن استمرار العلاقة الاقتصادية يبقى سارياً ومؤثراً، فكلما كان "المستهلك" كثير التردد على "البائع المعين"، أدى ذلك إلى تقوية الأواصر والصلات بينهم، بل إن الكثير من هذه العلاقات -كما تم التعرف عليها- قد تحولت إلى علاقات على مستوى "الزواج" بين عوائل الفاعلين الاجتماعيين في السوق، أو إلى علاقات صداقة بينهم.

ولذلك فإنّ السوق توفر مناخاً ملائماً لبناء علاقات اجتماعية بين الأفراد تتعدى حدودها الضيقة وتتجاوزها نحو رحاب المجتمع الأكبر.

- الفصل السابع -

*** سوق مريدي: سوق الأزمة ***

المبحث الأول: تغيير الأوضاع الاقتصادية في العراق وأثره في

إفراز ظاهرة الأسواق الشعبية.

المبحث الثاني: فترات الحرب والحصار.

المبحث الثالث: تحولات ما بعد الحرب:

١- الوضع الاقتصادي العام في العراق.

٢- سوق مردي وتغير نشاطاته.

***** الفصل السادس *****

***** سوق مردي: سوق الأزمة *****

من الجلي إن الأسواق بجميع أنواعها مهمة للغاية للدول الفقيرة، بالقدر الذي تكتسب فيه الأهمية ذاتها بالنسبة للدول الغنية، حيث تعد الأسواق الطريق الذي يمكن الاعتماد عليه للتخلص من حالات الفقر، كما إنها جزء لا غنى عنه لدعم مستويات المعيشة فيها.

ويؤكد "ماكميلان"؛ إنّ الأسواق تنشأ تحت وطأة الظروف الصعبة أو القاهرة ويسوق على ذلك أمثلة؛ فأبناء "رواندا" الذين كانوا يعيشون في مجتمعات اللاجئين

في أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت في بلادهم، قد استطاعوا أن يجدوا الوسائل التي تجعلهم يبادلون المواد الغذائية لقاء السلع والبضائع الأخرى، وهناك أسرى الحرب البريطانيون في الحرب العالمية الثانية الذين كانوا يقايضون المواد الغذائية التي تقدمها لهم وكالات الإغاثة الدولية فيما بينهم متخذين السجائر كشكل من أشكال العملة* .

وربما تكون الأسواق قد نشأت بطريقة عفوية، كأحد آلات محاربة الفقر، إلا إنه مع تطورها أصبحت أكثر تعقيداً، فهي الآن تتطلب مجموعة قواعد وقوانين تسيّر نشاط السوق وحركة التجارة فيها.

أو قد تنشأ نتيجة ظروف استثنائية (اقتصادية-سياسية-اجتماعية)، يمر بها المجتمع. وحركة السوق خلال تلك الظروف الاستثنائية لا تعتمد على الثوابت الاقتصادية، وإنما جل اعتمادها على المتغيرات الخاضعة -أساساً- لعوامل عديدة في مقدمتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة.

وبالرغم من إن "سوق مريدي" قد أرسيت في الأصل كسوق لسد الحاجات الضرورية والأساسية لأفراد المجتمع "باعث عفوي"، إلا إن بعض من جوانب السوق تشكلت نتيجة ظروف معينة "باعث استثنائي"، للتكيف -اقتصادياً ومعيشياً- مع دوافع الأزمة الاقتصادية، التي احتضنت السوق على أثرها كميات هائلة من البضائع والسلع التي ملأت أرجاء السوق وفروعها الأخرى، الأمر الذي تطلب توسّعها وبناء أسواق أخرى إلى جانبها.

وبدايةً لا بدّ من معرفة أهم التغيرات الاقتصادية في العراق وأثرها في إفراز ظاهرة السوق الشعبية.

* - www.awu-dam.org.



***** المبحث الأول *****

تغير الأوضاع الاقتصادية في العراق وأثره في إفراز ظاهرة الأسواق الشعبية

ينميّز الوضع الاقتصادي العراقي بعدم تمتعه بالتنظيم الدقيق أو المتخصص،
وانه لا تحكمه ضوابط أو قواعد محددة، كما هو الحال في البلدان المتقدمة، التي
تحدد النشاطات الاقتصادية فيها بشكل منظم، مما ينعكس على عملية التبادل
الاقتصادي.

فبالأسواق تمتاز بأن لها بنائتها وهيكلها الخاصة بها، وأساليب عملها وتعاملها
مع الناس، فتخضع إلى قوانين المراقبة والمحاسبة الدقيقة طبقاً لمجموعة من

المحددات والضوابط، فالسوق -هناك- لا ترسي ذاتها بنفسها، ويستدعي تدخل الدولة لوضع القواعد والمؤسسات المنظمة لها.

ولما كان النسق الاقتصادي في العراق يفتقر إلى الدقة والتنظيم، وضعف في قدرة الأجهزة الرقابية*، فقد أصبح المجال مفتوحاً لقيام أسواق معينة بشكل عفوي أو كفي، كذلك؛ فإنّ هذه الأسواق قد اتخذت صيغة (تركيبية) غير تخصصية، فالسوق الشعبي تتوافر فيها أنواع مختلفة من السلع والمؤن والبضائع، فإلى جانب بيع الفواكه واللحوم -مثلاً- توجد محلات مختلفة تخصص ببيع المواد الكهربائية والإلكترونية الأخرى.

إنّ الأنموذج الاقتصادي العراقي وما ينطوي عليه من بطالة وانخفاض في مستوى المعيشة، وما تعرض له من أزمات سياسية واقتصادية خلال فترة طويلة من الحروب والحصار الاقتصادي، وتقلب الأنظمة والانفلات الأمني، فقد انعكس كل ذلك -بشكل واضح- على النسق الاقتصادي العام للبلد، حيث ظهرت أزمات كثيرة تمثلت بالتضخم، والسوق السوداء والأسواق الطفيلية وأسواق الاحتياج... الخ.

وتميّزت فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ بداية التسعينات بأزمة اقتصادية واسعة هددت الكيان الاجتماعي لما تسببت فيه من أوضاع سيئة تميّزت بالفقر والعوز المادي، والانخفاض الحاد في دخل الفرد، وضعف تدريجي في سياسة البلد الاقتصادية، كما عملت الحروب -وخاصة الحروب الطويلة الأمد- على أحداث شلل اقتصادي في عمليات الإنتاج والاستثمار، حيث قصدت الدولة على أثرها النزوع إلى شراء الأسلحة الثقيلة من أجل ترسانة عسكرية متكافئة، الأمر الذي

* - لأن الرقابة على الأسواق لا تعني مراقبة التسعير فقط، بل التأكد من جودة السلع ومعلومية مصدرها، والحد من خطورتها والتأكد من مطابقتها للمواصفات.

تسبب في أرباك واضح للعمليات الاقتصادية من -تعامل وبيع وشراء- للبضائع والسلع التجارية.

ونظراً للظروف الاستثنائية تلك -إضافةً إلى عوامل عديدة- كان لا بد للناس من البحث عن مخرج "مهني"، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة. حيث عمد معظم أفراد المجتمع لإيجاد فرص عمل لهم، أفضل ما تمثلت بإقامة أسواق معينة، لمواجهة متطلبات حياتهم المختلفة كمصدرٍ للرزق، أو لممارسة بعض الأعمال والمهن في تلك الأسواق، وتحديداً ما يتعلق بالحرف والأعمال البسيطة كالبيع والشراء -مثلاً- والتي لا تحتاج إلى مقدرة أو كفاءة عالية في أدائها.

لهذه الأسباب كان لزاماً على الباحث من تحديد أنواع الأسواق الشعبية (كالسوق السوداء والأسواق الطفيلية والأسواق غير المنظمة) التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

أولاً- السوق السوداء : THE BLACK MARKET

اسم يطلق على مختلف العمليات التجارية المحظورة التي تتم بصورة سرية - عادةً- على نحو مخالف للقيود والقوانين التي تفرضها الحكومات على عمليات البيع والشراء، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة، كتحديد الأسعار وتحريم بيع السلعة تحريماً كلياً في بعض الأحيان.

ومن هنا ندرك، أنّ السوق السوداء ليست مكاناً بعينه نستطيع الذهاب إليه، بل هي مجموعة من الممارسات التجارية غير المشروعة، حيث يستهدف المشتري من اللجوء إلى السوق السوداء، التزود بسلع يتعذر عليه الحصول عليها من الأسواق المشروعة، أو يتعذر عليه الحصول عليها من تلك الأسواق بالأسعار المحددة من السلطات المعنية.

ويمكن وصف السوق السوداء في العراق، بأنها الأكثر رواجاً في القطاع الاقتصادي المحلي، وهي الأكثر اتساعاً إذا ما قورنت ببقية دول العالم، لأسباب تعود إلى طبيعة الوضع الاقتصادي الذي يشهد العديد من الأزمات.

كما إنّ السوق السوداء وإن وجدت في العديد من الدول - إلاّ إنها في العراق أصبحت هي الغالبة في التعاملات التجارية اليومية خاصة مع غياب الرقابة القانونيّة، التي يجب أن تمارسها الدولة باعتبارها الجهة الإدارية المنظمة لاقتصاد السوق والتعامل بين الأفراد.

يضاف إلى ما تقدم، فإنّ هذه السوق قد وجدت منذ عقد الثمانينات، فقد عمد النظام السابق إلى تسخير كافة الإمكانيات التجارية والصناعية والمالية من أجل شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، وخاصة في فترات الحرب المختلفة، وكان ذلك على حساب السوق التي بدت خالية من العديد من السلع الضرورية التي يحتاجها المواطن. وبذلك نشأت فئة تعتمد على احتكار السلع وتأمينها من مصادر مختلفة، من أهمها التهريب لبيعها بأسعار مضاعفة مستغلة عدم وجودها في الأسواق، رغم القوانين الصارمة التي كانت تمارس في حينها.

أما في عقد التسعينات، فقد تعاظمت المشكلة بسبب الحصار الاقتصادي الموجه لتدهور اقتصاد البلد والذي عمل على خلق أزمة اقتصادية خانقة، مما أدى إلى نمو ظاهرة السوق السوداء، التي تنشأ مع الأزمات وتزول بزوالها. فقد يعمل بعض المروجين لهذه السوق على خلق الأزمة، عندما يلجأون إلى سحب كميات كبيرة من المشتقات -مثلاً- بهدف احتكارها أو تهريبها.

وسوق مريدي، هي سوق سوداء في بعض جوانبها، حيث يعمل عدد من الأفراد على بيع المشتقات النفطية فيها -وتحديداً- في فترات الأزمات، وبأسعار تصل إلى ضعف سعرها الحقيقي. كما إن سوق مريدي تعتبر مكاناً جيداً لازدهار هذه الأسواق، والتي تجد فيها منفذاً لتصريف منتجاتها. فعلى الرغم من وجود بعض

الضوابط والمحددات التي تحكم -إلى حد ما- حركة النشاط التجاري في السوق، إلا إنها تعاني من غياب مستمر للنظام الرقابي (المحاسبي) سواء في عمليات البيع والشراء أو العرض وتحديد الأسعار.

ثانياً - الأسواق الطفيلية: THE PARASITISM MARKET

وهي تلك الأسواق التي تنتشر بالقرب من الأسواق الرئيسية وخاصة الحكومية منها، كالأسواق المركزية. ويظهر تأثير هذه الأسواق -بشكل واضح- في الأسواق الشعبية، أما الأسواق الحكومية، فهي لا تتأثر بهذه الأسواق. فالهدف الأساسي للأسواق التي تدار من قبل المؤسسات الحكومية، هو توفير الحاجات الضرورية للمواطنين بغض النظر عن قيمة الربح المادي للبضائع والسلع.

إن أغلب رواد الأسواق الطفيلية هم "الدالون" أو "الدالات"، أو كما يُسمون بلغة السوق الحرة بـ"السماسرة"، والسمسار؛ هو الشخص الوسيط في عمليات البيع والشراء، حيث تدرُّ عليه هذه الوساطة الربح والمنفعة المادية، جزاء ما يمارسه من عمل بين الأطراف المختلفة في السوق، الباعة والمشترون.

كما يعتمد "الدالون" أو "الدالات"، إلى شراء السلع والبضائع المتنوعة بأسعار شبه تجارية، تقل نوعاً ما عن سعرها التجاري المحدد لها. ويبرز سلوك هؤلاء الطابع "التضامني"، والتفاعل فيما بينهم، حيث تجدهم على اتصال دائم مع بعضهم البعض، فتراهم يعطون أسعاراً متفاوتة قليلاً للبضائع، هدفه إقناع المواطن لبيع ما لا يحتاجه منها من أجل بيعها -بعد ذلك- في الأسواق الشعبية وبأسعار تجارية.

ويرتبط أغلب "الدالون"، بعددٍ من أصحاب المحلات والدكاكين الذين يتخذون من السوق الشعبية مكاناً لعرض بضاعتهم، فيلجأوا إلى تزويدهم بمختلف المواد الأساسية، وتعتبر "سوق مريدي" من أبرز الأسواق الشعبية التي غطت بالأنواع

المميزة من البضائع والسلع، التي كانت توفرها -آنذاك- الأسواق المركزية حيث تتميز بجودتها وانخفاض أسعارها والإقبال المتزايد عليها.

ثالثاً - الأسواق غير المنظمة:

أبرز الوضع الاقتصادي في العراق العديد من الأسواق التي نمت وتطورت مع تطور الأزمة الاقتصادية وتحديداً في بداية التسعينات، وتداعيات الحصار الاقتصادي الذي تجاوز تأثيره، حدود الدائرة الاقتصادية، ليشمل البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية الأخرى.

وربما ترجع جذور الأزمة الاقتصادية ودوافعها، إلى بداية عقد الثمانينات ونشوب الصراع العراقي/الإيراني، وما نتج عن ذلك من تخريب للقاعدة الاقتصادية المتمثلة بالارتفاع التدريجي للأسعار، وذلك بسبب ظروف الحرب وانعكاساتها على حياة الناس في المجتمع.

ونظراً لتفاقم حيثيات الواقع الاقتصادي، ورغبة الأفراد في تحسين أوضاعهم المعيشية، والانتقال بهم من وضع اجتماعي واقتصادي إلى آخر، لجأ العديد من الأفراد إلى ممارسة العمل في أسواق غير منظمة، والسوق غير المنظم؛ هي السوق التي تتصف بأن ليس لها مكان محدد للبيع والشراء، كما لا توجد فيها أية إجراءات محددة للعمل أو قواعد من أجل التعامل.

وأمثلة هذه كثيرة، وأشهرها؛ السوق المالية غير المنظمة. وهي خلاف السوق المالي المنظم، التي تأتمر لمجموعة من الضوابط والقوانين التي تتحكم بسير التعامل وفقاً لنظام عام تفرضه السياسة الاقتصادية للدولة، كأسواق المال والبورصات.

وقد نشطت أسواق المال، نتيجة لطبيعة الظروف الاستثنائية، وهي أسواق غير رسمية، تفرض الدولة من جانبها قوانين صارمة بحق من يتعامل بها. حيث قصد الأفراد التعامل بالنقود لما يوفره لهم من ربح وفائدة، مستغلاً بذلك الفوارق النقدية بين العملات الأجنبية والعملة المحلية، كما إن التعامل بالنقود يكون أسهل بكثير من

التعامل بالبضائع. وما ينبغي ذكره، إنّ هذه السوق، بالرغم من افتقارها للصفة الرسمية، ولعدم وجود مكان محدد فيها للتعامل، فإنها تتأثر بتسعيرة العملة في السوق العالمية ولا تحيد عنها.

وانتعشت هذه الأنواع من الأعمال، أيام الحصار الاقتصادي -وتحديداً- في منتصف التسعينات، إلاّ إنها وبسبب ضعف قبضة الرقابة، في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، وجدت هذه الأسواق لنفسها، أماكن خاصة لبيع وشراء وتصريف العملات، ويوجد هذا النوع من التعامل في الأسواق التجارية الكبيرة، حيث تزدهر هذه الأعمال، كما توجد في بعض من الأسواق الشعبية البارزة في تجارة السلع والأشياء المتنوعة مثل "سوق مريدي"، وسوق الكرامة "الكيارة"، لذا تراها وكأنها بدت أسواق منظمة يقصدها الباعة والمشترون.

وبذلك تعتبر "الأسواق غير المنظمة"، من أسواق "الأزمة"، التي تضر باقتصاد البلد، لعدم خضوعها إلى ضوابط أو محددات، وافتقارها إلى القواعد الرسمية أو الآليات التي يرسمها النظام الاقتصادي والتي تتحكم بمشروعية أو عدم مشروعيتها التعامل بها.

التحليل الأنثروبولوجي للأسواق:

مثّل أسواق الأزمة (الأسواق السوداء، والطفيلية، والأسواق غير المنظمة)، ميداناً للتفاعل الإيجابي السلبي، لأن قيمها وقوانينها تتعدى الكثير من القيم المجتمعية، ولأنّ هذه الأسواق تشكل ميداناً للمهن المحرّمة اجتماعياً، وإن كان المجتمع لا ينفك أن يتعامل معها ويتقبل بعضها بحكم الظروف التي يعيشها.

إلاّ إن ذلك لا يفي الرفض الاجتماعي لها، فالمجتمع غير مستعد لتحمل أعباء وتكاليف السوق المادية التي تتميز بنوع من الكساد الاقتصادي، فقد عملت الأزمة الاقتصادية على استغلال المواطنين، من خلال التلاعب بأسعار السلع والبضائع

وهو ما يعد خرقاً للقانون، فسلبية التفاعل الاجتماعي لهذه الأسواق تأتي من خضوع المستهلك لعمليات الاستغلال والابتزاز الاقتصادي.

فالمجتمع وبحكم الظروف الطارئة التي يعيشها، يضفي مشروعية خاصة للتعامل مع هذه الأسواق، فتعمل على سد الحاجات الأساسية للمواطنين، لما توفره من سلع ومواد حكمت الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية على فقدانها منها. ومن خلال ذلك يتوضح القبول الاجتماعي لها (كالأسواق الطفيلية، والأسواق غير المنظمة)، لكونها تلبي حاجات المستهلك بما توفره من سلع "ممنوعة". كما إن مصدر القبول الاجتماعي لهذه الأسواق، هو إن المنع لم يأت بسبب القيم والتقاليد الاجتماعية وإنما نتيجة ظروف طارئة يعيشها البلد.

أما السوق السوداء فلا تحظى بالقبول الاجتماعي مقارنة بالأسواق الأخرى، لما تصوره من جشع اقتصادي واستغلال واضح لأفراد المجتمع بسبب الغياب التام للجهاز الرقابي. وإن أسعار المواد في هذه الأسواق تصل إلى ضعفها مرتين أو أكثر في الأسواق عندما تكون في وضعها الطبيعي.

كما إن مرتادي السوق السوداء -عادةً- ما يكون من الذين يتمتعون بوضع اقتصادي واجتماعي يتناسب وقدرتهم الشرائية. وهذا يعني إن بعض من فئات وأفراد المجتمع -خصوصاً أولئك الذين يتميّزون بتدني مستوى العيش وضعف الحالة الاقتصادية- لا يتمكنون من الحصول على حاجاتهم منها، بسبب الارتفاع المتزايد للأسعار، لذلك يعمل المجتمع بكل وسائله من أجل اجتنائها من واقعه السليم.

وحسب المنطق البنائي-الوظيفي، فإن تحليل "المكوّن الاقتصادي"، في الفضاء الاجتماعي يتم على ضوء أنساقه الثابتة، كما إن العامل الاقتصادي من الوضوح بحيث لا يمكن انتزاعه عن المكوّنات الايديولوجية والثقافية الأخرى.

فالأزمة الاقتصادية، لم تكن بفعل أسباب اقتصادية صرفة، كما إن تأثيراتها لا تنحصر ضمن الإطار الاقتصادي، وإنما تتجاوزه في انعكاس ذلك التأثير ضمن

الوجود الاجتماعي العام بأنساقه المتعددة، والذي يشكل "الفعل الاقتصادي" أحد تلك الأنساق.

وإذا تتبعنا جذور الوضع الاقتصادي في العراق وأسباب ضعفه وتدهوره، سوف تصادمنا في كل مرة بواذر أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية اجتاحت المجتمع، وعملت إسقاطاتها على كل ركن من أركانه. فبسبب طبيعة "المكوّن السياسي" للأنظمة السابقة في العراق، دخل البلد في حروب كثيرة، خلقت هذه الحروب مشكلات اجتماعية واقتصادية، كالتفكك الأسري، ضعف في العلاقات الاجتماعية، ارتفاع أسعار المواد والمنتجات، التضخم، ضعف المنتج الثقافي، بمعنى؛ إنه قد حصل تغيير واضح في كل أنساق البناء الاجتماعي.

وبما إنّ هذا "البناء" يعبر عن وجوده واستمراره من خلال طبيعته وميله إلى "التوازن"، كان لا بدّ من البحث عن "مخرجات" لهذه الأزمة لتحقيق حالة من الاستقرار النسبي، فقد وجدت تلك الأسواق لتعمل بعض الشيء لسد الحاجات الضرورية والأساسية لأفراد المجتمع، خوفاً من انهياره وتحقيق التوازن فيه. فالأنساق -إن- تتحرك في خط مشروع واحد متماسك، وعلى هذا النحو، فإنّ فحص وتحليل أي نسق هو كشف أستار وطبيعة الأنساق الأخرى وعلاقتها بالبنية الموحدة، فمن غير الممكن انتزاع النسق من مجموع سياقات ومكوّنات البناء، لأن النسق لا يفوق نظامه البنوي.

***** المبحث الثاني *****

***** فترات الحرب والحصار *****

تتميز فترات الحرب والحصار، بأنها من أخصب مراحل الازدهار التي شهدتها سوق مريدي منذ بداية تأسيس السوق في ستينات القرن الماضي.

بدايةً لم تكن للسوق صفة تميزها عن بقية الأسواق الأخرى في المدينة، إلا لكونها تتوسط المدينة الكبيرة، وتباع فيها سلعاً ومواد كانت -بحد ذاتها- ضرورية للعيش؛ فكان ظهور السوق يعتبر عماداً مهماً في بناء المجتمع، للحفاظ على وجوده واستمراره.

ولهذا كانت السوق -باعتبارها جزءاً من كيان أشمل- ضالة السكان للتعبير عن مجرى اهتماماتهم ورغباتهم ومستوى احتياجاتهم، كما أنها من جهة أخرى، تعتبر باعاً لانعكاسات قيمية ومجتمعية يحتضنها المجتمع الأكبر، تظهر بشكل أو بآخر في المجتمع الصغير "السوق"، وبذلك تكونت السوق وتشكلت بناءاتها، وارتبطت السلع والبضائع فيها بمضمون ثقافي واجتماعي فضلاً عن محتواها الاقتصادي.

وبهذا؛ استمرت السوق كضرورة اقتضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ما لبثت أن توسعت شيئاً فشيئاً، وأخذت تحتل أماكن كثيرة، فسيطرت على أرجاء واسعة من المنطقة التي تحيط بها، وشرعت أعداد متزايدة من السكان العمل في السوق، وكان أغلبهم من أهالي المدينة، كما إن معظم هؤلاء يسكنون في البيوت القريبة من السوق، وأدت زيادة العاملين وتوسع السوق، إلى تنوع بضائعها ومنتجاتها، وتزامنت هذه التطورات مع التغيرات التي شملت كل مرافق الحياة في المجتمع، من اقتصادية واجتماعية وسياسية، انعكست بشكل أو بآخر على الحياة في السوق.

ولذلك تحولت سوق مريدي -بعد عقد واحد فقط من تأسيسها- إلى سوق كبيرة ذات طابع شعبي تزخر بالأنواع المختلفة من البضائع والسلع والمواد والمنتجات الأخرى، وأصبحت محطة يلتقي فيها البائعون والمشترون من داخل المدينة وخارجها.



أولاً- الحرب العراقية-الإيرانية "حرب الخليج الأولى":

بعد مرور سنوات عديدة على إنشاء السوق، نتيجة لتوافد سكان المحافظات الجنوبية إلى بغداد، ازدهرت وأصبحت من أهم الأسواق في مدينة الصدر، وامتازت بكل أنواع الصناعات والمهن والحرف الشعبية التي عندما يراها القادمون للسوق يتذكرون بغداد القديمة.

يقول أحد سكان المدينة والذي يقطن بالقرب من السوق: « مريدي شخص بسيط كان يعمل في هذه السوق، وبعد إن قامت العوائل العراقية في جنوب البلاد بالنزوح إلى بغداد في منتصف خمسينات القرن الماضي وسكنت بالقرب من هذا المكان، قام "مريدي" ببناء عدة محلات من الطين أو القصب، وجاورته محلات أخرى، لكن اسم "مريدي" طغى على البقية، وأصبح نقطة دالة للمنطقة، وتوسع شيئاً فشيئاً، حتى بات في منتصف الثمانينات من أهم الأسواق في مدينة الصدر.»

إنّ ظروف الحرب العراقية-الإيرانية، وما تبعها من إرهابات اجتماعية واقتصادية، كانت أحد أسباب شهرة السوق وذيوع صيتها، بحيث أضحت من أبرز الأسواق الشعبية في مدينة بغداد التي تخصصت ببيع وشراء السلع والبضائع القانونية وغير القانونية، كما ساعدت التطورات الحاصلة في عدد السكان ومستويات

المعيشة، على انتعاش السوق، وغرقه بالمواد المختلفة من المنتجات الغذائية والمنزلية، وهذا ما أدى إلى توسعة السوق بحيث شملت مساحات أخرى جانبية وفرعية لم تكن موجودة من قبل.

ومنذ بداية الحرب في مطلع الثمانينات، تم احترام عمليات التزوير لكل الشهادات والوثائق الرسمية الصادرة من أجهزة الدولة، بما فيها الأجازات العسكرية، معاملات تسريح الجنود إصدار جوازات السفر، والتصديق على شهادات أكاديمية، تبدأ بالثانوية وتنتهي بالدكتوراه، وفي كافة الاختصاصات، وبالطبع لكل وثيقة سعرها وحسب أهميتها.

إنّ اختصاصات السوق توسعت وتعمقت في فترة الثمانينات، كما إنّ للأسباب التي تركتها الحرب والمتمثلة في ضعف المنظومة الاقتصادية للدولة، وبالتالي تدني مستويات الدخل الفردية، والارتفاع التدريجي للأسعار، وتفاقم أزمة البطالة، أثرها الواضح، فقد لجأ أكثر الأفراد من سكان المدينة* إلى العمل في السوق، يزاولون الأعمال المختلفة من البيع والشراء، وعدد من الحرف والصناعات الأخرى. كما انتعشت السوق بـ"ورش العوق" ** ، التي كانت المنفذ الوحيد للتقاعد رسمياً عن أداء واجبات الخدمة العسكرية.

* - أغلب سكان المدينة هم من الفقراء، والبعض منهم يعيشون دون مستوى الفقر، ونادراً ما تجد موظفاً يعمل في إحدى دوائر أو مؤسسات الدولة الرسمية -آنذاك- فمعظمهم من الكسبة الذين يمارسون الأعمال الحرة، كالبناء، أو قيادة السيارات، أو أعمال البيع والشراء.

** - أخبرني أحد العاملين القدامى في السوق؛ عن براءة سوق مريدي من هذه "الخزعبلات" أو "الأساطير" -حسب قوله- وإنه يشك في مصدر هذه المعلومات (غير الصحيحة)، والتي لا تمت إلى الحقيقة بصلة، ويقول: الأنكى من ذلك، ما تردد على لسان البعض من إن للسوق -أيام الثمانينات- ورش خاصة لبتر الأصابع والإبهام من الكف الأيمن، وكذلك ورش لكسر اليد اليمنى والرجلين، وأبشعها -إطلاقاً- ورش قلع العين التي كانت تمارس -سراً- في السوق.

ورغم القوانين الصارمة التي كانت تفرضها رقابة الدولة، على بعض من الأعمال، إلاّ إنها لم تنه وجود هذه "المؤسسات الخطيرة"***، فقد ظلت تمارس سرّاً بعيداً عن أعين أجهزة الرقابة، كما إنها لم تتمكن من السيطرة عليها، بسبب الطبيعة الإيكولوجية للمنطقة وأسباب أيديولوجية وسياسية أخرى تحول دون تحقيق ذلك.

ثانياً - حرب الكويت "حرب الخليج الثانية":

إن نقطة التحول في حياة (سوق مريدي)، حصلت بعد قيام النظام السابق دخول دولة الكويت في عام (١٩٩٠م)، حيث أصبحت السوق مرتعاً لبضائع ومواد كثيرة -مختلفة- ومن كافة الأصناف، تم تسويقها من داخل الكويت، لتغزو الأسواق العراقية، كما بدأ عدد كبير من التجار بالعمل على شراء الأنواع المختلفة من تلك السلع والبضائع والمتاجرة بها.

وكانت "سوق مريدي"، إحدى الأسواق التي احتضنت هذه الكميات الهائلة من المواد، فأغلبها كان من السلع والبضائع المسروقة، وخاصة في الأيام الأولى لدخول الكويت وما تعرضت لها من عمليات سرقة طالبت معظم دوائر مؤسساتها وبيوت المواطنين فيها. وبذلك أصبحت "مريدي" مركزاً لبيع وشراء وعرض تلك البضائع.

إنّ ما حصل من أحداث سياسية وما صاحبها من تطورات، انعكست بشكل مباشر على مظاهر السوق لما تضمنته من أعمال ومهن جديدة، توسعت على أثرها مساحات السوق لتطال أرجاء أخرى من المنطقة، حيث أفترش الباعة من أصحاب البضائع والسلع الجديدة الأراضي المجاورة للسوق، الأمر الذي أدى إلى انفتاحها في

*** - عمليات التزوير وورش العوق.

مجال طولي امتدّ على أنحاء عديدة منها، دخلت ضمن فضاءاتها الواسعة واعتبرت جزءاً من الترتيب المكاني للسوق.

ولذلك يمكن اعتبار التغييرات التي حصلت في مجالات الحياة المختلفة، وتحديدًا بعد دخول الكويت وما أفرزته من تداعيات وحروب، نقطة التبدلات الواسعة التي غيرت مظاهر السوق وتجلياتها، وارتبطت هذه التحولات، باكتشاف مهن وصناعات جديدة، كما زادت نسبة العاملين في السوق أضعاف ما كانت عليه، ومُورِسَتْ مختلف الأعمال، وأضحى السوق ظاهرة شعبية واسعة فكانت مصدر الرزق الوحيد لمئات من العوائل والأسر الفقيرة التي لم تجد معيناً لها، سوى أن يقف أربابها على أعتاب السوق أو موزّعين بين أرصفتها، لانتشال أنفسهم من حالات الفقر والعوز التي كانوا يعيشونها، وبهذا فإنّ ظروف الحياة الطارئة-اقتصادية واجتماعية- وما لحقها من تبعات ألّمت بالمجتمع العراقي برمته، أثرت بطريقة أو بأخرى على حياة السوق الشعبية، ومنها سوق مريدي.

ثالثاً- الحصار الاقتصادي وأثره على طبيعة السوق ونشاطاته:

تعتبر فترة الحصار الاقتصادي، الفترة الذهبية للسوق التي أضافت معالم جديدة ومظاهر متنوعة، افتقرت إليها سابقاً ولم تكن موجودة من قبل، فقد سطع نجم السوق عالياً، وأصبحت سوق مريدي على أثره من أشهر وأبرز الأسواق الشعبية في مدينة بغداد. فقد عملت فترة "الحصار الاقتصادي" على إشباع السوق بتنوعات من المواد والمنتجات ومن كل صنف.

فخلال فترة الحصار تلك، حصلت تغييرات كثيرة تمثلت بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وحالات من التضخم الهائلة وتراجع في المردود المادي للأفراد، وغلاء "فاضح" للمواد الأولية والأساسية، بحيث فاق المستوى الطبيعي له إلى أضعاف ما كان عليه من قبل.

كما توفرت فرص عمل كثيرة في السوق، إلا أنّ معظم هذه الأعمال كانت بعضاً من مظاهر البطالة المقنعة أو المخفية، فقد ارتفعت نسبة البطالة -آنذاك- إلى أعلى مستوى لها، ويظهر ذلك بوضوح، من خلال متابعة؛ إن أغلب أصحاب الشهادات الجامعية كانوا يعزفون عن التعيين كموظفين في دوائر الدولة الرسمية، وإنهم لا يرغبون في ذلك، بسب قلة الرواتب والأجور في ذلك الوقت. فكانوا يميلون

إلى العمل في السوق بناءً على إن ذلك يضمن لهم مستوى أفضل للعيش، ومواجهة
فضلى لمتطلبات الحياة المختلفة.

وقد استنتج الباحث ومن خلال الدراسة الميدانية: إن ظاهرة "سوق مريدي" ظاهرة تزامنت مع انخفاض الحالة المعيشية للناس خلال فترة الحصار الاقتصادي، وبطبيعة الحال يلجأ البعض إلى بيع ممتلكاته من أثاث ومقتنيات. ويمكن القول: إن سوق مريدي هي سوق سوداء في بعض جوانبها، إضافةً؛ إلى إنها اعتمدت أول ما اعتمدت على السلع المسروقة ليعتمد بعدها على بيع حصص المواد الغذائية التي كانت توزع من قبل الأسواق المركزية وبفارق سعري.

هذا يعني إن شهرة السوق وذيوع صيتها بدأت في مطلع العقد التسعيني - وتحديدًا في بداية التسعينات- وفرض الحضر الدولي على العراق، إذ تدفقت السلع من كل نوع من أجهزة كهربائية وأثاث منزلي وغيرها، حيث يضطر الناس وتحت ضغط الظروف الاقتصادية العسيرة على بيعها لتدبر بعض من أمور معيشتهم، فتجمع الكثير من الأهالي يمارسون عملية البيع والشراء، لهذا صارت السوق قبلة المشترين ويأتيها الناس من جميع أنحاء بغداد.

لقد تحولت "سوق مريدي"، من سوق شعبي إلى سوق بغدادى كبير، بمعنى؛ أنها وفرت في إحدى مراحل نضجها ونموها الخدمة لجميع سكان بغداد، بالدوارة (وهم صبية وشباب يحترفون بيع وشراء الأشياء المستعملة)، تحولوا إلى جامعي فائض ومهمل البيوت الفارهة، حيث لجأوا إلى عرض ما يحصلون عليه في هذه السوق، فهي المكان المناسب لتصريف بضاعتهم هذه. كذلك دفع العوز بالعوائل الفقيرة إلى بيع أثاثها، لتعرض كل هذه المستعملات على الرصيف في سوق مريدي، فغدت السوق محطة لمن يبحث عن النادر أو المستعمل (الرخيص) من ساكني بغداد بأجمعها.

يقول أحد الباعة في السوق: «مع التسعينات التي عشناها توسعت بهذا الشكل الذي تراه، وتحوّلت إلى سوق متنوعٍ أو أسواق متداخلة، ثم أصبحت معلماً من معالم التسعينات، بسبب انتشار ظاهرة التزوير فيها، كما إن معظم الباعة هنا يعتمدون على ما يجمعه "الدوراة" من الأحياء الراقية، ويعيدون تجديدها وعرضها على الأرصفة، أما عن نفسه، فقال: أنا خريج معهد إدارة لم يكن الراتب يكفي لمعيشة طفل، حين خرجت من الجيش، لهذا اتخذت الرصيف مكاناً لكسب الرزق».

كما دأب الناس على بيع بعض من حاجات وسلع بيوتهم من أجل توفير الغذاء اللازم للعيش لهم ولأطفالهم، وعادة بيع المواد المستعملة عادة قديمة ولّدها الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي.

وظهرت في السوق مهن جديدة فرضتها ظروف الحصار الاقتصادي الطويل على العراق، مثل الورش الخاصة بإطارات السيارات والدراجات الهوائية و"الموتورسكل"، حيث تسببت تلك الظروف في ارتفاع أسعار الإطارات المخصصة للسيارات.

ويضيف أحدهم: «إنّ قسم كبير من المهن وجدت في زمن الحصار، وأنا أعمل "ندافاً"، لإعادة تأهيل المفروشات، أو أعمل مفروشات جديدة، والحقيقة إنّ الظروف التي مرّ بها البلد ساهمت في إعادة مهنة "الندافة" إلى الواجهة من جديد».

إنّ سوق مريدي تغيّرت حسب الظروف، فقد تداولت دهاليزها في سنوات الحصار بين تلك الحاجات المسروقة من دوائر الدولة، التي شاعت بين عدد من الموظفين -آنذاك- فاتخذوها مهنة تدرّ عليهم أرباحاً ولا تكلفهم أيّ رأسمال. يقول أحد المبحوثين: «في ظل الظروف الاقتصادية التي مرّ بها البلد على طول عقد التسعينات وبداية الألفية الجديدة، اضطررت للعمل في السوق، لأنني مطالب بتأمين الرزق لي ولعائلي، وهذا حال أكثر العراقيين، وبالرغم إنني خريج كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،

لم أفكر في التعيين بسبب ضعف الراتب الشهري الذي كان يتقاضاه الموظف -آنذاك-
فالبطالة وارتفاع الأسعار كان هاجس الجميع.»

وظلت سوق مريدي، سوقاً لكل أنواع **الممنوعات** في حقبة الثمانينات والتسعينات
وكانت عمليات التزوير، وبيع الأسلحة والكتب الدينية (الخطرة)، أخطر تلك
الممنوعات، كما أصبحت السوق مؤسسة منفردة لتزوير المستمسكات الرسمية التي
ساعدت العراقيين الذين يرغبون في الحصول على بعض من هذه المستمسكات من
دون مراجعة دوائر الدولة الرسمية، ورغم القوانين الصارمة التي كانت تفرض على
السوق، إلا إنها لم تستطع القضاء عليها.

ويضيف أحد الباعة، بأنه يعرف جماعة كانت تبيع مخزونات دوائرها، إلى باعة
مريدي في المساء ليأتوا صباح اليوم التالي مع لجنة مشتريات ليشتروها ثانية، وهذا
الأمر كان شائعاً بعد عام (١٩٩١م) وما تلاه من أعوام.

ويذكر إن تزوير عقود "الزواج" كان شائعاً في السوق، كذلك كان هناك عدداً من
الباعة "المتخصصون" في الحصول على جواز سفر من خلال وجود علاقة قائمة
بين موظفي الجوازات وجماعات "مريدي".

إلا إنه وبسبب التغيرات التي طرأت على الحياة في السوق، ومظاهر التوسع
التي امتدت لأرجاء واسعة منها، فإن باعة السوق، استولوا على أربعة شوارع
متقاطعة، وقد قطعوا السير فيها تماماً، حيث غيرت نتيجة لذلك باصات النقل
خطوطها مرغمة، وحاولت دائرة البلدية تنظيم أماكن هؤلاء الباعة، ولكنهم لم يغادروا
أماكنهم، وبقيت الفوضى والزحام على حالها.

وقد أقل نجم السوق فترة من الزمن* -وتحديداً- في نهاية التسعينات والسنوات
الأولى من الألفية، لكنه عاد وظهر للسطح ثانية بعد الحرب الأخيرة (٢٠٠٣م) على

* - وذلك بسبب ضعف الحالة المعيشية للناس وقلة المردود المادي لمداخيل الفرد، الناتجة عن حالة الكساد الاقتصادي
بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على البلد آنذاك.

العراق، حيث أغرق السوق بالمواد والسلع التي تم الاستيلاء عليها من دوائر الدولة وخاصة السلاح والأعتدة بعد عمليات السلب والنهب التي طالت كل شيء.

يقول أحد المبحوثين: « بعد الحرب الأخيرة على العراق، وسقوط النظام السابق، حصل العاملون في "سوق مريدي" على أغلب أختام الدولة العراقية بعد الانهيار الذي حلّ بها، وبات المشتغلون في السوق يمارسون أعمالهم بحرية تامة ولا يخشون أي شيء، حيث ساهمت السوق في العبث بالكثير من حقوق الناس، من خلال عمليات التزوير التي تحصل فيها ».

إضافة إلى ما تقدم؛ فقد أصاب السوق الإهمال في عهد النظام السابق وزمن الحصار الاقتصادي، حيث أهملت شبكة المجاري التي أنشئت في بداية الثمانينات من القرن الماضي، كما إنّ بحيرات المياه الآسنة ظهرت في الشوارع الرئيسية التي تحيط بالسوق وأيضاً في المناطق القريبة منها.

وبذلك؛ تأثرت السوق بالأحداث السياسية والاقتصادية، وظهرت انعكاسات ذلك التأثير في الوضع الاجتماعي للأفراد وعلى حياة السوق الاقتصادية، حيث مثلت هذه التغيرات العامة، تغييرات بنائية أصابت البناء الاجتماعي بجميع مكوناته، وكل تغيير يحصل في إحدى هذه المكونات (سياسي، اجتماعي، اقتصادي) يلحق -بنيوياً- بالمكوّن الآخر الذي يتداخل معه بنائياً ووظيفياً.

كما إنّ حالات الخلل أو الانهيار التي تعرض لها واحد من عناصر البناء الاجتماعي -الجانب الاقتصادي- عبر التدهور الذي أصاب النظام الاقتصادي، وفرض القيود الدولية على عمليات الإنتاج والاستثمار، وقلة المواد الأساسية المؤمنة لخدمة المواطنين، فحسب التفسير البنائي، فإنّ المجتمع يميل إلى تحقيق حالة "التوازن" في هذا الجانب، من خلال الاعتماد على إنشاء مهن وصناعات محلية

جديدة تعوّض عن "الثغرة" التي تعرض لها الواقع الاقتصادي، والتعويض عما حصل من تغييرات فيه، من أجل تحقيق (حالة من الاستقرار) والعمل على استمرار المجتمع في الوجود.

***** المبحث الثالث *****

***** تحولات ما بعد الحرب *****

أبرزت الحرب الأميركية الأخيرة على العراق (٢٠٠٣م)، مجموعة تحولات شملت البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أدى انهيار النظام السياسي إلى حدوث حالة الفوضى العامة التي اجتاحت البلد وأدت إلى حصول تغييرات اجتماعية امتدّت لتشمل كل مكونات الحياة الأخرى.

وكان الجانب الاقتصادي، أكثر جوانب الحياة عرضة لتأثيرات الصراع والحرب التي تعرض لها المجتمع العراقي طوال عقدين ونصف من الزمن. وقد تحمل الواقع الاقتصادي أعباء الصراع المضطرب سياسياً، والذي ألحق تأثيراً واضحاً في البناء الاجتماعي، بسبب التدهور الذي طال جميع المؤسسات الاجتماعية.

فقد بدلت الحرب طبيعة الأوضاع القائمة "سابقاً" وأحدثت مجموعة تغييرات، في شتى المجالات والحقول. فالتغير الذي أصاب الواقع السياسي أو العسكري، سيعمل محدثاً تغييرات تنال الجوانب الأخرى من الحياة.

فبعد الاجتياح العسكري "الاميركي" للعراق، وانهيار النظام السابق، انهارت جميع مؤسسات المجتمع ودوائره الرسمية، وتحول العراق -أبان تلك الفترة- من مجتمع الأنظمة والقوانين إلى مجتمع "اللا دولة"، فلا قوانين أو ضوابط تحدد سير الحياة، ولا وجود لدولة تدير دفة الحكم، كذلك فإن فقدان الأجهزة الأمنية -بكل أصنافها- مسؤولياتها أدى إلى تفاقم الأوضاع الداخلية للبلاد، بحيث أصبح الوجود الاجتماعي "العراقي" مهدداً أمنياً، وسياسياً واجتماعياً فضلاً عن أعمال "السلب والنهب" التي أعلن البلد عبرها إفلاسه، فقد طالت أعمال السرقة كل شيء يتعلق بوجوده وتراثه.

فقد حدث أشبه ما يطلق عليه علماء الانثروبولوجيا بـ"التغير البنائي"، وهو يختلف عن "التغير الاجتماعي"، الذي يعني؛ التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة في مجتمع معين أو في شعب من الشعوب، بحيث يؤدي إلى حدوث تغيرات طفيفة أو مختلفة مع الحفاظ على البناء الاجتماعي العام للمجتمع.

ولكن ما حصل في العراق هو نوع من "التغير البنائي"، والذي نعني به؛ التحول الذي يطرأ على ذلك الكل المركب الذي نسميه بـ"البناء الاجتماعي"، أي التحول الواسع والعميق في أنماط المناشط السائدة في المجتمع، وما يدل على ذلك، التحولات الكبيرة في مكونات المجتمع المختلفة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.



أولاً- الوضع الاقتصادي العام في العراق:

تُركت الحرب الأخيرة* على العراق آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي، فقد دُمّرت البنية الاقتصادية وحلّت حالة من عدم الأمن الاقتصادي، فقد عانى العراق من تدهور شديد في البنية الأساسية في كل القطاعات الاقتصادية: الصناعية، الزراعية، التجارية. ويعود هذا التخبط الاقتصادي إلى الانفلات الأمني، وغياب الاستقرار السياسي، الذي أدى بالتالي إلى تفشي البطالة وارتفاع نسبها بين أفراد المجتمع، كذلك إلى غموض في المستقبل الاقتصادي وغياب أي دور للقطاع الخاص.

إضافةً إلى ذلك، فقد تحول السوق العراقي من نظام اقتصادي موجه إلى نظام حر ومنفتح**، إلا إن هذه التغيرات حصلت نتيجة حرب قاسية جاء أثرها سلباً ومدمراً على الواقع الاقتصادي الذي كان يعاني أصلاً من نتيجة الحصار الاقتصادي.

إن أحد مشكلات الاقتصاد العراقي تتمثل في وجود الكساد والتضخم والبطالة والفساد الإداري، وإنهاء العمر الانتاجي للمؤسسات الانتاجية. إضافة إلى الديون

* - الحرب العراقية-الاميركية التي أدت إلى انهيار النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣.

** - يقوم النظام الاقتصادي الحر على مبدأ حرية التجارة والصناعة، وحرية المنافسة والتنافس بين المؤسسات الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع، واستعمال كافة الوسائل المشروعة والمتاحة من أجل استقطاب واجتذاب الزبائن، إلا إن هذا لا يعني ترك المنافسة والمزاحمة دون ضوابط تحكمها لمنع كل تهور ونطرف واحتكار، فينبغي أن تبقى المنافسة في إطارها المشروع من دون استخدام وسائل مخالفة للقانون، باختصار: إن هذا النظام لا يعني رفع سلطة الدولة عن ضبط السوق، ولكن انتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد حر يتطلب تغييرات جذرية وبرامج إصلاحية.

الهائلة التي يعاني منها العراق، والغياب الواضح لدور القطاع الخاص، ووقف النشاط الاستثماري وهبوط المداخيل ومستوى المعيشة.

ونظراً؛ لاعتماد الاقتصاد العراقي اعتماداً مفرطاً على الاستيراد، أدى التضخم المفرط إلى تآكل القيمة الشرائية لما تبقى من مداخيل الفرد. فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في أعقاب الحملة العسكرية الاميركية وما أفرزته من فوضى اقتصادية، بسبب تداعيات الحرب وأعمال السلب والنهب التي تعرضت لها جميع المنشآت الحكومية.

إلاّ إنه ومن خلال الإجراءات البسيطة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣، يبدو إنها تريد القفز على ثوابت وطبيعة الاقتصاد العراقي، فشرعت انتهاج سياسات غير واقعية، إذ حاولت أن تجمع بين تحقيق القضاء على البطالة والاستقرار في الأسعار مع نظام حرية السوق. وقد أثبت الواقع الاقتصادي عدم استجابته لهذه السياسات، خاصة إنّ إحدى مشكلات الاقتصاد العراقي تتمثل في غياب تام لجهاز الرقابة، وعدم وجود أي ضوابط أو قوانين قابلة للتطبيق ومفروضة من قبل الدولة، بالإضافة إلى مشاكل الكساد والتضخم والفساد الإداري.

ولذلك تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد استهلاكي تسانده دعوات البعض إلى تفكيك نظام الاقتصاد الموجه، أي إلغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ليحل محله نظام اقتصاد السوق ارتباطاً بمتطلبات الديمقراطية الناشئة، والتبرير المطروح هو عدم إمكانية بناء ديمقراطية دون الفصل بين الاقتصاد والسلطة السياسية.

من جهة أخرى؛ فإن الحكومات العراقية المتعاقبة "بعد السقوط"، أمام مشكلة "التضخم الكارثي"، وهذا التضخم يعبر عنه بـ"التضخم التوليدي"، بمعنى؛ إن التضخم في أسعار المحروقات، سينتج ارتفاعاً في أجور النقل، الاتصالات، أجور

التصليح لجميع أنواع السلع، أجور الفحص لدى الأطباء، ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية... الخ. ومن ثم تبدأ حلقة أخرى من الضغوط على الحكومة لزيادة رواتب موظفي الدولة لتغطية الزيادة الملتهبة لأسعار السلع والخدمات، وتحت استمرار الضغط الاجتماعي (الشعبي) ستضطر الحكومة لزيادة الرواتب.

إن جذور مشكلة "التضخم" بدأت أبان فترة الحصار الاقتصادي، حيث أدت قلة السلع والمنتجات في تلك الفترة بالذات إلى زيادة حدة التضخم وتدنى مستويات المعيشة، إن فترة الحصار بالإضافة إلى تسببها في خسارة البلاد جزءاً من عوائدها النفطية، تسببت في إهلاك الكثير من الأجهزة والمعدات ومستلزمات البنية التحتية، وقد أضافت الحرب الأخيرة (٢٠٠٣م)، المزيد من الدمار والخراب وانتشار الفوضى وأعمال النهب والسرقات والحرائق والتدمير.

لهذا؛ تقع على الدولة مسؤوليات جمة باعتبارها أهم منظم للأسواق، وبالتالي للنظام الاقتصادي، حيث يمكن عن طريقها تحقيق أقصى استفادة إذا ما وفرت الحكومة البنية الأساسية المطلوبة (بشرياً ومادياً وطبيعياً) للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

ثانياً- سوق مريوي وتميّر نشاطاتها:

من خلال الدراسة الميدانية لوحظ حجم التغيرات الواسعة التي طرأت على السوق قبل وبعد الحرب الأخيرة على العراق، فالباحث يعتبر أحد أفراد المجتمع المبحوث، كما إنه يقطن في إحدى القطاعات القريبة من السوق، حيث تمت مشاهدة هذه التحولات عن قرب، ومعايشتها ميدانياً، الأمر الذي وقّر له خلفية ومعرفة واسعة بالتبدلات الحاصلة والإحاطة بها.

لم تكن للسوق إلا أن تتأثر بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية، فهي جزء من الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وما يتعرض له ذلك الواقع من تحديات واستجابات ينعكس تماماً على الطبيعة التنظيمية للسوق، التي مرت بفترة "إرهاص"، فقدت على أثرها العديد من النشاطات، تأثراً بما حصل من أحداث. وخاصة في فترة الأزمات والصراعات السياسية، ولكنها ما تلبث أن تجد فرصاً لنشاطات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فرضتها طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية، وهذا لا يعني إنّ هذه النشاطات يمكن أن تزول بمجرد غياب السبب الذي كان وراءها، فربما لا تستجيب لذلك -إطلاقاً- أو أن تعمل على التخفيف من حدة نشاطها هذا، فقد يتقلص دورها داخل السوق أو يتوسع حسب مقتضيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

ففي التسعينات من القرن الماضي -كما أسلفنا- بدأت السوق توسّع من مجالها الجغرافي شيئاً فشيئاً، لما توفره من نشاطات امتدت لمساحات واسعة من المنطقة

التي تتمركز فيها السوق، وأعطت فترة الحصار الاقتصادي شهرة واسعة بحيث ذاع صيتها، وأصبحت على أثرها السوق قبلة المشتريين من داخل وخارج مدينة الصدر.

إلا إنَّ أبرز التحولات، ما حصل بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام (٢٠٠٣)، فبعد فترة الهدوء النسبي التي سادت السوق في سنوات قبيل الحرب، عادت السوق لسابق عهدها، ولكن هذه المرة بوجه آخر، غير الذي ألفناه، فقد أثقلت السوق بنشاطات جديدة وأخرى ممنوعة ظهرت إلى العلن، كانت تمارس سرّاً في عهد النظام السابق.

والنشاطات الحاصلة هي نتيجة طبيعية وانعكاساً لما جرى من تبدلات، فليس هناك سوق سوى (سوق مريدي) يفرد مكاناً يضم "جماعات من الأشخاص"، يتاجرون ببيع وشراء الأسلحة والأسلحة الثقيلة، بعد عمليات السرقة التي تعرضت لها مخازن الأعتدة أثناء الحرب، ومما ساعد على ممارسة مثل هذه الأعمال، حالات الفوضى العارمة وغياب الدور المؤسساتي للدولة العراقية.

ولم تغب هذه الأعمال عن ساحة نشاطات "سوق مريدي"، حتى بعد قيام الحكومة العراقية بمهامها القانونية والدستورية. ولكن يمكن القول إنها تراجعت من مستوى العلن إلى عرض سلعها وخدماتها بشكل سري، كما هو حاصل في أعمال التزوير التي نشطت بعد قيام الحرب، وسرقة أغلب وثائق ومستندات وأختام دوائر الدولة، حيث أصبحت "مريدي" وكأنها مؤسسة للتزوير، فما أن تذكر "سوق مريدي" إلا وذكرت إلى جانبها عمليات التزوير الهائلة لكل ما يحتاجه المرء من وثائق وهويات ومستندات وجوازات سفر، لكن ما تغير هو إنَّ هذه الأعمال "غير القانونية"، توسعت بحيث جعلت لها مكاناً خاصاً للممارسة يعبر عنه بصورة أشخاص يتحركون من مكان إلى آخر ضمن مساحة محصورة لتنقلاتهم، أو بهيئة "جنابر" توضع على سطحها مختلف الأوراق والوثائق المهيأة للتزوير.

كما تدفقت على "سوق مريدي" أعداد هائلة من البضائع والسلع، ومعظم هذه الخدمات لم تكن خاضعة للأجهزة الرقابية، وغزت السوق مواد غير صالحة للاستهلاك البشري، وبرز أثر ذلك نوعان من ضحايا الغش الغذائي والصناعي، أولهما؛ من يلجأ إلى شراء السلعة مع علمه بأنها رديئة، لكن مغريات السعر هي التي تدفعه إلى اقتنائها، وثانيهما؛ من يشتري المواد الغذائية وهو لا يقدر مدى خطورة تلفها، مثل أنواع الأغذية المعلبة أو المصنعة محلياً، كاللحوم ذات السعر المتدني والمطروح بكثرة في الأسواق الشعبية، وقد نتج عن ضعف جهاز الرقابة والمحاسبة، مشكلة التحديد الكيفي للأسعار من قبل الباعة أنفسهم الذين تلاعبوا في أسعار البضائع والسلع مستغلين غياب النظام وعدم تطبيق القوانين.

ومن النشاطات الجديدة التي ظهرت في السوق تلك المتعلقة بالمحلات الخاصة بأجهزة "الموبايل" الهاتف الجوال، وهي تجارة نشطت بعد الحرب ودخول عدد من شركات الهاتف المحمول إلى العراق، وقد لاقت قبولاً متزايداً من قبل المواطنين، كذلك أنشأت مراكز للخدمة العالمية "الإنترنت"، بعد ما كانت تتصف بقلتها، حيث انتشرت في مناطق متفرقة من السوق.

وبرزت في السوق مهنة بيع الأدوية والعلاجات الطبية، وتوزعت على أرجاء واسعة منها، حيث اتخذ باعة "الحبوب" جنابر لهم لعرض سلعهم تلك، والبعض الآخر عمد إلى بناء أكشاك كوسيلة للعرض والتصريف، وتدلّ هذه الأعمال على غياب تام لأي أجهزة رقابية (اقتصادية أو صحية)، لتلك المهن والأعمال المحرّمة، وما يمكن أن تتسبب به من كوارث اقتصادية أو بشرية، ضحيتها المجتمع الأكبر الذي نحن جزءاً منه.

إضافةً إلى ما تقدم؛ لا بدّ من الإشارة إلى التغيرات التي حصلت في طبيعة النشاط الاقتصادي والحركة التجارية في السوق، فبعد التحسن المستمر في أجور ورواتب الموظفين، وكذلك الزيادة المطردة في عائدات الموارد الاقتصادية للبلاد،

ودخول مواد وسلع كثيرة، بدون أية "رسوم كمركية"، عبر الحدود المفتوحة بين العراق والدول المجاورة له، دبّت حركة النشاط التجاري في السوق، بشكل ليس له مثيل من قبل، وبدت السوق مكتظة بأنواع مختلفة من المواد التجارية، بعضها أساسية، وبعضها الآخر من المواد (التكميلية) التي شهدت إقبالاً متزايداً من قبل أفراد المجتمع.

إلا إنه ونتيجة التضخم الهائل في الجانب الاقتصادي، وما ارتبط به من أزمات، لم تشفع التحسينات في رفع المستوى المعيشي والدخول الاقتصادية لأبناء المجتمع، لأسباب كثيرة ومختلفة؛ كالبطالة والفساد الإداري وغياب الرقابة وعدم المسؤولية، كل ذلك حال دون تحقيق أثراً إيجابية عبر اقتصاد قوي قادر على تجاوز المشاكل والأزمات.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجناير أو الأكشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
الدجاج	—	٣٦	من ٤٥ فما فوق	ذكور/إناث
الطيور	—	١٥	٣٥-٢٠	ذكور
طيور الحب	—	٨	٣٥-٢٠	ذكور
السماك	—	٣٣	٦٠-٣٥	إناث
القصابة	١٩	—	٥٥-٢٥	ذكور

جدول رقم (١)

يوضح نوع وطبيعة العمل لكل من أعمال الدجاج والطيور وطيور الحب والسماك والقصابة.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجناير أو الأكشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
السكائر	١٠	٢٧	٤٠-٢٥	ذكور
الصيرفة	٦	٦	٥٠-٢٥	ذكور

جدول رقم (٢)

يوضح نوع وطبيعة العمل لكل من أعمال السكائر والصيرفة.

نوع الجنس أو النوع	الفئة العمرية	عدد الجنابر أو الأكمشاك	عدد المحلات	نوع العمل
ذكور/إناث	٤٥-٢٠	٥٥	١٤	المواد الغذائية
ذكور/إناث	٥٠-٣٠	٢٢	١٨	الحلويات
ذكور/إناث	٥٠-٢٥	—	٢٥	التوابل والأعشاب
ذكور/إناث	٦٥-٢٥	ما يقارب ١٧٠ بسطية	—	الخضار والفواكه

جدول رقم (٣)

يوضح نوع وطبيعة العمل لكل من أعمال المواد الغذائية والحلويات والأعشاب والخضار والفواكه.

الجنس أو النوع	الفئة العمرية	عدد الجنابر أو الأكمشاك	عدد المحلات	نوع العمل
ذكور	٣٥-٢٠	—	٢٢	الموبايل
ذكور	٣٥-٢٠	١٢	٧	أقراص ليزرية
ذكور	٤٥-١٥	—	٥	الانترنت

جدول رقم (٤)

يوضح نوع وطبيعة العمل والفئة العمرية لكل من محلات الموبايل والأقراص الليزرية والانترنت.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجنابر أو الأمشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
الأخشاب	—	٨٣	٦٠-٣٥	ذكور
السجاد	١٤	—	٥٠-٣٥	ذكور
الإسفنج	٧	١٥	٥٠-٣٥	ذكور
الموبيليا	٧	—	٥٥-٣٥	ذكور
الانشائيات	٤	—	٥٥-٢٥	ذكور

جدول رقم (٥)

يوضح نوع وطبيعة العمل لكل من أعمال الأخشاب والسجاد والإسفنج والموبيليا والانشائيات.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجنابر أو الأمشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
المطاعم	٥	١٦	تتراوح الأعمار من ٥٠-١٥	ذكور
الأفران	٥	—	٥٠-٢٠	ذكور

جدول رقم (٦)

يوضح نوع وطبيعة العمل والفئة العمرية والجنس لكل من المطاعم والأفران.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجنابر أو الأكشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
القماش	٥٣	—	٥٥-٣٠	ذكور/إناث
الألبسة الرياضية	٨	٥١	٣٥-٢٠	ذكور
الخباطة	٢٩	—	٤٥-٢٠	ذكور
الحلاقة	١٨	—	٣٥-٢٠	ذكور
التصوير	١٥	—	٤٥-٢٠	ذكور

جدول رقم (٧)

يوضح نوع وطبيعة العمل والفئة العمرية والجنس لكل من أعمال القماش والألبسة الرياضية والخباطة والحلاقة والتصوير.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجنابر أو الأكشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
الأحذية	٥	١٥	٤٥-٢٠	ذكور
الكماليات	١٣	٢٠	٤٠-٢٠	ذكور

الساعات	٣	٦	٥٠ - ٢٥	ذكور
---------	---	---	---------	------

جدول رقم (٨) يوضح نوع وطبيعة العمل والفئة العمرية والجنس لكل من أعمال الأحذية والكماليات والساعات.

نوع العمل	عدد المحلات	عدد الجنابر أو الأكشاك	الفئة العمرية	الجنس أو النوع
الذهب	٢٠	—	٦٥-٣٥	ذكور
النايلون والفافون	١٠	—	٤٠-٢٥	ذكور/إناث
الدراجات الهوائية	—	٢٠	٤٠-٢٠	ذكور
المواد الكهربائية والمنزلية	٧١	٩٣	٥٥-٢٥	ذكور

جدول رقم (٩)

يوضح نوع وطبيعة العمل والفئة العمرية والجنس لكل من أعمال الذهب والنايلون والفافون والدراجات الهوائية والمواد الكهربائية والمنزلية.

تعمیرات المراسم

تحديات الدراسة: CHALLENGES OF STUDIES

لا بدّ لكل دراسة من مواجهة بعض المعوقات التي تتدخل لعرقلة مجريات البحث عامدة بذلك إلى تشكيل صعوبات أمام (الدارس/الدراسة) من إتمامها بشكل سليم.

وهذا لا يعني، بأنّ الصعوبات تلك لا يمكن التغلب عليها، ولكنها تمثل تحديات حقيقية تواجه الباحث/البحث، ينبغي على الدارس -قدر الإمكان- من تجاوزها أو التخفيف من وطأتها تحاشياً من التأثيرات التي يمكن إحداثها أو إعمالها على الفكرة الأساسية لموضوع الدراسة.

١- التحدي الأمني: THE SECURITY CHALLENGE

يشكل تردّي الوضع الأمني عنصر التحدي الأول الذي واجه الباحث أثناء دراسته الميدانية، حيث تُحجّم سوء الأوضاع الأمنية حركة السوق بسبب عدم توفر الدافع الرئيسي المحرك للعمل في السوق ممثلاً بالشعور بالأمن على المال والنفوس.

فمع زيادة التهديدات على حياة العاملين في السوق وعلى أموالهم يقل نشاطهم اختياريّاً أو ينخفض بما يتناسب وحجم فسحة الأمل الموفّرة لهم، أو بما يكفل توفير

احتياجاتهم المعيشية، لذلك تشكل هذه التهديدات عامل نفور إزاء العمل بالسوق المحلي.

كذلك تقل حركة المتسوقين والمستهلكين إلى حد كبير. فقد عملت التفجيرات الأخيرة في "سوق مريدي" على انحسار حركة العمل فيها، كما وقلة حركة المشتريين في السوق بسبب الأوضاع الأمنية المتردية.

وقد ظهر تأثير ذلك -واضحاً- على معطيات الدراسة، بسبب اختفاء بعض الجوانب المهمة التي يمكن أن تميّز الحياة الاقتصادية في سوق مريدي، مثل تقليص أنماط من العمل التي اختفت بعد أن شكّل السوق -بفعل الأوضاع الأمنية- مكاناً لإزهاق أرواح المواطنين.

كما وتجلّى أثر هذه التهديدات على الباحث، فقد عانى الباحث إلى التقليل من الذهاب إلى السوق وخصوصاً في الأوقات (الخطرة)* ، أي فترات ما بعد الظهر حيث تبصر السوق وكأنها "موجات" من البشر يتحركون في كل مكان فيها، على الرغم من إنّ هذه الأوقات هي الأفضل من حيث متابعة الناس وملاحظة نشاطاتهم.

٢- التحدي التنظيمي: THE ARRANGEMENT CHALLENGE

على الرغم من الطابع المنتظم الذي تتسم به السوق، إلاّ إنها كسوق شعبية تفتقر إلى ضوابط الرقابة والمحاسبة، فلا يوجد هناك جهاز أو جهة محددة تنظم الأسواق أو الحاجات أو السلع والبضائع في أماكن معينة مثلاً، فيكون لكل شخص لدية حاجة معينة أن يعرضها داخل السوق، وأن يتخذ المكان الذي يناسبه للبيع،

* - إلاّ إن هذا لم يمنع الباحث من الذهاب إلى السوق وتحديدأ في فترات ما بعد الظهر، أي في أوقات العصر، فكانت أكثر زيارات الباحث الميدانية هي في تلك الأوقات، وقد انحسرت نوعاً ما بعد "التفجيرات المدمرة" التي لحقت بالسوق.

ونتيجة ذلك؛ فقد انتشرت وعلى نطاق واسع من السوق (بسطيات وجنابر) كثيرة يمكن أن نطلق عليها "أماكن البيع العشوائية" التي تفتقر إلى طابع التنظيم.

وقد شككت تلك "العشوائيات" تحدياً كبيراً بالنسبة للباحث وذلك لصعوبة تصنيف بعضها، وخروج بعضها الآخر عن المسار التنظيمي الذي تتصف بها السوق، على اعتبار إنها تتكون من أسواق صغيرة كل منها يختص بنوع معين من الحاجات والسلع.

٣- التحدي المعرفي: THE EPISTEMIC CHALLENGE

من أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة، هي عدم وجود دراسات سابقة مماثلة لدراستنا الحالية (سوق مريدي)، كما وتمثلت الصعوبات بقلّة الدراسات والبحوث الأكاديمية المحلية والأجنبية عن موضوع الأسواق الشعبية بصورة عامة. حيث شكّل ذلك عقبة معرفية أمام الباحث، يمكن من خلالها الاستفادة من نتائج البحوث السابقة لما تحقّقه من موضوعية أكبر للنتائج المستخلصة.

وقد اعتمد الباحث على بعض البحوث والمقالات المنتشرة على صفحات شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) فيما يتعلق بموضوع الدراسة (سوق مريدي)، إلا إن أغلب هذه المقالات أو لبحوث تفتقر إلى الدقة والتصنيف العلمي المتعارف عليه في الدراسات الأكاديمية. فكانت أغلب هذه البحوث عبارة عن استطلاعات صحفية وما يسجل لها أنها كانت دراسات ميدانية بالنسبة للسوق.

٤- التحدي الاقتصادي: THE ECONOMIC CHALLENGE

ويبرز من خلال قلة المعروض من السلع والحاجات والخدمات بسبب حالة "التضخم الاقتصادي" التي تتفاقم يوماً بعد آخر وتؤثر على الوضع الاقتصادي العام للبلاد.

حيث يعكس ازدياد التضخم الاقتصادي تأثيراته على اقتصاد السوق المحلي أو الشعبي كسوق مريدي -مثلاً- حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب من قبل المشترين - على السلع والخدمات الرئيسية في مقابل قلة المعروض منها.

كما وتقل نسبة الشراء نتيجة التفاوت الحاصل بين مستوى الدخل وقيمة المعروض السلعي التي تزداد بسبب ظاهرة التضخم الاقتصادي، ويمكن ملاحظة ذلك في (سوق مريدي)، حيث اختفت أو بالأحرى -قلت- بعض الأعمال التي كانت تمارس في السوق مثل بيع أو تصليح التنانير المعدنية -خصوصاً في الفترة الأخيرة من الدراسة- وذلك لارتفاع المتزايد لثمن قناني الغاز، إلا إنَّ قلة هذه الأعمال صاحبها ظهور أعمال جديدة وهي مهنة بيع "التنانير" المصنوعة من الطين حيث لجأ أكثر الناس إلى شرائها.

وتكمن الصعوبات التي واجهت الدراسة في أن حالة التذبذب في الأسعار، وظاهرة التضخم الاقتصادي، تعيق وبشكل كبير الحركة التجارية للسوق مما يؤثر سلباً على حركة الباعة والمشتريين.

٥- التحدي المجتمعي : THE SOCIETAL CHALLENGE

حيث لا يشكل هذا تحدياً كبيراً أمام الباحث مقارنةً بمجموعة التحديات الأمنية والمعرفية والاقتصادية، كون الباحث هو أحد أفراد المجتمع -مجتمع الدراسة-

ويرتبط بعلاقات صداقة مع عددٍ من الباعة في السوق، الأمر الذي سهّل إلى حد ما بعض مجريات دراسته، ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن الدراسة الميدانية للسوق لم تخلو من صعوبات واجهت الباحث، تتمثل بدرجة الاطمئنان والثقة الحاصلة بين الباحث والمبحوث، وهذا يتعلق بالمبحوثين الذين لا تربطهم أي علاقة مع الباحث.

ومما زاد من درجة المخاوف تلك، طبيعة الظروف والملابسات الأمنية التي يمر بها البلد بصورة عامة، تجعل الأفراد على حيطة وحذر شديدين من الأشخاص الغرباء، أو الإدلاء ببعض المعلومات، وعموماً؛ فإن الباحث قد استطاع -بشكل نسبي- أن يتغلب نوعاً ما على هذه الصعوبات أو التحديات وهذه هي وظيفة الباحث الحقيقية والكامنة في تذليل الصعوبات والتخفيف من حدتها.



الاستنتاجات

و

التوصيات

أولاً - على المستوى الاقتصادي:

- ١- إن سوق مريدي ظاهرة تزامنت مع انخفاض الحالة المعيشية للناس خلال فترات الحروب وفترة الحصار الاقتصادي، كما أنها سوق سوداء في بعض جوانبها.
- ٢- شكلت السوق منافذ تسويقية للمنتجات والسلع المختلفة باعتبارها إحدى مصادر التسويق الرئيسية.
- ٣- تمتاز سوق مريدي بأنها سوق (غير اختصاصية) تُعرض فيها أنواع من البضائع المتجانسة وغير المتجانسة.
- ٤- إن السوق تحوي سلعاً ومنتجات كثيرة ومتنوعة ومتفاوتة في أسعارها ونوعيتها، وهذا التفاوت يحدد درجة إقبال المشتريين إلى هذه البضاعة أو تلك اعتماداً على مستوى الدخل والحالة الاقتصادية.
- ٥- تمثل السوق مكاناً لتصريف وبيع المنتجات المختلفة حيث يجري من خلالها إشباع رغبات الأفراد من الحاجات الاقتصادية المتنوعة.
- ٦- إنّ تنوع السلع والمنتجات راجع إلى تباين رغبة المستهلكين وأمزجتهم ومستواهم الثقافي والاقتصادي.
- ٧- تعمل السوق على تلبية الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع من سلع وبضائع، كما أنها أحد مصادر الرزق الرئيسية في المدينة.

- ٨- عملت سوق مريدي على توفير الحاجات الضرورية للإنسان أكثر من سواها.
- ٩- تتكون سوق مريدي من أسواق عديدة، كل منها يختص ببيع مواد ومنتجات معينة ومتشابهة إلى حد كبير، بحيث تنتظم السوق وفقاً لظاهرة (التماثل السلعي)، فتجد الباعة من أصحاب السلع المتشابهة ينظمون أماكن بيعهم في صفوف متراسة، لكل واحد منهم مكانه المحدد ولا يجوز التجاوز عليه.
- ١٠- تبرز في السوق بعض الأعمال غير المشروعة (مثل عمليات التزوير وبيع الأسلحة والغش الغذائي) التي وجدت لها نفوذاً واسعاً، كما إن للأعمال تلك مرتادوها، الأمر الذي زاد من طبيعة ممارستها وشجع على ذلك.
- ١١- إن أغلب سكان مدينة الصدر يمارسون أنشطتهم الاقتصادية في هذه السوق، التي تعتبر مكاناً مناسباً لعمل أكثر العاطلين أو العاجزين عن إيجاد فرص عمل لهم، وبذلك تكون السوق أحد أسباب مقاومة البطالة في المدينة، وخصوصاً في أيام الحصار الاقتصادي.
- ١٢- يتميز سلوك المترددين في السوق بأنه سلوك يحاول الأفراد (المستهلكون) من خلاله الحصول على أفضل سلعة بأقل ثمن ممكن وذلك لما يتناسب وظروفهم المعيشية.

ثانياً - على المستوى الاجتماعي:

- ١٣- توصلت الدراسة؛ بأن السوق مجتمع مصغر للمجتمع الأكبر التي تتواجد فيه، كما ويرتبط أطراف السوق مع بعضهم بعلاقات اجتماعية تحدد بشكل كبير السلوك الاجتماعي لكل منهم تجاه الآخر.

- ١٤- عملت الوظيفة الاجتماعية للسوق على عدم جعل حياتها الاقتصادية أن تتخذ طابعا اقتصادياً صرفاً.
- ١٥- إن العلاقات الاجتماعية في السوق، لا تنحصر ضمن هذا الإطار، بل تتعداها متجاوزة دائرة السوق إلى دائرة المجتمع الأكبر.
- ١٦- تمتاز العلاقات الاجتماعية بين باعة السلع والبضائع المتشابهة بمتانتها، ومرد ذلك هو (الوحدة المهنية) التي تجمعهما وتصل بعضهم ببعض.
- ١٧- كذلك يحدد المستوى الثقافي والاجتماعي إقبال المستهلكين على بعض المعروضات دون غيرها.
- ١٨- تعكس السوق المستويات الثقافية للباعة والمتسوقين من خلال نوع العمل ونمط التجارة ومدى امتلاكهم للبضائع والأشياء. حيث تعمل على تشخيص أسلوب العلاقات بين الباعة من جهة، وبينهم وبين المستهلكين من جهة أخرى.
- ١٩- تتأثر القيم الاجتماعية والاقتصادية في السوق بمحددات السلوك والضبط الاجتماعيين من أعراف وتقاليد التي تسود الواقع الاجتماعي في المدينة.
- ٢٠- تعتبر السوق إحدى الأماكن التي يقصدها الأفراد للترفيه وقضاء أوقات الفراغ.
- ٢١- تلعب المنظومة القرابية دوراً ملحوظاً في تنظيم السوق وتشكله، ويتضح تأثيرها على حركة النشاط التجاري الذي يزيد بدوره من قوة الالتزامات القرابية والاجتماعية بين الباعة والمستهلكين.
- ٢٢- تتضمن السوق مجموعة من القيم السلبية المتمثلة بعمليات الجشع والاستغلال ورفع الأسعار- بدون أي سبب مبرر- والقسم الكاذب من قبل الباعة.
- ٢٣- بيّنت الدراسة وملاحظة الباحث الميدانية، إن السوق تعمل وفقاً لترابط منهجي وظيفي يصل بين مستوياتها المختلفة والمتداخلة (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية)، كما تذهب إلى ذلك النظرية البنائية-الوظيفية.

التوصيات:

- ① - تشجيع الباحثين على القيام بدراسات انثروبولوجية/اجتماعية واسعة عن الأسواق الشعبية وتحديد سوق مريدي وذلك لقلّة الدراسات الميدانية والأكاديمية في هذا الحقل الدراسي على اعتبار أنها ميادين واسعة للبحث الاثنوغرافي والاجتماعي.
- ② - النهوض بواقع السوق الخدمي والصحي وتوفير أبسط مستلزمات الحياة فيها من تأمين الخدمات، ورفع النفايات وتنظيف الشوارع وتوفير خدمات الماء والكهرباء والمجاري.
- ③ - العمل على تنظيم السوق وترتيب أجزائها مهنيًا، وتحديد مساحة معينة تشمل السوق وإزالة الجناير والأكشاك والبسطيات المتجاوزة على المساحة الأصلية لها وخصوصاً الموجودة في وسط الشارع والجزرات الوسطية.
- ④ - تفعيل دور أجهزة الرقابة والمحاسبة في السوق والعمل على متابعة المخالفين والمقصرين بالنسبة للأطراف التي تعمل داخل السوق.
- ⑤ - وضع أنظمة صارمة مهمتها ضبط محاولات الإخلال بتوازنات السوق الاقتصادية مع فرض عقوبات لكل من يسيء إلى تطبيق القوانين الصادرة بخصوص تنظيم الأسواق الشعبية.
- ⑥ - رسم سترراتيجية/اجتماعية واضحة يتم من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسواق الشعبية، تعمل على توفير كل ما يحتاجه المواطنون من مواد وسلع وبضائع، كذلك تسهم في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية بسهولة وفق أنظمة وضوابط معينة تحدد حركة السوق والعاملين فيها.
- ⑦ - تفعيل دور الإعلام (صحافة، تلفزيون... الخ) للكشف عن الدور الذي تقوم به السوق في إمداد المواطن بضرورات العيش والحياة، كذلك إظهار دور الأجهزة الإعلامية كالبرامج التثقيفية بضرورة حماية المستهلك، وإجلاء حالات الغش والزييف والتزوير التي تحدث في هذه الأسواق وتنبية المواطنين إلى ذلك.

8 - على الدوائر المعنية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة البلديات والأشغال العامة ودوائر الدولة المختلفة إيجاد فرصاً للعمل والاستفادة من طاقات وجهود العاملين في مؤسساتها، لكي لا تذهب طاقات الأفراد سدى إلى ظاهرة البيع بالجنابر أو البسطيات التي تعتبر نوع من أنواع البطالة.

المستخلص

- مستخلص -

لقد حاولنا في هذه الرسالة أن نبين طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأن نكشف عن الطبيعة التركيبية (لسوق مريدي) ونشاطاتها، وكذلك دراسة أساليب السلوك والتفاعل فيها.

وتتبع البحث أهم الظروف والملابسات التي مرت بها المدينة والتي انعكست على الحياة في السوق من خلال البحث عن تاريخ المدينة ونشأتها وايكولوجيا المنطقة وتطوراتها التاريخية، كما تم تفعيل المنظور البنائي-الوظيفي كمنهج أساسي في الدراسة.

وانتقل البحث من مجال التنظير (الإطار النظري)، إلى التوجه الميداني (الدراسة الميدانية). فمن خلال الدراسة الميدانية بدأ البحث يكشف عن الطبيعة التنظيمية للسوق، وعن أنواع المهن والحرف والصناعات والأسواق التي تشكل السوق الرئيسية. كما تطرقت الدراسة بالبحث والتحليل إلى الأطراف الأساسية المكونة للسوق وهم الباعة والمتسوقون وأصنافهم وعلاقاتهم، كذلك تم البحث عن المشترك الاجتماعي/السلوكي للباعة.

كما تطرقت الدراسة إلى بحث التشكلات أو التنظيمات الاجتماعية والقروية للسوق، وكيف إن السوق تقوم -أحياناً- على أساس (الوحدة القروية)، كما تقوم على "الوحدة المهنية" عبر التنظيم المهني "الصناعي" بين الباعة، كذلك برزت أهمية السوق من خلال دورها الواضح في الحياة الاجتماعية ووظائفها التي تتجلى في تكوين العلاقات الاجتماعية في السوق بين الباعة أنفسهم وبين المشترين من ناحية أخرى.

وتناولت الدراسة أثر السوق في الحياة الاجتماعية، سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ويعتبر هذا من المباحث البارزة في رسالتنا هذه، كما تطرقت الدراسة إلى بحث الوضع الاقتصادي العراقي العام وأثره في إفراز ظاهرة الأسواق الشعبية، بالإضافة إلى دراسة الآثار الاجتماعية الأخرى من سياسية وعسكرية كفترات الحرب والحصار وأثر كل ذلك على سوق مريدي وتغير نشاطاتها.



مصادر البحث

***** مصادر البحث *****

* - القرآن الكريم.

أولاً- الكتب:

- أبوزيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، ج ١، المفهومات، دار الكتاب العربي، الإسكندرية، ١٩٦٧.
- أبوزيد، د. أحمد: البناء الاجتماعي، ج ٢، الأنساق، دار الكتاب العربي، الإسكندرية، ١٩٦٧.
- باقادر، د. أبو بكر أحمد: الإسلام والانثروبولوجيا، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة الطبع بلا.
- بريشارد، إدوارد إ. إيفانز: الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة: أحمد أبوزيد، طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥.
- الببلاوي، حازم: التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢.
- جمعي، د. مقبل: الأسواق والبورصات، مدينة النشر والطباعة، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- حسن، عبد الباسط محمد: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الإنجلومصرية، ط ٣، ١٩٧١.
- حمدان، د. جمال: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ج ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
- حمدان، محمد زياد: الثقافات الاجتماعية المعاصرة، دار التربية الحديثة، عمان، بلا تاريخ.

- حميد، الحمداني: من أجل تحليل سوسيو-بنائي للرواية، الدار البيضاء، منشورات الجامعة، ١٩٨٤.
- د. محمد سلطان أبوعلي و د. محمد علي اللبني: في الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٨.
- الرّازي، أبو بكر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨١.
- رشوان، حسين عبد الحميد: ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- زابتلن، إرفنج: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: د. محمود عودة و د. إبراهيم عثمان، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.
- ستروس، كلود ليفي: الانثروبولوجيا البنيوية، ترجمة: د. مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٧.
- ستروس، كلود ليفي: الفكر البري، ترجمة: نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤.
- ستروس، كلود ليفي: مداريات حزينة، ترجمة: محمد صبح، تقديم: فيصل درّاج، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.
- سليم، شاكراً مصطفى: قاموس الانثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١.
- سليم، شاكراً مصطفى: محاضرات في الانثروبولوجيا، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٩.
- سوسة، أحمد: فيضانات بغداد في التاريخ، ج٣، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٦.
- السيد، السيد عبد المعطي: الإيكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- عارف، د. محمد: المنهج في علم الاجتماع، كلية الآداب-جامعة القاهرة، ج١، ١٩٧٣.
- عماد، د. عبد الغني: سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، شباط (فبراير)، ٢٠٠٦.
- الغامري، محمد حسن: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٠.

- الغامري، محمد حسن: المناهج الانثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة الطبع بلا.
- غدينز، انتوني: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د. فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة (مؤسسة ترجمان)، بيروت، ٢٠٠٥.
- الفوال، صلاح مصطفى: علم الاجتماع البدوي، دار نافع للطباعة، ط١، ١٩٧٤.
- ليتش، إدموند: كلود ليفي-شترأوس: دراسة فكرية، ترجمة: ثائر ديب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٢.
- محجوب، محمد عبده: مقدّمة في الاتجاه السوسيو-أنثروبولوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧.

ثانياً- المجلات والدوريات:

- أمانة بغداد – دائرة الوحدات البلدية، ٢٠٠٥.
- الإنسان والبيئة – مرجع في العلوم البيئية للتعليم العالي الجامعي – من إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للشؤون البيئية، القاهرة، ١٩٧٨.
- أبوزيد، أحمد: العلوم الإنسانية والصراع الإيديولوجي، مجلة عالم الفكر، وزارة الأعلام، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٨.
- أبوزيد، أحمد: ماذا يحدث في علوم الإنسان والمجتمع، مجلة عالم الفكر، وزارة الأعلام، الكويت، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٩٧٧.
- بوحديبة، عبد الوهاب: تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الأول (أبريل، مايو، يونيو)، ١٩٨٩.

- تولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: د. أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٢٦٣)، نوفمبر ٢٠٠٠. الطبعة الإلكترونية.
- جالبرايت، جون كينيث: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: د. أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٢٦١)، سبتمبر ٢٠٠٠. الطبعة الإلكترونية.
- الجنحاني، د. حبيب: المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣١٩)، سبتمبر ٢٠٠٥.
- روبيرتس، ج. تيمونز: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة: سمر الشيشكلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣٠٩)، نوفمبر ٢٠٠٤.
- زعيمي، مراد: أدوات البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان، عدد١٩، ٢٠٠٣.
- سيمونز، إيان. ج: البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٢٢٢)، يونيو ١٩٩٧. الطبعة الإلكترونية.
- عبد المعطي، د. عبد الباسط: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٤٤)، أغسطس ١٩٨١.
- فهيم، حسين: قصة الأنثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٩٨)، فبراير ١٩٨٦.
- مجموعة من الكُتاب: نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٢٢٣)، يوليو ١٩٩٧. الطبعة الإلكترونية.

- النجّار، عبد الهادي علي: الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٦٣)، مارس ١٩٨٣. الطبعة الإلكترونية.
- النوري، د. قيس: اتجاهات أنثروبولوجية معاصرة، مجلة مقابسات، العدد الأول، أكتوبر، ٢٠٠٥.
- وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣.

ثالثاً- الأطاريح:

- براح، أحمد: الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة إلى معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر، ١٩٩١.
- الجبوري، شفيق إبراهيم صالح: الأسواق الشعبية في مدينة كركوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- عودة، يحيى خير الله، التغير البنائي في مدينة الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدّمة إلى مجلس كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

Reference

- Alkinson, Paul: The Ethnographic Imagination: textual construction of Reality, London, Routledge, **1990**.
- Brown, Radcliffe: Functionalism: A protest American Anthropologist, **1949**.
- Comte, Auguste: Auguste Comte and positivism: The Essential Writings, ed. Stanislaw Anderski (New York: Barnes, and Noble, **1947**).
- Durkheim, Emile: The Division of labor in society (New York: Free press: **1933**).
- Friedle, John and Pfeiffer, John: Anthropology, Harper and Row publishers, New York, **1977**.
- Geertz, G: Meaning and Order in Moroccan Society, (Cambridge University press, **1979**).
- Hall, Edward: The Hidden Dimension, N.Y: Double day and company, inc, **1969**.
- Linton, Ralph: The cultural Background of personality, Appleton century, New York, **1954**.
- Malinowski, Bronislaw: Culture Encyclopedia of the social science, (New York: Macmillan, **1981**).
- Sahlins, Marshall: On the sociology of primitive, New York, publishers, **1965**.
- Scudder, Thayer: the Ecology of the **GWEMBE TONGA**, Manchester University press, **1962**.
- Spencer, Herbert: The principles of sociology (New York, Appleton, **1896**).
- Stinchcombe, Arthur: constructing social theories (New York: Hancourt, Brace and world, **1968**).

----- Website -----

- <http://www.ahali-irag.com/guestbook.php>.
- <http://ww.almadaper.com/sub/12-267/p10-hm>.
- <http://www.yementimes.com/article-shtml>.
- <http://www.abnaaalsahel.com/Tehamah2.html>.

ABSTRACT

Mredi Market **An Anthropological Filed-study**

M. A. Thesis
Submitted by
Muhammad Delan Hannun

To

The council of the College of Arts University of Baghdad. In partial fulfillment of the requirements of Master Degree in Sociology.

This thesis is attempting to investigate the nature and characteristics of "**Mredi Market**" which is one of Baghdad popular markets. This market which is a main shopping centre is situated in "**AL- SADER**" city which is one of Baghdad poor suburbs.

The residents of **AL- Sader city** were peasant who migrated from the dictatorship of **the fudal land-lords** (*shaikhs*) who treated them badly and impoverish to the severest degree. They migrated to Baghdad to work (**as they were unskilled**) in jobs with very low level of income that could hardly assist them to provide food for their daily life.

AL-Sader city is one of Baghdad slum areas, probably the worst with no services regarding (*electricity, water, heavy-water derange*) which gradually developed to the meager level.

Generally the thesis is divided into **two parts**: the first part is **the theoretical**, and the second part is **the field research part**.

The theoretical part is comprising **three chapters**: the **first chapter** which is the theoretical frame-work consisting of **three sections**. **The first section** is allotted to the problem of the study, the aims of this study and the importance of the study. **The second section** is specified to the sociological concepts. **The third section** is concentrated on the methodological approach of the study.

The second chapter is discussing the previous studies. **The third chapter** is illustrating the ecological setting of the area and its historical developments.

The second part of the thesis which is "**the field-research**" part is comprising three main chapters: **chapter four** is illustrating the social organization of the market.

The fifth chapter is dealing with the economic organization of the market and its various functions.

In the last chapter, **chapter six** the researcher is attempting to assess how is **Mredi Market** is "**a crisis-Market**" that was arised out of those political and economic crisis that took place in Iraq during its modern history.

"MREDI MARKET"

.....AN ANTHROPPLOGICAL FIELD STUDY

**M.A.THESIS
SUBMITTED
BY**

"MUHAMMAD DELAN HANNÜN"

TO

THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ARTS UNIVERSITY
OF BAGHDAD. IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE
REQUIREMENTS OF MASTER DEGREE IN SOCIOLOGY.

UNDER THE SUPERVISION OF

"PROFESSOR DR. KHALID FARAJ AL-JABIRI"

2006

H . 1427